



بنك الخليج الدولي

التقرير السنوي ٢٠٠٩

متانة الأساس



المحتويات

٣	المؤشرات المالية
٤	أعضاء مجلس الإدارة
٦	تقرير رئيس مجلس الإدارة
١٠	تقرير الإدارة
١٤	استعراض الوضع المالي
٢٤	تقرير الحوكمة
٣٣	البيانات المالية الموحدة
٨٧	تقرير بازل ٢ الركيزة ٣
١٢١	هيكل تنظيم البنك والحوكمة
١٢٢	نبذة عن أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا
١٢٤	دليل المجموعة

يعتبر بنك الخليج الدولي أحد مصارف الشرق الأوسط الرائدة في ميدان الأعمال المصرفية الاستثمارية، ويركز أعماله بشكل أساسي على أسواق مجلس التعاون لدول الخليج العربية. يقدم بنك الخليج الدولي العديد من المنتجات والخدمات المالية المتميزة التي تلبي احتياجات عملائه. وتضم قائمة عملاء البنك كبرى شركات القطاع الخاص والمؤسسات المالية بمنطقة الخليج العربي والشركات متعددة الجنسية العاملة في المنطقة، إضافة إلى حكومات دول مجلس التعاون.

اكتسب بنك الخليج الدولي مكانة متميزة في مجال تمويل المشاريع والتجارة ويعتبر لاعباً رئيسياً في ترتيب القروض المشتركة في الخليج. وقد بدأ البنك خلال السنوات الأخيرة بالتركيز على الخدمات المصرفية الاستثمارية مثل استشارات تمويل الشركات وإدارة الأصول.

أسس بنك الخليج الدولي في مملكة البحرين عام ١٩٧٥. تساهم في البنك حكومات دول مجلس التعاون الخليجي، ويمتلك صندوق الاستثمارات العامة في المملكة العربية السعودية الحصة الأكبر في البنك (٢, ٩٧ بالمائة). يوجد لدى البنك فروع في الرياض وجدة ولندن ونيويورك ومكتبان تمثيليان في أبوظبي وبيروت، بالإضافة إلى الشركة التابعة الرئيسية، بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) المحدود، وشركة جي آي بي للخدمات المالية ومقرها الرياض.



البنك الاستثماري للخليج

المؤشرات المالية

٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	
					الإيرادات (بملايين الدولارات الأمريكية)
٢٠٣,٠	٢٥٥,٥	(٧٥٧,٣)	(٣٩٦,٢)	(١٥٢,٦)	صافي (الخسارة) / الدخل
٢٠٩,٠	٢٥٧,٧	٣٠٥,٦	٢٨٨,٣	٢٠٦,٥	صافي إيرادات الفوائد
٤٦,٢	٦٥,٨	٨٨,١	٧٣,٣	٤٠,٧	إيرادات الرسوم والعمولات
١٣٨,٧	١٤٤,٠	١٤١,٢	١٤٢,٩	١٢٢,٨	مصاريف التشغيل
					الوضع المالي (بملايين الدولارات الأمريكية)
٢٢٨٥٦,٦	٢٤٧٨٧,٢	٢٩٩٥٤,٠	٢٥٠٣٣,٥	١٦٢٠٧,٧	مجموع الأصول
٦٢٧٣,٧	٨١٤٥,٠	١٢٦٠١,٨	١٢٩٧٢,١	٩٢٩٨,١	القروض والسلف
٧٨٣٩,٦	٨٤٢٢,٩	٨٠٧٠,٧	٢٢٢٠,٥	٢٠١٨,١	الأوراق المالية الاستثمارية
١٩٤٤,٥	١٨٦٧,١	٢٦٥٧,٨	٢٤٣١,٥	٣٠٠٧,٩	تمويل لأجل أول
١٧١٨,٣	١٨٥٦,٦	٢٢١٥,٣	١٩٢٥,٥	١٧٧٩,٤	حقوق الملكية
					النسب (%)
					الربحية
١٢,٣	١٤,٣	(٣٧,٢)	(١٩,١)	(٨,٢)	العائد على متوسط حقوق الملكية
١,٠	١,١	(٢,٨)	(١,٤)	(٠,٧)	العائد على متوسط الأصول
					رأس المال
					نسبة مخاطر الأصول ^١
١٢,٧	١١,٦	١٢,٠	١٧,٣	٢٢,٣	الكلية
٩,٢	٨,٧	٩,٥	١٢,٥	١٦,٤	الفئة الأولى
٧,٥	٧,٥	٧,٤	٧,٧	١١,٠	النسب المئوية لحقوق الملكية إلى مجموع الأصول
					جودة الأصول
٢٧,٤	٣٢,٩	٤٢,١	٥١,٨	٥٧,٤	القروض كنسبة مئوية من مجموع الأصول
٤٣,١	٤٢,٨	٣١,٤	٩,٧	١٢,٨	الأوراق المالية كنسبة مئوية من مجموع الأصول
					السيولة
٧٠,٩	٦٥,٢	٥٢,٨	٤٦,٣	٤١,٢	نسبة الأصول السائلة
٢,٥	٢,٣	١,٨	١,٦	١,٤	الودائع إلى القروض (بالمرات) ^٢

١. نسبة مخاطر الأصول تم احتسابها منذ عام ٢٠٠٨ وفقاً لتوجيهات مصرف البحرين المركزي بشأن تطبيق اتفاقية بازل الثانية. وعرضت النسب المقارنة وفقاً لتوجيهات لجنة بازل للاشراف على البنوك بشأن اتفاقية بازل الأولى.

٢. الودائع تشمل التمويل لأجل أول.

التصنيف الائتماني

كايبتال انتلجنس	ستاندرد أند بوز	موديز	فيتش	
A+	BBB+	A3	A	التعاملات طويلة الأجل
A1	A-2	P-2	F-1	التعاملات قصيرة الأجل
A-		D+	C/D	الفردية
مستقرة	مستقرة	مستقرة	مستقرة	القوة المالية
				النظرة المستقبلية



**معالي جماز بن عبدالله
السحيمي**
رئيس مجلس الإدارة
المملكة العربية السعودية



**الدكتور عبداللّٰه بن حسن
العبدالقادر**
استاذ المحاسبة ونظم المعلومات
جامعة الملك فهد للبترول والمعادن
المملكة العربية السعودية



**معالي الدكتور حمد بن
سليمان البازعي**
نائب وزير المالية
وزارة المالية
المملكة العربية السعودية



**السيد منصور بن صالح
الميمان**
نائب رئيس مجلس الإدارة
وكيل وزارة المالية وأمين عام
صندوق الاستثمارات العامة
المملكة العربية السعودية



**السيد خالد بن صالح
المديفر**
نائب الرئيس للشؤون الصناعية
شركة التعدين العربية السعودية
المملكة العربية السعودية



**السيد عبدالله بن محمد
الزامل**
الرئيس التنفيذي
شركة الزامل للاستثمار الصناعي
المملكة العربية السعودية



**السيد سليمان بن عبدالله
الجمدان**
الرئيس التنفيذي
الشركة الوطنية للخدمات الجوية (ناس)
المملكة العربية السعودية

أصبح البنك في نهاية العام يتمتع بوضع مالي أقوى وأكثر فعالية وتركيزاً
في تنفيذ أعماله. والبنك اليوم بات مستعداً بشكل أفضل لمواجهة
التحديات التي برزت في الأسواق مؤخراً وللإستفادة من فرص الأعمال
المتوقعة.



جماز بن عبدالله السحيمي
رئيس مجلس الإدارة

وفيما يتعلق بالأوضاع الاقتصادية في المنطقة، فلا زالت المؤشرات ايجابية خصوصاً على المدين المتوسط والطويل. فدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ادخرت احتياطات مالية كبيرة خلال ست سنوات من النمو وارتفاع أسعار النفط قبل الأزمة المالية. كما أن الأساسيات الاقتصادية فيها ما زالت قوية، حيث يتوقع صندوق النقد الدولي أن يتجاوز معدل النمو الاقتصادي للمنطقة ٤ بالمائة خلال العام ٢٠١٠. كذلك فقد استقرت أسعار النفط خلال العام ٢٠٠٩، ومن المتوقع أن تحافظ على استقرارها خلال المستقبل المنظور، حيث تتوقع وكالة الطاقة الدولية ارتفاع الطلب على النفط بنسبة ٢ بالمائة خلال العام ٢٠١٠. كذلك وضعت حكومات دول المنطقة موازنات محافظة وحذرة لعام ٢٠٠٩، مما زاد احتمال تحقيق الفوائض في الموازنات نتيجة لارتفاع إيرادات النفط بأعلى من المقدر.

في ظل هذه الأوضاع واجه بنك الخليج الدولي في بداية العام ٢٠٠٩ تحديات تتعلق بقدرته على النمو في المستقبل كونه أبرز المؤسسات المالية الاقليمية الرائدة. لذلك قام مجلس الادارة وادارة البنك بتحديد ومعالجة عدد من القضايا الرئيسية، وبالذات: تقليل حجم المخاطر ونسبة الدين إلى رأس المال من خلال خفض مدروس لحجم محفظة القروض واعادة هيكلتها بهدف تقليل مستويات التركيز العالية؛ التخلص من الإستثمارات ذات التصنيف المتدني؛ وقف أنشطة المتاجرة لحساب البنك؛ تعزيز الوضع التمويلي عبر تنويع مصادر التمويل وتقليص الفجوة بين آجال استحقاق الأصول

بالنيابة عن مجلس ادارة بنك الخليج الدولي، يسرني أن أقدم التقرير السنوي للبنك للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩. فبالرغم من التحديات التي شهدتها الأسواق خلال العام، إلا أن نجاح الجهود الرامية الى تعزيز استقراره وتخفيض حجم المخاطر التي يواجهها وضعت البنك في وضع مالي أقوى.

لقد ابتدأ العام والأسواق ما زالت تعاني من الآثار السلبية التي نجمت عن أسوأ أزمة مالية عالمية منذ ثلاثينيات القرن الماضي. فهذه الأزمة - والتي أثرت سلباً على اقتصاد منطقة مجلس التعاون لدول الخليج العربية - ابتدأت في شهر سبتمبر ٢٠٠٨ واستمرت خلال العام ٢٠٠٩. ولكن عند نهاية الربع الثاني من العام شهدت الأسواق والأوضاع الاقتصادية تحسناً خفيفاً واستعاد المستثمرون بعض الثقة وذلك نتيجة لقيام الحكومات والبنوك المركزية باتخاذ اجراءات عديدة لمعالجة هذه الأزمة. وعندما بدأ اقتصاد معظم الدول الرئيسة بتحقيق نمو معتدل، انتعشت أسعار النفط لتصل الى ضعف مستواها في نهاية العام ٢٠٠٨ الذي بلغ ٣٣ دولار للبرميل.

ومع أن ارتفاع سعر النفط قد ساهم في تقليل المخاوف بشأن شح السيولة والائتمان وتذبذب الأسواق، إلا أن أسواق المنطقة وقطاعاتها المالية ما زالت تواجه العديد من التحديات المصرفية والاقتصادية. فمعدلات عجز الشركات عن السداد وتحديات ارتفاع نسب المديونيات التي واجهتها بعض المؤسسات المالية ركزت الاهتمام على الحاجة الى تقوية الأطر التنظيمية وحوكمة الشركات وادارة المخاطر.

والمطلوبات؛ ومواءمة البنية الأساسية والخرطة التنظيمية للبنك مع التكاليف بهدف المحافظة على الكفاءة في نسبة التكاليف الى الدخل. وفي نفس الوقت كان من الأهمية بمكان أن يتم تحقيق هذه الأهداف في أقصر وقت ممكن دون التأثير السلبي على استمرارية أعمال البنك على أكمل وجه أو زيادة مخاطر التشغيل المحتملة.

يسعدني أن أشير الى أن هذه الأهداف الرئيسة قد تم تحقيقها بنجاح. فمع نهاية العام تم خفض الحجم الإجمالي لمحفظه القروض بمقدار ٣,٣ مليار دولار، أو ما يعادل ٢٥ بالمائة، ليصل الى ٩,٩ مليار دولار. وتمت تقوية قاعدة تمويل البنك بشكل كبير، حيث بلغت الايداعات لدى البنوك والنقد والأصول السائلة الأخرى ٤,٦ مليار دولار تمثل نسبة عالية جداً من إجمالي الأصول بلغت ٢٨ بالمائة. ونتج عن برنامج مواءمة التكاليف مع مستوى أنشطة البنك الذي تم استكماله في نهاية العام انخفاض قاعدة مصاريف البنك بنسبة ٢٠ بالمائة.

لقد أدى الخفض المستهدف لمحفظه القروض بشكل مدروس الى تراجع نسبة القروض الى الأصول من ٦,٧ بالمائة في بداية العام ٢٠٠٩ الى ٥,٢ بالمائة في نهايته. وسوف يتم الحفاظ على الهيكل الحالي لهذه المحفظة التي تتميز بمستوى مريح من نسبة القروض الى حقوق الملكية في ظل بيئة الأعمال السائدة. ومن الجدير بالذكر أن تخفيض حجم محفظة القروض قد تم انجازه مع الحفاظ على نفس مستوى الإيرادات من أنشطة الإقراض المهمة استراتيجياً في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. ونتيجة لرفع الهوامش على القروض تماشياً مع الأوضاع الجديدة للسوق، لم تسجل إيرادات الهوامش من محفظة القروض في دول مجلس التعاون سوى تراجع طفيف خلال العام ٢٠٠٩ مقارنة بالعام السابق.

كذلك تم التعزيز الجوهري لقاعدة تمويل البنك من خلال طرح شكّل علامة فارقة لسندات مقومة بالريال السعودي قيمتها مليار ريال ومدتها ثلاث سنوات. وتم استكمال برنامج ل طرح السندات متوسطة الأجل (EMTN) بسقف يبلغ ٤ مليارات دولار وإطالة آجال استحقاق الودائع. وفي الوقت الراهن فإن أكثر من ربع الودائع لدى البنك تستحق في فترات تتجاوز ثلاثة شهور، بالإضافة الى وجود تسهيلات تمويل لأجل يبلغ حجمها ٣,٥ مليار دولار.

في شهر نوفمبر طرح البنك بنجاح سندات مقومة بالريال السعودي بلغت قيمتها مليار ريال (٥٣٣ مليون دولار امريكي) تستحق خلال ثلاث سنوات، وقد تجاوز حجم الاكتتاب في هذه السندات ثلاثة أضعاف المبلغ الأصلي المستهدف. ويعتبر هذا الطرح الأول من نوعه لمؤسسة مالية في المملكة العربية السعودية في عام ٢٠٠٩. وقد أكد الاقبال الكبير على هذه السندات من مجموعة عريضة من المؤسسات الإستثمارية المرموقة ثقة السوق الكبيرة في البنك من جهة، وحيوية الاقتصاد السعودي وتطور السوق المالي في المملكة العربية السعودية من جهة أخرى.

وقام البنك في شهر نوفمبر بالتوقيع على برنامج ل طرح سندات متوسطة الأجل (EMTN) بسقف يبلغ ٤ مليارات دولار. وهذا البرنامج سوف يساعد البنك على زيادة تنوع المستثمرين بسندياته وعلى زيادة مرونة وتحسين آجال استحقاق مطلوباته. وبفضل هذا البرنامج سيتمكن البنك من اصدار سندات بعمولات مختلفة وآجال استحقاق متفاوتة. وسوف يواصل البنك مراقبة الأسواق للاستفادة من فرص التمويل التي سوف تتاح في المستقبل ضمن هذا البرنامج.

ونتيجة لتدابير مواءمة التكاليف مع أنشطة البنك تراجعت التكاليف بنسبة كبيرة بلغت ٢٠ بالمائة. وبما أن هذه العملية قد نفذت على مراحل خلال العام، فإن آثارها الايجابية الكاملة ستظهر في العام ٢٠١٠. وأدت هذه العملية الى الاستغناء عن ١٢٤ موظفاً، أي بنسبة ٢٢ بالمائة، خلال العام. وتم تعويض كافة الموظفين الذين تم الاستغناء عنهم بشكل منصف. إضافة الى ذلك، فإن إعادة موائمة التكاليف مع مستوى أعمال البنك تضمنت إجراءات تهدف الى تحسين كفاءة وفعالية عمليات البنك، بما في ذلك إعادة هيكلة أعمال الشركة التابعة في لندن، بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) المحدود، بهدف الاستفادة من تحويل أنشطة عملياتها المساندة وأنظمة تقنية المعلومات الى المقر الرئيس في البحرين.

لقد كان أداء البنك المالي مشجعاً خلال العام ٢٠٠٩. فقد بلغ إجمالي الدخل ٢٨٦ مليون دولار، بتراجع بلغ ١١ بالمائة عن العام ٢٠٠٨، فيما بلغ الدخل التشغيلي ١٦٣,٢ مليون دولار، مقارنة مع ١٧٩,٨ مليون دولار للعام السابق. وضمن الدخل التشغيلي شهد دخل

عضويتهم في المجلس لما قدموه من مساهمات قيمة. وأؤكد التزامي وزملائي أعضاء مجلس الإدارة بالعمل لتقوية البنك وتعزيز مكانته في السوق وضمان نجاحه المستمر.

إن الانجازات التي حققتها البنك والتطورات التي مرت به خلال العام ٢٠٠٩ قد عززت من وضعه وقدرته على رسم مساره المستقبلي في ضوء المتغيرات التي تشهدها اقتصاديات العالم والأسواق المالية. وفي هذا السياق، قام البنك بتكليف شركة استشارية وتعيين مستشارين ماليين لمساعدة مجلس الإدارة وإدارة البنك في تطوير نموذج عمل جديد وحيوي وتحديد الاستراتيجية المناسبة لتحقيقه. وأنا على ثقة بأن البنك سيكون في وضع يمكنه من اغتنام فرص الأعمال الجديدة ومواصلة دوره المهم في المملكة العربية السعودية والمنطقة كمؤسسة مالية رائدة لتحقيق الازدهار للمساهمين والعملاء وكافة الأطراف التي يتعامل معها.

ونبابة عن مجلس الإدارة، أود أن أتقدم بالشكر العميق للمساهمين على الدعم المالي والتوجيه الذي قدموه للبنك. كما أشكر العملاء على ثقتهم وإخلاصهم وشركاء الأعمال على تعاونهم ومساندتهم للبنك. ونقدر التعاون البناء الذي يجده البنك من الهيئات الرقابية والاشرفية في كل الدول التي يتواجد فيها. وفي الختام، أغتتم هذه المناسبة لأعبر عن الشكر والتقدير لإدارة البنك وموظفيه لما أبدوه من مهنية وتقان وتفهم وصبر خلال الفترة الماضية التي تعتبر من أصعب الفترات التي شهدتها البنك. إن مجلس الإدارة يقدر عالياً ما بذلوه من جهود كبيرة خلال عام ٢٠٠٩.

جماز بن عبد الله السحيمي

رئيس مجلس الإدارة

المتاجرة تحسناً كبيراً خلال العام ٢٠٠٩ بعد شطب خسائر المتاجرة التي تحققت في العام ٢٠٠٨ ووقف أعمال المتاجرة لحساب البنك. وقد تراجع إجمالي التكاليف بنسبة ١٤ بالمائة الى ١٢٢,٨ مليون دولار، مما يؤكد نجاح الإجراءات الفعالة التي ذكرت سابقاً لمواءمة التكاليف مع المستوى الحالي لأنشطة البنك والجهود التي بذلت لزيادة كفاءة وفعالية أعماله. وتماشياً مع السياسة الحذرة التي يتبعها البنك في حساب المخصصات، بلغ حجم مخصصات القروض والأوراق المالية التي خصمت خلال العام ٢٠٠٩، ٢٩١,٢ مليون دولار. ونظراً لاستمرار التحديات في السوق، واصل البنك وضع المزيد من المخصصات غير المحددة خلال العام ٢٠٠٩، حيث ارتفع حجم هذه المخصصات الى ٢٤٠ مليون دولار بزيادة ٦٠ مليون دولار. ويمثل هذا المبلغ ٢,٦ مرات حجم القروض متأخرة السداد غير المضمونة، الأمر الذي يوفر للبنك مستوى حذراً ومحافظاً جداً من المخصصات في ظل الظروف الراهنة ويقلل الحاجة الى المزيد من المخصصات في المستقبل. إن صافي المخصصات المستخدمة يعزى أساساً الى أحداث استثنائية كان قد تم وضع مخصصات لها. وإذا استثنيت المخصصات ذات الصلة بهذه الاحداث فإن المخصصات المطلوبة لعام ٢٠٠٩ تكون محدودة، مما يؤكد الجودة العالية لمحفظه قروض البنك. وبعد الأخذ بعين الاعتبار المستوى الاستثنائي للمخصصات المستخدمة، سجل البنك خسارة صافية بلغت ١٥٢,٦ مليون دولار عام ٢٠٠٩. ويعتبر هذا تحسناً ملحوظاً إذا ما قورن بالخسائر الصافية التي بلغت ٣٩٦,٢ مليون دولار عام ٢٠٠٨.

تغير خلال العام هيكل ملكية أسهم بنك الخليج الدولي، حيث ارتفعت حصة صندوق الاستثمارات العامة السعودي الى أكثر من ٩٧,٢ بالمائة. ونتيجة لذلك تم انتخاب مجلس ادارة جديد للبنك برئاسة، وينوب عن الرئيس سعادة الأستاذ منصور الميمان، وعضوية كل من معالي الدكتور حمد البازعي وسعادة الدكتور عبد الله العبدالقادر وسعادة الأستاذ سليمان الحمدان وسعادة الأستاذ عبد الله الزامل وسعادة الأستاذ خالد المديفر. ويسرني أن أرحب بأعضاء المجلس الجديد الذين يتمتعون بخبرات واسعة في القطاعين العام والخاص، كما أغتتم هذه الفرصة لأتقدم بالشكر الجزيل للأعضاء الذين انتهت

كان من ضمن الصفقات الاستشارية التي نفذها البنك طرح أسهم
الشركة السعودية لأنابيب الصلب للاكتتاب العام الذي سجل نجاحاً
كبيراً في السوق.



يحيى بن عبدالله الجحى
الرئيس التنفيذي

استعراض الأوضاع الاقتصادية

ابتدأ العام ٢٠٠٩ بركود اقتصادي عالمي، حيث استمرت مشاعر عدم الثقة بسبب التخوف من المخاطر الكامنة في الأسواق وعدم وضوح الرؤية الاقتصادية. فقد شهدت الأسواق شحاً كبيراً في السيولة وتقلبات حادة جعلت امكانية الحصول على التمويل أمراً بالغ الصعوبة. وفي منطقة مجلس التعاون لدول الخليج العربية أيضاً تأثرت الأوضاع الاقتصادية جراء الأزمة العالمية وعانت بعض المؤسسات المالية الاستثمارية مصاعب كبيرة. وقد تجلت هذه الصعوبات في التحديات التي واجهتها البنوك الاستثمارية وعجز بعض الشركات عن سداد ديونها والمشاكل التي واجهت شركات كبيرة في دبي، مثل دبي العالمية. وأكد عجز بعض الشركات الإقليمية عن سداد ديونها الحاجة الى المزيد من تعزيز هيكل الحوكمة وادارة المخاطر في الشركات. أدى قيام حكومات الدول الكبيرة باتخاذ اجراءات غير مسبوقه لمعالجة الأوضاع الاقتصادية الى تحسن الأداء الاقتصادي خلال الربع الثالث من عام ٢٠٠٩. وهناك مؤشرات عديدة على أن الاقتصاد العالمي بدأ مرحلة الانتعاش. ولكن ما زال هناك تخوف من احتمالات تراجع الأداء الاقتصادي مرة أخرى، حيث أن الحصول على الائتمان ما زال صعباً وديون المؤسسات المالية على المستوى الدولي ما زالت مرتفعة.

كذلك فإن الأوضاع الاقتصادية في دول مجلس التعاون بدأت تستقر، خصوصاً في أعقاب تحسن سعر النفط. فبعد انخفاض سعر برميل النفط من ١٤٧ دولار الى ٣٣ دولار في النصف الثاني من عام ٢٠٠٨، شهد سعر البرميل تحسناً كبيراً بلغ ٧٨ بالمائة خلال عام ٢٠٠٩، وهذه هي أكبر زيادة له في عام واحد منذ عقد من الزمن. بالرغم من الصعوبات التي شهدتها بعض القطاعات الاقتصادية في الخليج مؤخراً، إلا أن فترة النمو الاقتصادي التي شهدتها المنطقة بين عام ٢٠٠٢ وعام ٢٠٠٧ كانت حافلة بالإنجازات. فقد

واجه بنك الخليج الدولي في بداية عام ٢٠٠٩ عدداً من التحديات والقضايا التي أثرت سلباً على قدرته في مواصلة نشاطه المصرفي. ولكن بفضل الجهود التي بذلها المساهمون وأعضاء مجلس الإدارة وادارة وموظفو البنك تم التغلب على الكثير من تلك التحديات ومعالجة كافة تلك القضايا بنجاح. ونتيجة لذلك، أصبح البنك في نهاية العام يتمتع بوضع مالي أقوى وأضحى أكثر فعالية وتركيزاً في تنفيذ أعماله. والبنك اليوم بات مستعداً بشكل أفضل لمواجهة التحديات التي برزت في الأسواق مؤخراً وللاستفادة من فرص الأعمال المتوقعة مع بواذر انتهاء الأزمة المالية العالمية وتحسن الأوضاع الاقتصادية في عام ٢٠١٠.

وكجزء من مبادرة البنك الاستراتيجية لتخفيض مستوى المخاطر في الميزانية العامة والتركيز على اعماله المصرفية الرئيسية، تم بيع الأوراق المالية الاستثمارية غير الرئيسية في البنك الى صندوق الاستثمارات العامة في المملكة العربية السعودية ومؤسسة النقد العربي السعودي. وشكلت الأوراق المالية المباعة كافة استثمارات البنك ذات الصلة بالسندات المدعومة بأصول وديون مضمونة أخرى وسندات ثانوية لمؤسسات مالية. وبيعت الأوراق المالية بسعر التكلفة الدفترية مخصوماً منها المخصصات المحددة لتراجع قيمة الأوراق المالية في تاريخ البيع. لذلك لم يتم تسجيل أي ربح أو خسارة من عملية البيع.

ومن أجل تعويض صندوق الاستثمارات العامة ومؤسسة النقد العربي السعودي عن الفرق بين المبلغ المدفوع لشراء الأوراق المالية وقيمتها العادلة في التاريخ المحدد، وافق المساهمون على إعادة توزيع حصص ملكية أسهم البنك فيما بينهم وفقاً لمعادلة تم الاتفاق عليها. وفي نهاية عام ٢٠٠٩ قامت مؤسسة النقد العربي السعودي بتحويل حصتها في أسهم البنك الى صندوق الاستثمارات العامة الذي اصبح يمتلك ٩٧,٢ بالمائة من الأسهم.

ارتفع معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي مدعوماً بموارد النفط التي ساهمت في ازدياد الاحتياطات المالية ومستوى السيولة واتساع نطاق الاستثمار في قطاعات النفط والغاز ومشاريع البتروكيماويات وغيرها من القطاعات. وبشكل عام فإن المنظور المستقبلي للاقتصاد الخليجي يبدو ايجابياً ويستند الى عاملين هامين هما: أولاً، أن السيولة والاحتياطات التي ادخرتها الحكومات خلال فترة النمو الاقتصادي وايرادات النفط ستمكنها على المدى القصير والمتوسط من الاستمرار في تمويل مشاريع البنية الأساسية ودعم جهود إنعاش الاقتصاد والتنمية. ثانياً، سيزداد الطلب على النفط والبتروكيماويات على المدى الأطول حين يبدأ التعافي الاقتصادي العالمي، مما سيساهم في تحقيق المزيد من التحفيز الاقتصادي في المنطقة.

مواجهة التحديات

بإدارة مجلس الادارة والادارة التنفيذية للبنك في بداية عام ٢٠٠٩ الى تحديد القضايا الرئيسية التي تواجه البنك في ظل الأزمة المالية العالمية لوضع معالجة فورية لها. وكان من أهم هذه القضايا الحصول على دعم المساهمين من أجل تحقيق الاستقرار للوضع المالي للبنك وحماية رأس المال. وتم الحصول على هذا الدعم من خلال بيع الأوراق المالية الاستثمارية غير الرئيسية. وقد أدت عملية البيع الى حماية البنك ووقف تسجيل المزيد من الخسائر في المستقبل من هذه الأوراق المالية وتخفيض مخاطر الميزانية العامة وتقليل حجم الأصول الموزونة بالمخاطر. ونتج عن كل ذلك تحقيق ارتفاع ملحوظ في الملاءة المالية وخفض الاحتياجات التمويلية للبنك.

من جهة ثانية، عملت إدارة البنك بشكل حثيث على تخفيض المخاطر في محفظة القروض التجارية. وقد نجحت في تخفيض حجم هذه المحفظة من ١٣ مليار دولار الى ٩,٩ مليار دولار خلال العام. ونجم عن ذلك تحقيق مستوى ملائم لحجم القروض بالنسبة لرأس المال في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة. وفي الوقت ذاته اتخذ البنك اجراءات لتخفيض حجم القروض الكبيرة ما أمكن والتخارج من القروض منخفضة التصنيف وعالية المخاطر. كذلك تم اتخاذ قرار بوقف بعض الأعمال، مثل أنشطة المتاجرة لحساب البنك، كجزء من جهود تقليل المخاطر.

وتمثلت القضية الثالثة في الحاجة الى مواءمة المصاريف مع الإيرادات. وشملت اجراءات الادارة الهادفة الى رفع مستويات الكفاءة خلال العام خفض عدد الموظفين وتحويل بعض العمليات المساندة في بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) المحدود الى المقر الرئيسي في البحرين واستخدام أنظمة تقنية المعلومات بكفاءة أعلى.

رابعاً، أجرت الادارة مراجعة شاملة لسياسة ادارة المخاطر في البنك، بما في ذلك إعادة تقييم حدود ومستويات المخاطر المتبعة. وتم تنظيم

الدورات التدريبية لتحسين القدرات والمهارات في مجال توقع وتحديد المخاطر ومعالجتها.

أما الاجراء الهام الأخير فتمثل في تلبية احتياجات البنك من التمويل طويل الأجل لتمكينه من تنويع قاعدة تمويله وإطالة آجالها لتحقيق توازن أكبر بين آجال استحقاق المطلوبات والموجودات.

ومع نهاية عام ٢٠٠٩ كانت كافة هذه التحديات والقضايا الحيوية قد عولجت بنجاح ومكنت البنك من الاستعداد للمرحلة القادمة وتركيز جهوده على تنمية أعماله.

استعراض تطورات الأعمال

كان من بين أبرز انجازات البنك خلال عام ٢٠٠٩ نجاحه في الحصول على التمويل طويل الأجل. فقد نجح البنك في اصدار أول سندات له مقومة بالريال السعودي قيمتها ٢ مليار ريال (٥٢٣ مليون دولار) ومدتها ثلاث سنوات. ويعتبر هذا الاصدار الأول من نوعه لمؤسسة مالية في سوق المملكة العربية السعودية خلال عام ٢٠٠٩ وأكبر طرح خاص للمؤسسات المالية بالريال السعودي في المملكة، وقد تجاوز حجم الاكتتاب فيه ثلاثة أضعاف المبلغ الأصلي المستهدف. إضافة الى ذلك، قام البنك بتوقيع برنامج لاصدار السندات متوسطة الأجل (EMTN) بسقف يبلغ ٤ مليارات دولار، مما سيمكنه في المستقبل من طرح السندات بعملات وآجال متفاوتة.

كانت أسواق الأعمال عام ٢٠٠٩ مليئةً بالتحديات بسبب أزمة السيولة وانكماش الائتمان وتراجع مستويات الثقة لدى الشركات والمستثمرين. وبالرغم من ذلك واصل بنك الخليج الدولي تلبية احتياجات عملائه، إلا أنه كان حذراً فيما يتعلق بمنح القروض الجديدة أو المشاركة في تمويل المشاريع والقروض المشتركة، ولكنه نجح في مواصلة تطوير أعماله المصرفية الاستثمارية عبر تقديم الخدمات الاستشارية لعدد من العملاء. ومن ضمن أبرز الصفقات الاستشارية التي نفذها البنك طرح أسهم الشركة السعودية لأنابيب الصلب للاكتتاب العام الذي سجل نجاحاً كبيراً في السوق. وكان هذا الطرح هو أول اكتتاب بعلاوة اصدار في سوق المملكة خلال عام ٢٠٠٩ وجاء بعد بدء الأزمة المالية العالمية. كذلك تم تكليف بنك الخليج الدولي من قبل مصرف الطاقة الأول ليقوم بدور المستشار المالي الحصري لعملية ترتيب المساهمات والقروض لمشروع بوليسيليكون السعودية، وهو أول مشروع من نوعه في المنطقة. أما الأعمال المصرفية التجارية فشهدت تقديم التمويل لعدد من العملاء الحاليين. وقد ساهم هذا الأسلوب الحذر الذي اتبعه البنك خلال العام في خفض حجم محفظة القروض التجارية الى ٩,٩ مليار دولار في نهاية العام، الأمر الذي حقق مستوى مناسباً لحجم القروض بالنسبة إلى حقوق الملكية. أما أعمال ادارة الأصول في لندن فقد اتبعت

وشملت مبادرات دمج العمليات المساندة في المقر الرئيسي في البحرين العديد من الأنشطة المصرفية التي تقدمها الخزينة والأعمال المصرفية الأخرى، حيث أعيد تقييم وتطوير كفاءة العمليات المساندة والمهام الأخرى لضمان انجاز الأعمال على أفضل وجه.

آفاق مستقبلية

قام البنك في أواخر عام ٢٠٠٩ بتعيين شركة استشارية عالمية لمساعدة مجلس الإدارة والادارة التنفيذية في تطوير نموذج عمل جديد للبنك واستراتيجية كفيلة بتنفيذ هذا النموذج وتحقيق النمو للبنك. ومن المتوقع أن تستكمل استراتيجية الأعمال الجديدة خلال النصف الأول من عام ٢٠١٠، وتتضمن هذه الاستراتيجية اتخاذ المبادرات الكفيلة بإيجاد قاعدة تمويل أكثر استقراراً للبنك وتقليل الاعتماد على الأعمال المصرفية بالجملة التي تتسم بحساسية تجاه أزمات الأسواق. كما يسعى البنك الى تعزيز أعماله على المستويين الاقليمي والدولي. وسيكون هناك تأكيد على حاجة البنك لمزيد من التنوع على كافة الأصعدة، مثل التمويل والخدمات المالية المقدمة للعملاء، بهدف تطوير وتحسين ثقافة ادارة العلاقات مع العملاء وتوفير الخدمات المختلفة التي يقدمها البنك، الأمر الذي سيؤدي الى زيادة الإيرادات وبالتالي تحسن مستوى الربحية. كذلك سيتم افتتاح فرع في مدينة الخبر بالمملكة العربية السعودية خلال عام ٢٠١٠. و سوف تمكن هذه المبادرة الهامة البنك من توطيد علاقاته بعملائه وزيادة حصته في السوق السعودية التي تمثل أكبر اقتصاد في المنطقة.

بالإضافة الى ذلك، يسعى بنك الخليج الدولي في المستقبل الى تعزيز المقومات والمزايا التنافسية التي يتمتع بها والتي ستمكنه من تحقيق النمو في أعماله. ومن أبرز هذه المقومات تواجد البنك على المستوى الاقليمي وعلاقاته الممتازة مع العملاء، إضافة الى علاقاته المتينة مع المؤسسات المالية العالمية. كذلك فإن البنك يتبوأ موقع الصدارة في العديد من القطاعات المالية، مثل أنشطة تمويل المشاريع والقروض المشتركة وأسواق المال والمساهمات. وأخيراً فإن البنك يمتلك الخبرات البشرية الملتزمة بتحقيق أهداف البنك في المستقبل المنظور.

إن الأسلوب الايجابي والبناء الذي اتبعه البنك لمواجهة التحديات خلال عام ٢٠٠٩ مكنه من الاستعداد بشكل أفضل لاغتنام الفرص الجديدة في الأسواق التي بدأت مرحلة التعافي. والبنك على ثقة تامة بقدرته على الحفاظ على موقعه الرائد ودوره الهام الذي يلعبه في دعم جهود التنمية في المنطقة.

يحيى عبدالله يحيى
الرئيس التنفيذي

استراتيجية جديدة تهدف الى زيادة التركيز على استثمار الفرص المتاحة في الأسواق الناشئة. وبلغ حجم الأصول التي يديرها البنك لحساب عملائه ١٦,٦ مليار دولار في نهاية العام.

ومن بين التطورات المهمة الأخرى خلال عام ٢٠٠٩ قيام وكالات التصنيف الائتماني الدولية بتثبيت التصنيف الائتماني طويل الأجل للبنك. ويعتبر تثبيت التصنيف الائتماني للبنك شهادة تأييد محايدة للأسلوب الفعال والحاسم الذي اتبعه البنك والمساهمون في معالجة التحديات الناجمة عن الأزمة المالية العالمية. كما عكست هذه الشهادة الثقة بقدره البنك على مواجهة التدايعيات التي أوجدتها أزمة الائتمان العالمية والتزامه بمواصلة الدور الرائد الذي يؤديه في القطاع المالي في المنطقة.

تنمية الموارد البشرية

تزامناً مع تطوير الاستراتيجية الجديدة لأعمال البنك في عام ٢٠١٠، سيتم تبني إجراءات وأساليب جديدة للمساعدة في ايجاد موارد بشرية قادرة على مواجهة التغير في مناخ الأعمال وتحقيق كفاءة أكبر في العمل. وسوف يتم تطوير استراتيجية خاصة لادارة التغيرات الناجمة عن تطورات الأسواق مؤخراً بهدف تعزيز وتطوير الثقافة المهنية السائدة في البنك. كما ستراجع كافة القضايا المتعلقة بفلسفة ادارة الأداء لضمان وجود الحوافز الكافية للموظفين لتشجيعهم على تحقيق أفضل أداء ممكن.

كما واصل البنك خلال عام ٢٠٠٩ جهود تدريب وتنمية قدرات الموظفين. وقد تبني البنك خطة للإحلال الوظيفي واجراءات لتطوير المهارات والقدرات. وسعى البنك الى استقطاب المواهب الشابة التي سيدربها للقيام بمهام وأدوار أكبر في المستقبل في إطار برنامج توظيف وتدريب الخريجين الجدد. ويشجع البنك موظفيه على مواصلة التدريب المهني والحصول على الشهادات المعتمدة في التحليل المالي والمحاسبة القانونية وغيرها. وجرى خلال العام تنظيم العديد من الدورات التدريبية لمعالجة قضايا تتعلق بالمتطلبات الرقابية وحوكمة الشركات ومكافحة غسيل الأموال وادارة المخاطر والتعرف المبكر على المخاطر وأمن أنظمة المعلومات. كذلك أقيمت ورشات عمل متخصصة لموظفي الخزينة والعمليات المساندة وعلاقات العملاء. وفي إطار سعي البنك ليكون الخيار الأمثل للتوظيف، سيتم العمل على اجتذاب وتطوير والمحافظة على أفضل الكفاءات في السوق المصرفية.

العمليات المساندة وتقنية المعلومات

تم خلال العام تنفيذ عدد من المبادرات الهادفة الى تعزيز ودمج العمليات المساندة وتحقيق هدف البنك المتمثل في ترشيد المصاريف وزيادة الكفاءة والانتاجية. وأجريت مراجعة لإجراءات العمليات المساندة لتنفيذ الأعمال وتم تحديثها لتعكس أفضل الممارسات المتبعة.

كان من بين أبرز انجازات البنك خلال عام ٢٠٠٩
نجاحه في الحصول على تمويل طويل الأجل.

القيمة الدفترية للقروض متأخرة السداد غير المضمونة، مما يوفر للبنك تحوطاً جيداً في ظل تحديات السوق الراهنة ويقلل الحاجة الى مزيد من المخصصات في المستقبل. وبلغ صافي مخصصات القروض والأوراق المالية الاستثمارية المخصومة خلال العام ٢١٣,٧ مليون دولار. وتتعلق مخصصات القروض المخصومة أساساً بأحداث استثنائية كان قد تم وضع مخصصات لاحتمال تعثرها. وبدون هذه المخصصات الاستثنائية فإن حجم المخصصات المطلوبة سيكون صغيراً، مما يعكس جودة محفظة القروض.

وبعد الأخذ بعين الاعتبار المخصصات الاستثنائية المخصومة، سجل البنك خسارة صافية بلغت ١٥٢,٦ مليون دولار لعام ٢٠٠٩. وتعكس هذه النتيجة التحسن الملحوظ في أداء البنك مقارنة بالخسائر الكبيرة التي سجلت عام ٢٠٠٨ والبالغة ٢٩٦,٢ مليون دولار.

صافي دخل الفوائد

بلغ صافي الدخل من الفوائد ٢٠٦,٥ مليون دولار، بتراجع مقداره ٨١,٨ مليون دولار أو ما يعادل ٢٨ بالمائة عن العام السابق. وقد نتج صافي دخل الفوائد من أربعة مصادر رئيسية هي:

- دخل الهوامش من محفظة القروض التجارية.
- دخل الهوامش من محفظة الأوراق المالية الاستثمارية.
- نشاطات التعامل بالودائع (Money Book).
- الإيرادات الناتجة عن استثمار رأس المال.

يعزى انخفاض دخل الفوائد أساساً الى تراجع صافي إيرادات الفوائد من محفظة الأوراق المالية الاستثمارية بعد بيع ما قيمته ٤,٨ مليار دولار من الأوراق المالية غير الرئيسية خلال الربع الأول من العام، إضافة الى انخفاض دخل الفوائد على رأس المال الحر بسبب تدني أسعار الفائدة في الولايات المتحدة الى مستويات قياسية.

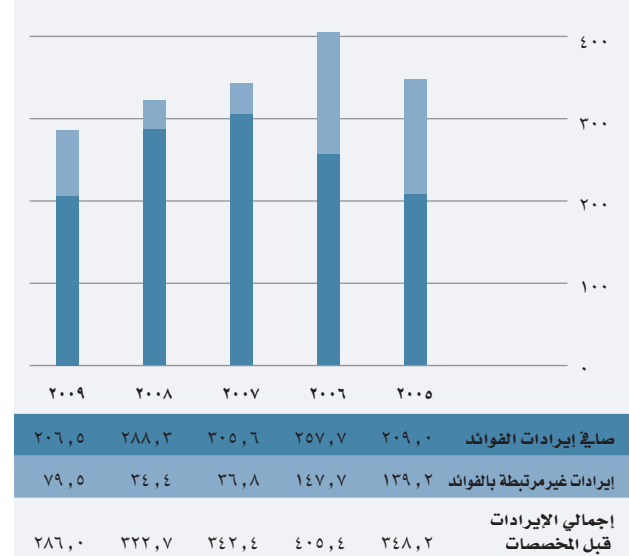
وبالرغم من التخفيض المدروس لمحفظة القروض خلال العام بمقدار ٣,٣ مليار دولار أو ما يعادل ٢٥ بالمائة، تراجع إيرادات الفوائد من محفظة القروض في دول مجلس التعاون الخليجي، التي تعتبر مهمة استراتيجياً للبنك، بنسبة ٤ بالمائة فقط. وتحقق هذا الانجاز بعد اعادة هيكلة محفظة القروض ورفع مستوى الهوامش على القروض الجديدة أو المجددة. وقد عوض ارتفاع الهوامش بشكل ملحوظ عن تراجع حجم محفظة القروض.

بلغ دخل الهوامش من محفظة الأوراق المالية الاستثمارية ٧ بالمائة من صافي دخل الفوائد عام ٢٠٠٩. فقد أدى بيع الأوراق المالية الاستثمارية غير الرئيسية خلال الربع الأول من العام الى تراجع

حقق البنك أرباحاً تشغيلية بلغت ١٦٣,٢ مليون دولار خلال عام ٢٠٠٩، بانخفاض بلغ فقط ٩ بالمائة مقارنة بالارباح التشغيلية للعام السابق التي بلغت ١٧٩,٨ مليون دولار بالرغم من تقلبات الأسواق والتحديات العديدة التي شهدتها الأوضاع الاقتصادية خلال العام. وبلغ إجمالي الإيرادات ٢٨٦ مليون دولار، متراجعاً بنسبة ١١ بالمائة عن العام السابق، فيما انخفض إجمالي المصاريف بنسبة ١٤ بالمائة ليبلغ ١٢٢,٨ مليون دولار. وضمن إيرادات التشغيل، طرأ تحسن ملحوظ على إيرادات المتاجرة في أعقاب شطب الخسائر المسجلة بعد وقف أنشطة المتاجرة لحساب البنك التي اتخذت كأحد الاجراءات الهادفة الى تقليل المخاطر. وتراجعت إيرادات الفوائد بسبب تقليل حجم مخاطر الميزانية العامة في ظل الأوضاع الصعبة السائدة وبسبب تراجع أسعار الفائدة. كما أثرت أوضاع السوق سلباً على إيرادات الرسوم. ويعكس انخفاض المصاريف بمقدار ٢٠,١ مليون دولار، أو ما يعادل ١٤ بالمائة، الإجراءات الفعالة التي اتخذها البنك لمواءمة قاعدة التكاليف مع المستوى الحالي لأنشطة البنك ولزيادة الكفاءة في تنفيذ أعماله.

وتماشياً مع أسلوب البنك المحافظ في وضع المخصصات، زاد البنك حجم المخصصات المحددة وغير المحددة لعام ٢٠٠٩. ونظراً للأوضاع الاقتصادية السائدة، رفع البنك المخصصات غير المحددة للقروض لتناسب مع أعلى المستويات التاريخية لعجز الشركات عن السداد، حيث تمت زيادتها بمقدار ٦٠ مليون دولار لتبلغ ٢٤٠ مليون دولار في نهاية عام ٢٠٠٩. ويمثل هذا المبلغ ٢,٦ مرات حجم

تطور إجمالي الإيرادات (بملايين الدولارات الأمريكية)



على مردود السندات نتيجة لتوقع ارتفاع أسعار الفائدة. وقد تأثرت الإيرادات الناجمة عن استثمار رأس المال الحر سلباً بسبب التراجع المحفوظ في معدلات الفائدة قصيرة الأجل في الولايات المتحدة الى مستويات قياسية خلال النصف الأول من العام.

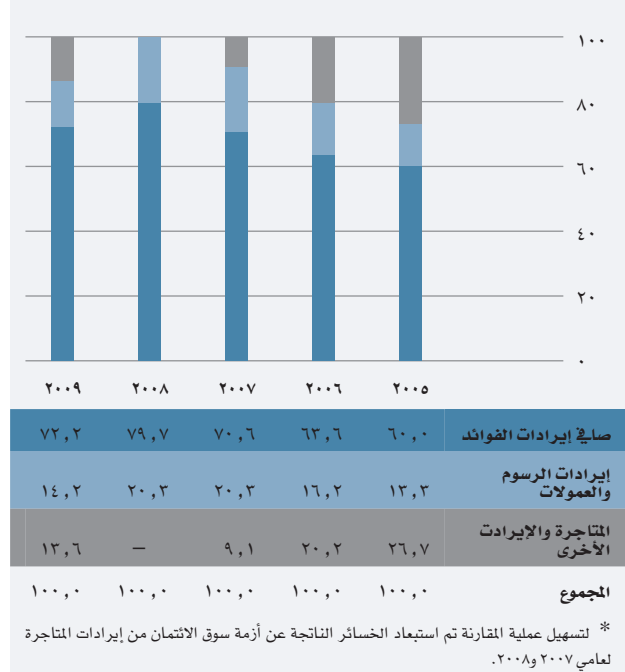
الإيرادات غير المرتبطة بالفوائد

تتألف الإيرادات غير المرتبطة بالفوائد من دخل الرسوم والعمولات والمتاجرة وأرباح الأوراق المالية الاستثمارية والإيرادات الأخرى.

بلغت إيرادات الرسوم والعمولات ٤٠,٧ مليون دولار، أي أنها تراجعت بمقدار ٣٢,٦ مليون دولار، أو بنسبة ٤٤ بالمائة، مقارنة بعام ٢٠٠٨. ومع ذلك فإن إيرادات الرسوم والعمولات بلغت حوالي ضعف مستواها عند بدء تنفيذ استراتيجية الأعمال المصرفية الاستثمارية في دول مجلس التعاون الخليجي في عام ٢٠٠٢. وقد ورد تحليل لهذه الإيرادات ومقارنتها بالسنوات السابقة في الإيضاح رقم ٢٢ من البيانات المالية. أما إيرادات الأعمال المصرفية الاستثمارية ورسوم الإدارة فبلغت ٢٤,٦ مليون دولار، أي ما يعادل ٦٠ بالمائة من دخل الرسوم والعمولات. وتشمل هذه الإيرادات رسوم إدارة الأصول والمحافظ الاستثمارية واستشارات تمويل الشركات وضمن الاكتتاب بالأسهم. ويعكس تراجع هذه الإيرادات انخفاض مستوى الأعمال المصرفية الاستثمارية في المنطقة نتيجة للضغوط الاقتصادية التي سادت خلال العام. وكما ورد في الإيضاح رقم ٣٤ من البيانات المالية، بلغ حجم الأصول المدارة لحساب العملاء ١٦,٦ مليار دولار في نهاية العام بارتفاع مقداره ١٦ بالمائة عن عام ٢٠٠٨، حيث يحافظ البنك على مكانته كأكبر مدير تجاري للأصول في العالم العربي. وواصلت إيرادات العمولات على خطابات الاعتماد والضمان مساهمتها الجيدة في الإيرادات غير المرتبطة بالفوائد وبلغت ١٤,٧ مليون دولار لتمثل ثاني أكبر فئات دخل الرسوم والعمولات. ويعود تراجع إيرادات العمولات على خطابات الاعتماد والضمان بنسبة ٣٦ بالمائة أساساً الى انخفاض عمولات خطابات الضمان للأنشطة التجارية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي في أعقاب مستوى قياسي من الأعمال سجل عام ٢٠٠٨.

بلغت أرباح أنشطة المتاجرة المختلفة خلال العام ٢٨,٢ مليون دولار مقارنة بخسائر بلغت ٨٦,٧ مليون دولار للعام السابق. تشمل إيرادات المتاجرة الدخل من أنشطة عديدة بما في ذلك الفوائد، الربح أو الخسارة من عمليات البيع والشراء، التغيرات في القيمة العادلة للأوراق المالية المتداولة، أرباح المساهمات وكلفة الفوائد، بما في

النسب المئوية لثبات الإيرادات (%)



كبير في إيرادات الفوائد من هذه المحفظة. وتمثل محفظة الأوراق المالية الاستثمارية حالياً احتياطياً للسيولة وتشتمل على الأوراق المالية السائلة وعالية الجودة، وقد ورد مزيد من التفصيل حول هذا الموضوع في الجزء الخاص بالأوراق المالية في هذا التقرير.

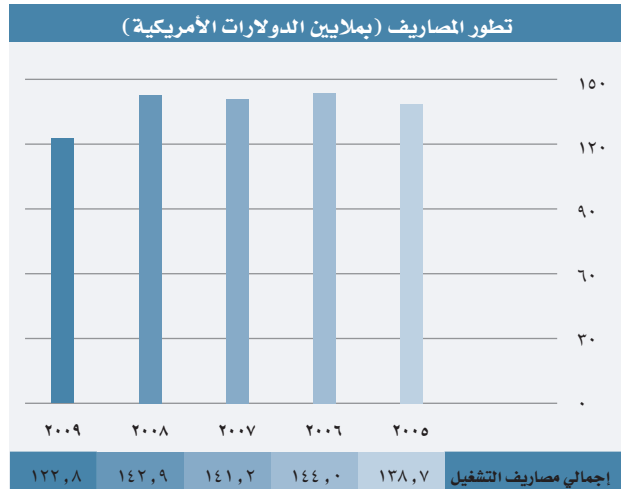
تمثل إيرادات التعامل بالودائع حصيلة الفروقات بين كلفة تمويل الأصول المنتجة للفوائد اعتماداً على طرق التسعير الداخلية وبين كلفة التمويل الفعلية التي يتحملها البنك. وتشمل الإيرادات أيضاً المكتسبات الناجمة عن الفروقات في إعادة تسعير الأصول والخصوم المنتجة للفوائد. في عام ٢٠٠٩ ارتفعت إيرادات التعامل بالودائع بنسبة ٣٧ بالمائة بسبب تراجع كلفة التمويل مقارنة بالعام السابق. ونظراً لاعتماده على الودائع من شركاء أعماله وعملائه في منطقة الخليج والشرق الأوسط، فقد تمتعت إيرادات الفوائد بنوع من الحماية النسبية ضد ارتفاع كلفة التمويل من السوق المصرفية الدولية نتيجة لأزمة الائتمان العالمية.

وتراجعت إيرادات استثمار رأس المال الحر بنسبة ٤٦ بالمائة عن العام السابق، ومع ذلك فقد شكلت هذه الإيرادات ما يعادل خمس صافي دخل الفوائد. وبشكل عام لم يتم استثمار رأس المال الحر خلال عام ٢٠٠٩، حيث تم إيداعه لفترات قصيرة الأجل في سوق المال. وقد أتت هذه الاستراتيجية لحماية البنك من أي زيادة غير متوقعة

وسوف تتجلى المزايا الكاملة لعملية ترشيد الانفاق خلال عام ٢٠١٠، حيث أن برنامج موائمة المصاريف بدأ تنفيذه على عدة مراحل خلال عام ٢٠٠٩.

اشتملت مصاريف التشغيل خلال العام على تكاليف استثنائية بلغت ٧,٢ مليون دولار تتعلق بإعادة هيكلة عمليات البنك. وإذا تم استثناء هذه التكاليف فإن مصاريف التشغيل تكون قد انخفضت بمقدار ٢٧,٣ مليون دولار، أي بنسبة ١٩ بالمائة، عن العام السابق. مثلت مصاريف الموظفين ثلثي مصاريف التشغيل تقريباً وانخفضت بمقدار ١٧,٨ مليون دولار أو ما يعادل ١٩ بالمائة. واشتملت مصاريف الموظفين عام ٢٠٠٩ على تكلفة استثنائية بلغت ٣,٧ مليون دولار مرتبطة بإعادة هيكلة الشركة التابعة في لندن، بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) المحدود. ومن غير هذه التكلفة فإن مصاريف الموظفين تكون قد انخفضت بنسبة ٢٣ بالمائة عن العام السابق. ويعزا التراجع في مصاريف الموظفين إلى الاستغناء عن ١٢٤ موظفاً في مكاتب البنك في البحرين والمملكة المتحدة خلال العام، حيث تراجع عددهم إلى ٤٣٧ موظفاً في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩. وقد استندت عملية تخفيض عدد الموظفين إلى تقييم شامل لاحتياجات البنك من الموارد البشرية نفذ بالتنسيق مع مستشارين متخصصين وبأخذ بعين الاعتبار مستوى أعمال البنك بعد تنفيذ المبادرات الهادفة إلى تخفيض المخاطر ونسبة المديونية إلى رأس المال خلال العام، بالإضافة إلى تحويل خدمات العمليات المساندة وتقنية المعلومات في بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) المحدود إلى المقر الرئيسي في البحرين.

وارتفعت مصاريف المباني بمقدار ١,٩ مليون دولار عن العام السابق بسبب ارتفاع كلفة استئجار مكاتب البنك الخارجية ومصاريف تجديد مكاتب البنك في المملكة العربية السعودية.



ذلك تكاليف التمويل ذات الصلة. وقد ورد في الإيضاح رقم ٢٣ من البيانات المالية تحليل لأنشطة المتاجرة. واشتملت أرباح المتاجرة على مبلغ ١٣ مليون دولار كأرباح من صناديق استثمارية مدارة خارجياً، وهي عموماً استثمارات في صناديق تحوط، وعلى مبلغ ١١,٢ مليون دولار كأرباح من أعمال صرافة العملات الأجنبية. وقد نتجت أرباح صرافة العملات الأجنبية من صفقات عقدت كلها لحساب العملاء. أما أنشطة المتاجرة الأخرى، وهي أيضاً مرتبطة بتقديم خدمات للعملاء، فقد ارتفعت بمقدار ٤ مليون دولار خلال العام. وقد أوقف البنك في أوائل العام ٢٠٠٩ كافة أعمال المتاجرة لحسابه الخاص في إطار مبادراته الهادفة إلى تقليل المخاطر. كذلك قام البنك بتقليل مخاطره في صناديق التحوط. وقد تم خفض استثمارات البنك في صناديق التحوط والمصنفة كاستثمارات متوفرة للمتاجرة من ١٥٢,٨ مليون دولار بنهاية عام ٢٠٠٨ إلى ٥٠,٢ مليون دولار في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩. ويواصل البنك الخروج من استثمارات صناديق التحوط في أقرب الفرص المتاحة.

بلغت أرباح الأوراق المالية الاستثمارية ١,٢ مليون دولار لعام ٢٠٠٩. ومثلت هذه الأرباح بشكل رئيسي توزيعات أرباح من استثمارات في صناديق للمساهمات الخاصة. في المقابل كانت أرباح العام ٢٠٠٨ استثنائية ونتاجت أساساً من بيع حصة استراتيجية في أحد الاستثمارات الخاصة ومن الاستحقاق المبكر لبعض السندات ذات سعر الفائدة العائم في محفظة الأوراق المالية الاستثمارية.

وبالنسبة للإيرادات الأخرى التي بلغت ٩,٤ مليون دولار، فشكلت أساساً أرباحاً مقدارها ٨,٣ مليون دولار نتجت عن إعادة شراء سندات البنك الثانوية. فقد أعيد شراء ما قيمته ٣٩ مليون دولار من السندات الثانوية ذات سعر الفائدة العائم التي تستحق في عام ٢٠١٥. وتم شراء هذه السندات بخصم نتج عنه تحقيق أرباح بلغت ٨,٣ مليون دولار. واشتملت الإيرادات الأخرى على أرباح ناجمة عن بيع ممتلكات وأجهزة واسترداد ديون قديمة وأرباح من مساهمات خاصة.

مصاريف التشغيل

بلغت مصاريف التشغيل ١٢٢,٨ مليون دولار خلال العام، مسجلة انخفاضاً مقداره ٢٠,١ مليون دولار أو ما يعادل ١٤ بالمائة عن العام السابق. وجاء هذا الانخفاض نتيجة لبرنامج موائمة المصاريف مع المستوى الحالي لأنشطة البنك ودمج أعمال تقنية المعلومات وتحسين مستويات كفاءة الأداء. وقد أدت هذه الإجراءات إلى خفض في المصاريف بما يوازي ٣٠ مليون دولار في العام أو ما يعادل ٢٠ بالمائة.

أما مخصصات القروض المخصصة البالغة ٣٦١,٧ مليون دولار فتمثل مخصصات محددة قيمتها ٣٠١,٧ مليون دولار ومخصصات غير محددة إضافية قيمتها ٦٠ مليون دولار. وترتبط المخصصات المحددة المخصصة عموماً بعدد صغير من الشركات التي تأثرت بأحداث استثنائية غير متوقعة. وقد تم وضع مخصصات لكافة الخسائر المحتملة خلال عام ٢٠٠٩. وإذا ما استثنينا هذه المخصصات المحددة للشركات التي واجهت أحداثاً غير متوقعة، فإن متطلبات المخصصات خلال العام تعتبر محدودة.

كذلك تمت زيادة مخصصات القروض غير المحددة بشكل ملحوظ وذلك تماشياً مع سياسة البنك المحافظة في وضع المخصصات. وقد تم ايراد مزيد من التفصيل حول هذا الموضوع في القسم الخاص بالقروض والسلفيات من هذا التقرير. وقد استندت عملية وضع مخصصات القروض غير المحددة على أعلى الاحتمالات لعجز الشركات عن السداد التي سجلت في المنطقة خلال السنوات الماضية. وقد تم توقع حصول مستويات عالية من العجز عن السداد بسبب تأثر بعض الشركات بالكساد الاقتصادي العالمي. ومع أن أنشطة الاقراض في البنك تركز على تمويل مشاريع البنية الأساسية الرئيسية والمؤسسات المرتبطة بدول المنطقة وكبرى الشركات فيها، فقد كان هناك حرص على زيادة المخصصات لتوفير وقاية للبنك في ظل الظروف الاقتصادية الحالية.

ملاءة رأس المال

بلغت حقوق الملكية ١٧٧٩,٤ مليون دولار في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩. وبلغت نسبة الحقوق ونسبة الفئة الأولى لرأس المال إلى إجمالي الأصول ١١ بالمائة و٣,١١ بالمائة على التوالي، وتعد هاتان النسبتان مرتفعتين بالمعايير الدولية السائدة.

ومتى الانخفاض في حقوق الملكية بمقدار ١٤٦,١ مليون دولار خلال عام ٢٠٠٩ صافي خسارة بلغت ١٥٢,٦ مليون دولار للعام ومبلغ ٦,٥ مليون دولار صافي الزيادة في القيمة العادلة للأوراق المالية المتوفرة للبيع وتحولات التدفق النقدي للمشتقات المالية. ووفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩ فإن التغيرات في القيم العادلة للأوراق المالية المتوفرة للبيع وتحولات التدفق النقدي للمشتقات يتم احتسابها ضمن حقوق الملكية. ويعكس صافي الزيادة في القيمة العادلة للأوراق المالية المتوفرة للبيع الأثر الإيجابي الناجم عن تحسن الأسواق وتقلص الهوامش، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع القيمة العادلة لمحفظة الأوراق المالية الاستثمارية. وبلغ صافي خسارة إعادة التقييم غير المحققة

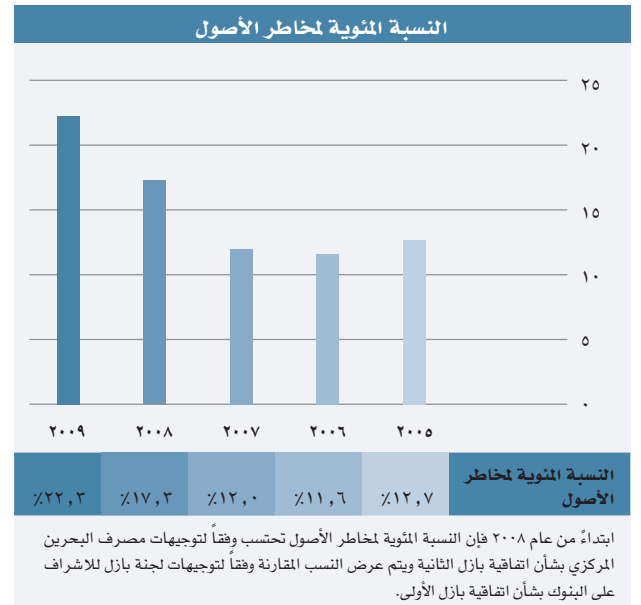
وتراجعت مصاريف التشغيل الأخرى بمقدار ٤,٢ مليون دولار مقارنة بالعام السابق بالرغم من اشتغالها على مبلغ ٣,٥ مليون دولار كمصاريف استثنائية لإعادة الهيكلة. وتم تسجيل انخفاض في كافة فئات المصاريف الأخرى نتيجة للمبادرات المتواصلة لترشيد الانفاق، خصوصاً في مجال تقنية المعلومات بعد تحويل العمليات المساندة لبنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) المحدود إلى المقر الرئيسي في البحرين.

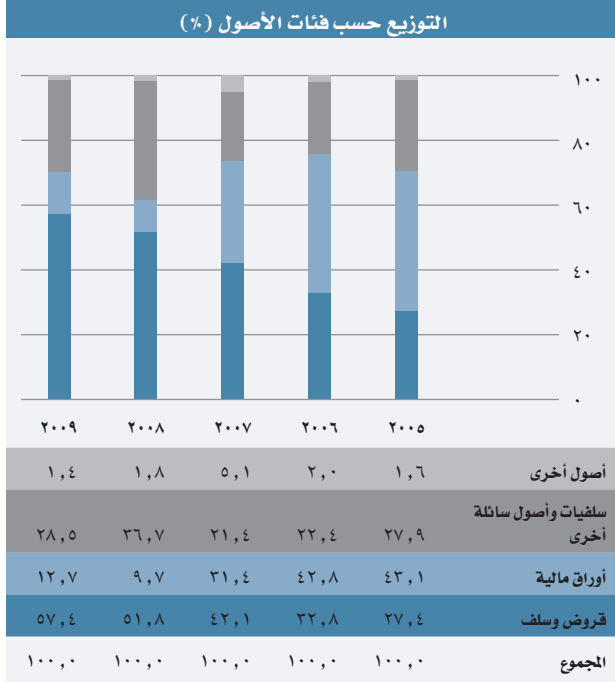
المخصصات

اتبع البنك كعادته أسلوباً محافظاً وحذراً في تحديد مخصصات الخسائر المحتملة لاستثمارات البنك التي تأثرت سلباً بسبب أزمة الائتمان العالمية، كما اتخذ البنك احتياطات لامكانية تعثر قروض بعض الشركات في ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة.

خلال عام ٢٠٠٩ تم استرجاع مبلغ ٤٨ مليون دولار من المخصصات المحتسبة للأوراق المالية الاستثمارية وخصم مبلغ ٣٦١,٧ مليون دولار كمخصصات خسائر للقروض والسلفيات.

وبشكل رئيسي فإن المخصصات المسترجعة تمثل مخصصات كانت قد احتسبت لمحفظة الأوراق المالية الاستثمارية غير الرئيسية التي تم بيعها خلال الربع الأول من عام ٢٠٠٩. وكما ورد في الايضاح رقم ٧ من البيانات المالية، فقد تم بيع هذه الأوراق المالية بسعر التكلفة مخصصاً منها مخصصات انخفاض القيمة. وبالتالي فقد تم استرجاع ما تبقى من مخصصات غير محددة ذات صلة بهذه المحفظة.





«٤» أو أعلى، أي ما يعادل الدرجة الاستثمارية.

ويمكن الحصول على مزيد من التفصيل حول هذا الموضوع في الايضاح رقم ٣٦ بشأن القيمة العادلة للأدوات المالية. واستناداً الى أسلوب التقييم المتبع في هذا الايضاح، فإن صافي القيمة العادلة للأدوات المالية المضمنة وغير المضمنة في الميزانية العمومية لم يختلف كثيراً عن القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩. وتم تصنيف جميع الأوراق المالية غير المتداولة على أنها متوفرة للبيع واحتسبت بالقيمة العادلة. وبناء على ذلك تحتسب الأوراق المالية المتوفرة للبيع في الميزانية العمومية بقيمتها العادلة.

في نهاية عام ٢٠٠٩ مثلت الايداعات والأوراق المالية المتوفرة للبيع ما نسبته ٢٨ بالمائة و١٢ بالمائة من إجمالي الأصول على التوالي، بينما شكلت القروض والسلف نسبة ٥٧ بالمائة.

الأوراق المالية الاستثمارية

بلغ إجمالي الأوراق المالية الاستثمارية ٢٠١٨,١ مليون دولار بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩. وتتألف محفظة الأوراق المالية الاستثمارية، التي تم تصنيفها كمتوفرة للبيع، إجمالاً من سندات دين مصنفة بالدرجة الاستثمارية لمؤسسات مالية ومؤسسات حكومية.

تم تحليل الأساس الذي اعتمد في تحديد القيمة العادلة للأوراق المالية الاستثمارية في الايضاح رقم ٣٦ من البيانات المالية. في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ تم احتساب ما قيمته ١٨٦٨ مليون دولار، أو ما يعادل

لمحفظة الأوراق المالية الاستثمارية في نهاية العام ٦٤,٥ مليون دولار، أي ما يمثل فقط ٣ بالمائة من إجمالي قيمة المحفظة. إن الحجم الصغير نسبياً لخسائر إعادة التقييم يعكس جودة محفظة الأوراق المالية التي احتفظ بها البنك بعد عملية بيع الأوراق المالية الاستثمارية غير الرئيسية في شهر ديسمبر ٢٠٠٨. وتتكون المحفظة أساساً من سندات دين مصنفة بالدرجة الاستثمارية من مؤسسات مالية دولية ومؤسسات حكومية.

استناداً إلى قاعدة رأس المال التي تحددها الجهة الرقابية والبالغة ٢٤٨٨,٩ مليون دولار وإلى مجموع مخاطر الالتزامات الموزونة البالغة ١١١٤٩,٤ مليون دولار، فإن نسبة مخاطر الأصول وفقاً لارشادات بازل ٢ من مصرف البحرين المركزي بلغت ٢٢,٣ بالمائة، فيما بلغت نسبة ملاءة الفئة الأولى لرأس المال ١٦,٤ بالمائة. وحسب التوجيهات الرقابية الدولية فإن التغيرات في القيمة العادلة لرأس المال وفق معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩ بشأن الأوراق المالية المتوفرة للبيع وتحولات التدفق النقدي للمشتقات يتم استثنائها من قاعدة رأس المال الرقابية، فيما عدا المكاسب والخسائر غير المحققة من استثمارات الأسهم. ونتيجة لذلك تم في نهاية عام ٢٠٠٩ احتساب صافي خسائر القيمة العادلة البالغة ٥٣,٤ مليون دولار في حقوق الملكية للتوصل إلى القاعدة الرقابية لرأس المال بهدف تحديد الملاءة المالية. وتعززت قاعدة رأس المال الرقابية من خلال تسهيلات تمويل ثانوي بمقدار ٥١١ مليون دولار. وقد وافقت الهيئة الرقابية، مصرف البحرين المركزي، على تضمين هذه التسهيلات في الفئة الثانية لرأس المال لأغراض تحديد الملاءة المالية.

تم تضمين مخاطر السوق والتشغيل الموزونة في نسبة مخاطر الأصول. ويحتوي تقرير بازل ٢ الركيزة ٣ في هذا التقرير السنوي على مزيد من التفاصيل حول ملاءة رأس المال وإطار ادارة رأسمال البنك. وتم توضيح سياسة البنك فيما يتعلق بإدارة رأس المال في الايضاح رقم ٢٦ من البيانات المالية. ويسعى البنك إلى الحفاظ على قاعدة رأسمال قوية ليتمكن من تعزيز ثقة المستثمرين وشركاء الأعمال والسوق عموماً في البنك من جهة وليتمكن من مواصلة تطوير أنشطته وخدماته في المستقبل.

جودة الأصول

ورد تفصيل التوزيع الجغرافي لمخاطر الأصول في الايضاح رقم ٢٧ من البيانات المالية. وتم توضيح توزيع المخاطر الائتمانية للأصول المالية استناداً الى التصنيف الائتماني الداخلي في الايضاح رقم ٢٦ (أ). ويبين هذا الايضاح أن ما نسبته ٧٨ بالمائة من الأصول المالية التي تتألف من مساهمات وأوراق مالية وقروض قد تم تصنيفها بمستوى

٩٩ بالمائة، من الأوراق المالية الاستثمارية بالقيمة العادلة وفقاً لأسعار الطلب عليها في السوق، وتم احتساب ما قيمته ١٢٥,٢ مليون دولار حسب كلفتها مع خصم مخصصات خسائر انخفاض القيمة. فيما تم احتساب مبلغ ٢٤,٩ مليون دولار فقط بالاستناد الى طرق تقييم أخرى. ولم يتم احتساب أي قيمة عادلة للأوراق المالية المتوفرة للبيع استناداً الى نماذج التسعيرات للسوق.

تتكون الأوراق المالية الاستثمارية من نوعين من محافظ سندات الدين ومحفظه استثمارات محدودة في المساهمات الخاصة والصناديق الاستثمارية. فمحفظه سندات الدين الأولى، وهي الأكبر، تتكون من أوراق مالية ذات معدلات فائدة متغيرة أو أوراق مالية ذات معدلات ثابتة تمت مقايضتها من أجل تحقيق مردود مستقر أعلى من معدل الليبور. وقد مثلت هذه الأوراق نسبة ٨٤ بالمائة من إجمالي محفظه الأوراق المالية الاستثمارية بنهاية عام ٢٠٠٩. أما المحفظه الأصغر فتتكون من أوراق مالية ذات دخل ثابت بلغت قيمتها ١٥١,٥ مليون دولار بنهاية العام، وتتألف بشكل خاص من سندات خاصة بحكومات دول مجلس التعاون الخليجي.

لم توجد أوراق مالية استثمارية متأخرة السداد بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩. وتم خلال العام شطب الاستثمارات المهيكلة للبنك مقابل المخصصات التي وضعت لها. وبما أنه تم وضع مخصصات لكامل هذه الاستثمارات المهيكلة، فلم يتم تسجيل أي خسائر نتيجة لشطبها. شكلت الأوراق المالية المتعثرة، التي تم وضع مخصصات محددة لها، ما يعادل ٨٤,١ مليون دولار فقط في نهاية عام ٢٠٠٩. وتتألف هذه الأوراق المالية في مجملها من استثمارات في صناديق مدارة تنتظر الاستحقاق في المستقبل المنظور واستثمارات في مساهمات خاصة. ويغطي مجموع مخصصات التعثر المحددة ما يعادل ٦٧,٢ مليون دولار أو ٨٠ بالمائة من إجمالي الأوراق المالية الاستثمارية المتعثرة في نهاية العام. كما وضع البنك مخصصات غير محددة للمحفظه الاستثمارية بلغت ٣٠,٣ مليون دولار في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩.

القروض والسلف

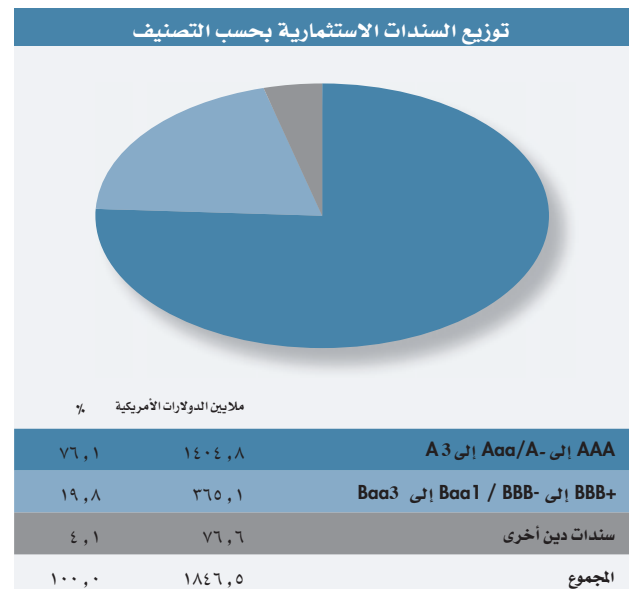
بلغت القروض والسلف ٩٢٩٨,١ مليون دولار بنهاية عام ٢٠٠٩، أي بإنخفاض بلغ ٣٦٧٤ مليون دولار أو ٢٨ بالمائة عما كانت عليه في نهاية عام ٢٠٠٨. ومثلت قروض البنك في سوقه الرئيسية بدول الخليج ٩٥ بالمائة من محفظه القروض في نهاية عام ٢٠٠٩.

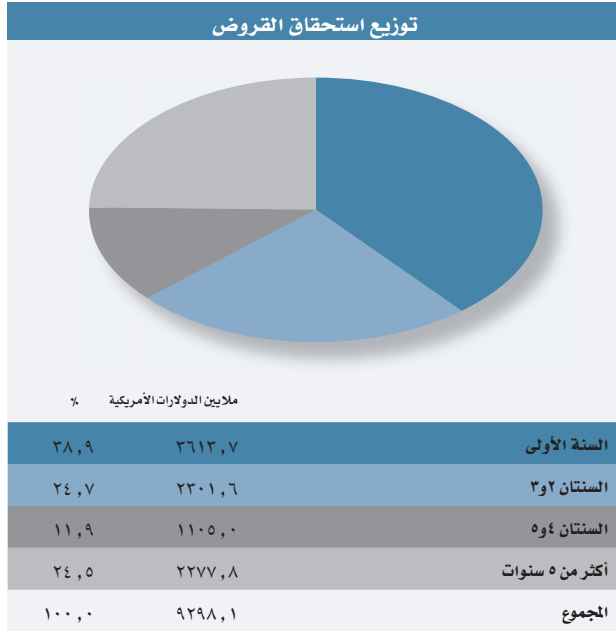
استناداً إلى آجال الاستحقاق التعاقدية بتاريخ الميزانية العمومية، كان ما نسبته ٣٩ بالمائة من محفظه القروض يستحق خلال سنة واحدة، في حين يستحق ما نسبته ٦٤ بالمائة من هذه القروض خلال ثلاث سنوات. أما القروض التي تستحق خلال مدة تتجاوز خمس سنوات فتمثل نسبة ٢٤ بالمائة فقط. وتم تفصيل توزيع القروض والسلف حسب القطاعات في الإيضاح رقم ١٠ (أ) من البيانات المالية، فيما ورد تفصيل لتوزيعها الجغرافي في الإيضاح رقم ٢٧. ويذكر أن ٣٢ بالمائة من محفظه القروض في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ كانت موزعة على قطاعات النفط والطاقة والبتروكيماويات. ويعكس هذا التوزيع تركيز البنك على أعمال تمويل المشاريع والإقراض المشترك في دول مجلس التعاون الخليجي.

تتكون الأوراق المالية الاستثمارية من نوعين من محافظ سندات الدين ومحفظه استثمارات محدودة في المساهمات الخاصة والصناديق الاستثمارية. فمحفظه سندات الدين الأولى، وهي الأكبر، تتكون من أوراق مالية ذات معدلات فائدة متغيرة أو أوراق مالية ذات معدلات ثابتة تمت مقايضتها من أجل تحقيق مردود مستقر أعلى من معدل الليبور. وقد مثلت هذه الأوراق نسبة ٨٤ بالمائة من إجمالي محفظه الأوراق المالية الاستثمارية بنهاية عام ٢٠٠٩. أما المحفظه الأصغر فتتكون من أوراق مالية ذات دخل ثابت بلغت قيمتها ١٥١,٥ مليون دولار بنهاية العام، وتتألف بشكل خاص من سندات خاصة بحكومات دول مجلس التعاون الخليجي.

أما استثمارات الأسهم والمساهمات فقد بلغت قيمتها ١٧١,٦ مليون دولار في نهاية العام وتمثل حصصاً في أسهم شركات خاصة. يتضمن الإيضاح رقم ٩ (أ) تحليلاً لمحفظه الأوراق المالية الاستثمارية حسب فئة التصنيف. وقد مثلت السندات المصنفة بالفئة A- أو أعلى نسبة ٧٦ بالمائة من سندات الدين في نهاية عام ٢٠٠٩، أي ما قيمته ١٤٠٤,٨ مليون دولار. وبلغت قيمة سندات الدين ذات التصنيفات الاستثمارية الأخرى ٢٠ بالمائة من هذه المحفظه أو ما يعادل ٣٦٥,١

توزيع السندات الاستثمارية بحسب التصنيف





شهر يوليو عام ١٩٩١. وفيما يلي تفصيل لمعدلات التعثر المستخدمة في احتساب المخصصات غير المحددة لقروض أولية غير مضمونة ومستويات المخصصات المحتملة حسب فئة التصنيف الداخلي:

مستويات المخصصات	احتمالات التعثر	فئة التصنيف الداخلي
للقروض الأولية غير المضمونة		
-	٠,٠٣%	١
-	٠,٠٣%	٢+
-	٠,٠٣%	٢
-	٠,٠٦%	٢-
٠,١%	٠,١٨%	٢+
٠,٢%	٠,٣٤%	٣
٠,٢%	٠,٣٦%	٣-
٠,٧%	١,٠٢%	٤+
٠,٧%	١,٠٥%	٤
٠,٨%	١,٢٩%	٤-
١,٥%	٢,٢٥%	٥+
٢,٣%	٣,٤٨%	٥
٤,٠%	٦,٢١%	٥-
٦,٤%	٩,٨٧%	٦+
١٨,٢%	٢٧,٩٣%	٦
٢٥,٦%	٣٩,٤٥%	٦-
٥٤,٣%	٨٣,٦١%	٧

إن مستوى المخصصات يعتمد على مقدار الخسارة المحتملة بنسبة ٦٥ بالمائة للديون المضمونة وغير المضمونة. ولأغراض احتساب المخصصات غير المحددة فإن البنك لا يأخذ بعين الاعتبار أي ضمانات باستثناء الأموال النقدية. أما الضمانات

تم تبيان توزيع مخاطر الائتمان للقروض والسلف استناداً إلى التصنيف الائتماني الداخلي في الإيضاح رقم ٢٦ (أ) من البيانات المالية. وقد تم تصنيف مبلغ ٦١٣٢,٨ مليون دولار، أي ما يعادل ٦٦ بالمائة من إجمالي القروض، بمستوى «٤-» أو أعلى، وهذا يعادل التصنيف بالدرجة الاستثمارية. وتم تصنيف ما قيمته ٤١٠ مليون دولار أو ٤ بالمائة من المحفظة كقروض وسلفيات متمثلة فردياً. والقروض المتمثلة فردياً هي القروض التي هناك مؤشرات واضحة بأنه لن يكون بالإمكان استرداد مبالغها وفقاً للاتفاقيات المعقودة. لذلك فإن ٩٦ بالمائة من القروض والسلف لا تعتبر متمثلة فردياً.

بلغ إجمالي مخصصات خسائر القروض ٦٣٤,١ مليون دولار في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩. وبلغت المخصصات المحددة لقروض الشركاء التجاريين ٣٩٤,١ مليون دولار والمخصصات غير المحددة ٢٤٠ مليون دولار. إن مبلغ المخصصات المحددة المذكور أعلاه يتجاوز القيمة الدفترية لإجمالي القروض المتأخرة السداد غير المضمونة بمقدار ٢٩,٩ مليون دولار. وقد وضعت هذه المخصصات المحددة مقابل قروض تأخر سداد مبلغها أو فائدتها. إضافة إلى ذلك، فإن إجمالي المخصصات البالغ حجمها ٦٣٤,١ مليون دولار تزيد بمقدار كبير بلغ ٢٦٩,٩ مليون دولار عن إجمالي القيمة الدفترية للقروض متأخرة السداد غير المضمونة، مما يمنح البنك حماية جيدة تجاه احتمال تعثر مزيد من القروض.

توضع المخصصات المحددة استناداً إلى المبلغ القابل للتحصيل من القروض والذي يحدد بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مخصومة حسب معدل الفائدة عند تقديم هذه القروض. أما المخصصات غير المحددة فتحسب لكل محفظة على حدة بالاستناد إلى نموذج الخسائر المحتملة. ويقوم هذا النموذج باحتساب الخسائر المحتمل حدوثها في المحفظة بتاريخ الميزانية العمومية دون تحديدها. ويأخذ هذا النموذج بعين الاعتبار التصنيفات الائتمانية واحتمالات عدم السداد وحجم الخسائر الممكنة وتغير التصنيف الائتماني، كما أنه يعكس البيئة الاقتصادية العامة والأوضاع السياسية والمؤشرات الأخرى الوثيقة الصلة.

بلغ صافي الزيادة في مخصصات خسائر القروض غير المحددة ٦٠ مليون دولار خلال عام ٢٠٠٩ لتصل إلى ٢٤٠ مليون دولار في نهاية العام. واستندت هذه الزيادة إلى ازدياد التوقعات باحتمال تعثر سداد القروض عند احتساب مخصصات التعثر بشكل جماعي. وهناك احتمال بازدياد حالات عدم السداد نتيجة لآثار الركود الاقتصادي العالمي على اقتصاد دول المنطقة. إن نماذج احتمالات التعثر التي استخدمت في عملية احتساب المخصصات غير المحددة في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ كانت تساوي معدل تعثر مفترض بلغ ١٣,٩ بالمائة، وهذا المعدل يتجاوز معدل التعثر القياسي للشركات الذي شهدته المنطقة في

دولار بنهاية عام ٢٠٠٩ في الإيضاح رقم ٥ من البيانات المالية. وقد اشتملت الأصول السائلة الأخرى في الغالب على النقد والأرصدة لدى البنوك، إضافة الى شهادات ايداع حفظت لأغراض ادارة السيولة. بلغ حجم الودائع لدى البنوك ١,١ ٤١٠ مليون دولار في نهاية عام ٢٠٠٩، وتتميز هذه الودائع بالتوزيع الجغرافي الجيد كما يظهر في الإيضاح رقم ٢٧. وتركزت هذه الودائع لدى مصارف دول مجلس التعاون الخليجي وأوروبا، وهما منطقتي الأعمال الرئيسيتين للبنك. وشكلت الودائع لدى البنوك ٢٥ بالمائة من أصول البنك في نهاية العام. وقد تم الاحتفاظ بمستوى عال من الايداعات بسبب ظروف السوق المتقلبة.

تتألف الأوراق المالية المتداولة البالغة قيمتها ٥٠,٢ مليون دولار من استثمارات في صناديق تحوط. وتم خلال عام ٢٠٠٩ تقليص حجم استثمارات البنك في صناديق التحوط من ٢٠٧ مليون دولار في نهاية عام ٢٠٠٨ الى ٥٠ مليون دولار بنهاية عام ٢٠٠٩. ويواصل البنك تخفيض هذه الاستثمارات بهدف الخروج منها نهائياً في أقرب فرصة.

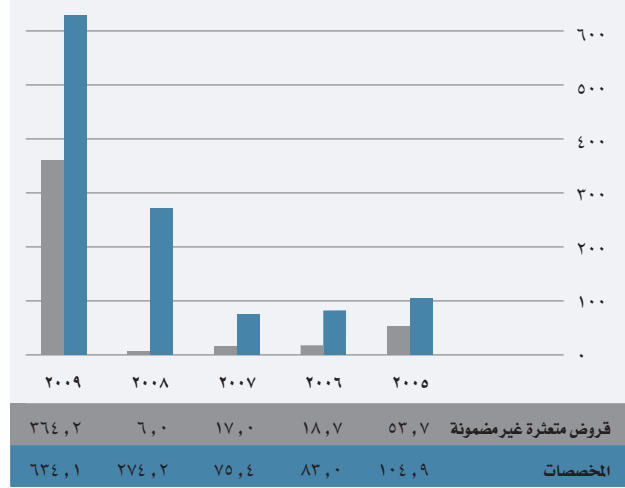
مخاطر الأصول والالتزامات

بلغ مجموع مخاطر الأصول والالتزامات ١٨١٣٦,١ مليون دولار في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩. وتشمل هذه المخاطر جميع الأصول المدرجة في الميزانية العمومية (باستثناء الأصول الأخرى) وعناصر الائتمان المحتملة. وقد أشير إلى مخاطر الأصول والالتزامات حسب الفئة والتوزيع الجغرافي في الإيضاح رقم ٢٧ من البيانات المالية. وكما هو مبين في هذا الايضاح، فإن ما مجموعه ٩,٩ ١٣٥١١ مليون دولار أو ما يعادل ٧٥ بالمائة من مجموع مخاطر الأصول والالتزامات تمثل مخاطر لدى الشركاء التجاريين والمؤسسات في دول مجلس التعاون الخليجي. وما تبقى من هذه المخاطر يمثل بشكل عام ايداعات قصيرة الأجل لدى بنوك أوروبية رئيسية. وقد ورد تحليل لأدوات المشتقات المالية والصرف الأجنبي في الإيضاح رقم ٣٠ وتفصيل لعناصر الائتمان المحتملة والمخاطر الموزونة المعادلة لها في الإيضاح رقم ٣١.

التمويل

وصل حجم ودائع البنوك والعملاء إلى ١٠٠٤٩,٥ مليون دولار في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩. وكانت ودائع العملاء، التي بلغت ٣,٢ ٧٤٩٥ مليون دولار بنهاية العام، تمثل نسبة ٧٥ بالمائة من إجمالي الودائع. ونتج عن مبادرات تخفيض المخاطر وتقليص المديونية بالنسبة لرأس المال التي نفذت عام ٢٠٠٩، بما في ذلك بيع الأوراق المالية الاستثمارية غير الرئيسية وخفض حجم محفظة القروض، تقليل الاحتياجات التمويلية

تطور القروض متأخرة السداد (بملايين الدولارات الأمريكية)



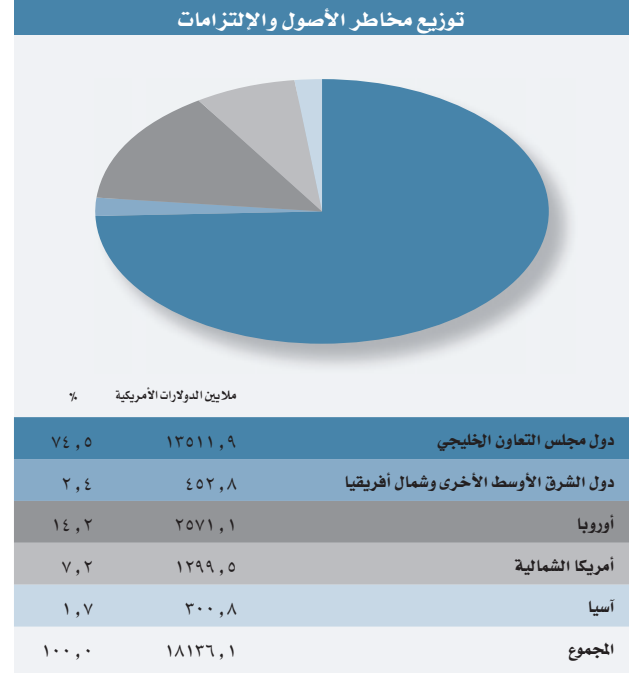
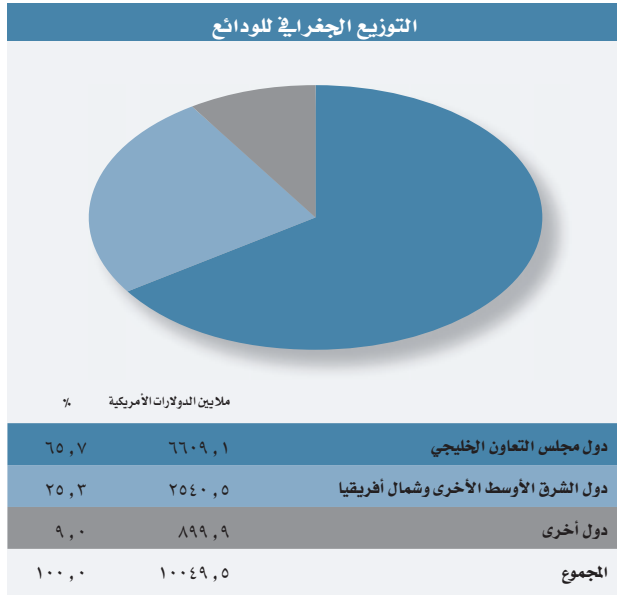
الأخرى التي على هيئة أوراق مالية أو أسهم شركات مدرجة والأصول المادية فتستخدم كمخففات للمخاطر ولا تؤخذ بعين الاعتبار في عملية احتساب المخصصات.

بلغت القيمة الإجمالية للقروض متأخرة السداد غير المضمونة ٢,٢ ٣٦٤ مليون دولار والقيمة الدفترية الصافية لها ٢,٢ ٩١ مليون دولار. لذلك بلغت تغطية مخصصات القروض متأخرة السداد غير المضمونة نسبة ٧٥ بالمائة. وتعرف القروض متأخرة السداد بأنها القروض التي مضى على موعد تسديد مبالغها الأصلية أو فوائدها مدة تزيد عن ٩٠ يوماً. وبموجب معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩، فإن الفائدة على القروض ضعيفة الأداء يجب احتسابها في الإيرادات استناداً إلى القيمة الدفترية للقروض وسعر الفائدة الذي استخدم لخصم التدفقات النقدية المستقبلية وذلك بغرض قياس المبلغ الذي يمكن سداه. لكن بموجب توجيهات مصرف البحرين المركزي، فإن الفوائد على القروض متأخرة السداد يجب تضمينها في الإيرادات على أساس نقدي فقط. وفي ضوء التغطية المرتفعة لمخصصات القروض ضعيفة الأداء التي وضعها البنك فإن الفرق بين طريقتي المحاسبة لا يعتبر ذا أهمية. وما زال إجمالي القروض المتأخرة السداد أقل بكثير من إجمالي المخصصات التي وضعت لها والتي تتجاوز الديون المتأخرة بمبلغ ٩,٩ ٢٦٩ مليون دولار. نتيجة لذلك فإنه يتم تعزيز الإيرادات بدلاً من إضعافها بسبب كلفة التمويل للقيمة الدفترية للقروض المتأخرة.

فئات الأصول الأخرى

ورد تحليل للأصول النقدية والسائلة الأخرى التي بلغت ٥٠٨,٢ مليون


وبلغ حجم التمويل الأولي لأجل ٩, ٣٠٠٧ مليون دولار بنهاية عام ٢٠٠٩. وتم خلال النصف الثاني من العام الحصول على مبلغ ٣, ٨٨٢ مليون دولار من التمويل لأجل أول، ويشمل هذا المبلغ اصدار سندات بالريال السعودي لأول مرة قيمتها ٢ مليار ريال سعودي ومدتها ثلاث سنوات. وتم الحصول على هذا التمويل الجديد قبل موعد استحقاق تمويلات يبلغ مجموعها ٦, ٨٦٤ مليون دولار في عام ٢٠١٠. وسوف يستحق مبلغ ٢, ١٧٨٣ مليون دولار، أي ما يعادل أكثر من نصف التمويل الأولي للبنك، في عام ٢٠١٢. وورد مزيد من التحليل بشأن السيولة والتمويل في تقرير بازل ٢ الركيزة ٣ من هذا التقرير السنوي.



للبنك بشكل ملحوظ ومن ثم انخفاض ودائع البنوك والعملاء. وفي ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ بلغ حجم الودائع من البنوك ٢, ٢٥٥٤ مليون دولار، أي ما نسبته فقط ٢٥ بالمائة من إجمالي الودائع.

تم تفصيل إجمالي الودائع حسب التوزيع الجغرافي في الايضاح رقم ١٣. وقد بلغ حجم الودائع من دول مجلس التعاون الخليجي ١, ٦٦٠٩ مليون دولار، أي ما يعادل ٦٦ بالمائة من إجمالي الودائع، فيما بلغت الودائع من دول شرق الأوسط وشمال إفريقيا ٥, ٢٥٤٠ مليون دولار أو ما يعادل ٢٥ بالمائة. أما الودائع من الدول الأخرى وخصوصاً من أوروبا فقد بلغت ٩, ٨٩٩ مليون دولار أو ما نسبته ٩ بالمائة من إجمالي الودائع. وفي المقابل بلغت إيداعات البنك لدى مصارف من خارج منطقة الخليج ٦, ٢٨٥٦ مليون دولار، وهذا المبلغ يتجاوز حجم ودائع البنوك لدى بنك الخليج الدولي مما يقلل اعتماده على التمويل من السوق المصرفية الدولية. وقد ساهم هذا الأمر في حماية البنك خلال أزمة الائتمان العالمية وشح السيولة في سوق الإقراض المصرفي الذي ساد خلال الجزء الأخير من عام ٢٠٠٨ وأوائل عام ٢٠٠٩.

وبلغ حجم الأوراق المالية المباعة بموجب اتفاقيات إعادة الشراء ٥٦٥ مليون دولار في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩. ويعزا الانخفاض الملحوظ في حجم الأوراق المالية المباعة بموجب اتفاقيات إعادة الشراء خلال العام إلى بيع جزء جوهري من محفظة الأوراق المالية الاستثمارية غير الرئيسية. ويواصل البنك استخدام ما تبقى من محفظة الأوراق المالية ذات الجودة العالية لتعزيز قدرته على التمويل بضمان الأوراق المالية.



يعتبر تثبيت التصنيف الائتماني للبنك شهادة تأييد
محايدة للأسلوب الفعال والحاسم الذي اتبعه
البنك والمساهمون في معالجة التحديات الناجمة
عن الأزمة المالية العالمية.

الحوكمة السليمة

يؤكد بنك الخليج الدولي، الذي يتخذ من مملكة البحرين مقراً رئيسياً له ومسجلاً لدى مصرف البحرين المركزي كبنك تجاري بالجملة، أهمية الحوكمة السليمة كمنصر حيوي للتعامل بعدالة مع كافة الأطراف ذات العلاقة ولتحقيق الكفاءة والمصداقية المؤسسية.

ومنذ عام ٢٠٠٣ قام البنك بتبني واتباع أفضل الممارسات الادارية الدولية المتبعة في المؤسسات المالية المساهمة العامة وينشر تقريراً حول الحوكمة ضمن تقريره السنوي. ويلتزم مجلس الادارة والادارة التنفيذية بتطبيق أعلى معايير الحوكمة والادارة السليمة.

وقد أوجد البنك البنية الضرورية والضوابط اللازمة للالتزام بمتطلبات وقوانين وشروط مصرف البحرين المركزي. كذلك يطبق البنك القواعد التي تفرضها الجهات الرقابية والتنظيمية في البلدان الأخرى التي يتواجد فيها.

خلال عام ٢٠٠٩ واصل البنك اتخاذ الخطوات والإجراءات الكفيلة بتعزيز أطر الحوكمة وقام بمبادرات تهدف الى تحسين ممارسات حوكمة الشركات مع التركيز على زيادة المعرفة والتفهم لهذا الموضوع الهام من قبل مجلس الادارة والادارة التنفيذية والموظفين.

بالاضافة الى ذلك، تم اتخاذ العديد من الإجراءات لتعزيز أطر الحوكمة في البنك، ابتداءً من التقييم الذاتي على كافة المستويات لضمان الالتزام بمتطلبات مصرف البحرين المركزي بشأن معايير الحوكمة، وانتهاً بإعداد سياسة الإفصاح وفقاً لمتطلبات الركيزة الثالثة من اتفاقية بازل الثانية، مما يعكس التزام البنك بتعزيز الحوكمة والشفافية المالية والعدالة في الإفصاح عن المعلومات المالية لخدمة كل من يستخدم هذه المعلومات، بما في ذلك الهيئات الرقابية والعملاء وشركاء الأعمال ووكالات التصنيف الائتماني وغيرهم من أصحاب العلاقة.

أبرز التطورات خلال عام ٢٠٠٩

- تغير هيكل ملكية البنك.
- تعيين رئيس تنفيذي جديد.
- تشكيل مجلس ادارة جديد.
- إنشاء لجنة تنفيذية.
- اصدار خطابات تعيين وإرشادات الى الرئيس التنفيذي والمدراء التنفيذيين الجدد.

- وافق مجلس الادارة على التعديلات في دليل سياسات البنك.
- أصدر الرئيس التنفيذي خطاباً حول الحوكمة الى كافة موظفي البنك.
- تقوم كافة دوائر وأقسام البنك الآن بتقديم تقرير ربع سنوي بشأن تقييم التزامها بمتطلبات مصرف البحرين المركزي.
- تبنى البنك نظام تسجيل معلومات المؤسسات الجديد الذي يتطلبه مصرف البحرين المركزي.
- تم تعيين مدير للالتزام بالأنظمة والقوانين ومكافحة تبييض الأموال لأنشطة البنك في المملكة العربية السعودية.
- أقيمت ندوات لتعزيز الوعي بأهمية الالتزام بالأنظمة والقوانين لموظفي البنك في دول مجلس التعاون الخليجي.
- شارك ١٠٥ موظفين في دورات تدريبية حول مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، وأكمل ٦٣ موظفاً آخرين تدريباً حول هذا الموضوع عبر شبكة المعلومات الدولية.
- شاركت الادارة العليا في ورشة عمل حول مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.
- قام البنك برعاية مؤتمر السلطات الرقابية في دول مجلس التعاون الخليجي الذي عقد في دبي.

الهيكل التنظيمي

إن الهيكل التنظيمي للحوكمة في بنك الخليج الدولي يحدد ويفصل بين مسؤوليات ومهام مجلس الادارة من جهة ومسؤوليات وصلاحيات الادارة التنفيذية من جهة أخرى:

- يتميز مجلس الإدارة بفعاليته ويتولى مسؤولية توجيه البنك والإشراف على أعماله، ويتلقى من الادارة التنفيذية المعلومات اللازمة لتمكينه من القيام بمسؤولياته وتمكين اللجان المنبثقة عنه من القيام بالمهام المناطة بها على أكمل وجه. كذلك فإن المجلس يفوض إدارة البنك السلطات والصلاحيات اللازمة لتنفيذ أعمال البنك اليومية.
- الهيكل التنظيمي لادارة البنك مناسب وفعال، مما يمكنها من تولي مسؤولية الادارة اليومية لأعمال البنك وتنفيذ استراتيجيته وسياسته ورقابته الداخلية التي يقرها مجلس الادارة.
- تم الفصل بين مهام ومسؤوليات مجلس الادارة ومهام ومسؤوليات الإدارة التنفيذية من جهة، وبين مهام ومسؤوليات رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي من جهة أخرى.

- تم تحديد وتوثيق السلطات والمسؤوليات، بما في ذلك الصلاحيات المفوضة، لكل من:
 - مجلس الإدارة.
 - رئيس مجلس الإدارة.
 - اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة.
 - الإدارة التنفيذية.
 - الرئيس التنفيذي.
 - اللجان المنبثقة عن الإدارة.
- وقد ورد الهيكل التنظيمي وهيكل الحوكمة للبنك في الصفحة رقم ١٢١ من التقرير السنوي.

المساهمون

طراً تغيير على هيكل ملكية أسهم بنك الخليج الدولي خلال عام ٢٠٠٩، ويظهر الجدول التالي نسب الملكية الجديدة لمساهمي البنك:

صندوق الاستثمارات العامة - المملكة العربية السعودية	٢٢٦, ٩٧٪
الهيئة العامة للاستثمار - دولة الكويت	٧٣٠, ٠٪
شركة قطر القابضة - دولة قطر	٧٣٠, ٠٪
شركة ممتلكات البحرين القابضة - مملكة البحرين	٤٣٨, ٠٪
وزارة المالية - سلطنة عمان	٤٣٨, ٠٪
وزارة المالية - دولة الامارات العربية المتحدة	٤٣٨, ٠٪

مجلس الإدارة

يقوم مساهمو البنك بتعيين أعضاء مجلس الإدارة وذلك وفقاً للنظام الأساسي للبنك.

يتألف مجلس الإدارة من سبعة أعضاء غير تنفيذيين، من ضمنهم الرئيس ونائبه، يتمتعون بخبرات إدارية واسعة وقدرات مهنية متنوعة. يمكن الحصول على المزيد من التفاصيل حول خبرات أعضاء مجلس الإدارة من سيرهم الذاتية الواردة في الصفحة رقم ١٢٢ من التقرير السنوي.

استقلالية أعضاء مجلس الإدارة

وافق مجلس الإدارة في اجتماعه المنعقد في شهر ديسمبر ٢٠٠٩ على معايير مفصلة لتحديد مدى استقلالية عضو مجلس الإدارة.

وبينت هذه المعايير العديد من الجوانب التي من شأنها أن تمنع تصنيف عضو مجلس الإدارة كعضو مستقل وبالتالي اعتباره غير مستقل. وقد وضع مصرف البحرين المركزي مجموعة من الشروط التي تحدد مدى استقلالية أعضاء مجلس الإدارة في المؤسسات المالية، وقد تبنى مجلس إدارة بنك الخليج الدولي هذه المعايير أو معايير أكثر تشدداً. واشتملت هذه المعايير على حدود تتعلق بدفع الأموال الى أعضاء المجلس أو الجهات المرتبطة بهم التي إذا تم تجاوزها تُفقد العضو استقلاليتها. وبتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ ضم مجلس الإدارة فقط عضوين غير مستقلين وفقاً للمعايير التي وافق عليها المجلس، فيما تم تصنيف بقية الأعضاء كمستقلين (أنظر صفحة ٢٧).

مسئوليات مجلس الإدارة

تتمثل مسؤوليات مجلس الإدارة في تحديد التوجه الاستراتيجي للبنك، بما في ذلك ضمان وجود الهيكل التنظيمي الملائم، إقرار السياسات الرئيسية، مراقبة الأداء والعمليات المساندة وضمان نزاهة الرقابة الداخلية، العمل على تعزيز السلوك المهني النزاهة في البنك، القيام بالمهام الإشرافية المختلفة وتطبيق معايير الحوكمة بشفاافية عالية. يمارس مجلس الإدارة مسؤولياته كهيئة إشرافية فيما يفوض الى إدارة البنك مسؤولية القيام بالمهام المطلوبة منها حسب السياسات والقواعد التي يحددها المجلس.

وتنفيذاً لمتطلبات مصرف البحرين المركزي بشأن قواعد الحوكمة، وجه رئيس مجلس الإدارة خطابات التكليف لأعضاء المجلس وضح فيها ما يلي:

- أولاً، تذكير الأعضاء بأنه تقع على عاتقهم مسؤولية المساهمة في الإشراف العام على أعمال البنك بأسلوب مهني ونزيه لتحقيق الأهداف الاستراتيجية والمالية التي تبناها مجلس الإدارة.
- ثانياً، التأكيد بأن من بين المسؤوليات الرئيسية للمجلس العمل كحلقة وصل بين كل من لهم علاقة بالبنك (المساهمين والدائنين والموظفين والعملاء وغيرهم) الذين يرفع المجلس مصالحهم من جهة وبين الإدارة التنفيذية من جهة أخرى وذلك عن طريق الإشراف الدقيق على أعمالها.
- ثالثاً، لفت الانتباه الى أنه تم تفصيل مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة في لوائح صلاحيات مجلس الإدارة والأعضاء التي تبناها

المتنظمة التي تمكنهم من تقييم أداء البنك وإدارته التنفيذية حسب الأهداف المرسومة. ويعقد مجلس الإدارة، وفقاً للنظام الأساسي للبنك، ما لا يقل عن أربعة اجتماعات سنوياً، ويجوز له أن يعقد اجتماعات إضافية إذا دعت الحاجة إلى ذلك. ويوضح الجدولان التاليان تفصيلاً لأعضاء اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة وتفصيل حضور الأعضاء للاجتماعات خلال عام ٢٠٠٩.

المجلس سابقاً وأن على الأعضاء تنفيذ صلاحياتهم وفق قواعد السلوك المهني التي أقرها المجلس. عندما يجري التحضير لعقد اجتماع لمجلس الإدارة أو اللجان المنبثقة عنه، يتم تزويد أعضاء المجلس بالتقارير الدورية وكافة المعلومات اللازمة لهذه الاجتماعات مسبقاً، بالإضافة إلى المعلومات المحددة التي يطلبها الأعضاء من حين لآخر. كما يتم تزويد أعضاء مجلس الإدارة بالتقارير المالية الشهرية وغيرها من التقارير الإدارية

جدول حضور اجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه خلال الفترة من يناير - أغسطس ٢٠٠٩

أعضاء مجلس الإدارة	اجتماعات مجلس الإدارة	اجتماعات لجنة التدقيق	اجتماعات لجنة الموارد البشرية والمكافآت	اجتماعات لجنة سياسات المخاطر
معالي السيد جماز بن عبدالله السحيمي - رئيس مجلس الإدارة (مؤسسة النقد العربي السعودي)	٦ (٦)			
السيد عبدالعزيز محمد العبدالقادر - نائب رئيس مجلس الإدارة (مؤسسة النقد العربي السعودي)	٦ (٦)			
الدكتور حمد بن سليمان البازعي (صندوق الاستثمارات العامة، المملكة العربية السعودية)	٦ (٦)	٥ (٥) *		
السيد سعود بن ناصر الشكيلي (وزارة المالية، سلطنة عمان)	٥ (٦)	٣ (٥)		٣ (٣)
السيد خالد بن عبدالله السويدي (جهاز قطر للاستثمار، دولة قطر)	٦ (٦)			٣ (٣)
السيد ناصر خميس السويدي (وزارة المالية، دولة الإمارات العربية المتحدة)	٦ (٦)	٥ (٥)		
الدكتور خالد بن عبدالله السويلم (مؤسسة النقد العربي السعودي)	٦ (٦)	٥ (٥)		٣ (٣) *
معالي الدكتور عبد الرحمن بن أحمد الجعفري (مؤسسة النقد العربي السعودي)	٥ (٦)			
السيد أحمد طاحوس الراشد الطاحوس (الهيئة العامة للاستثمار، دولة الكويت)	٥ (٦)	٤ (٥)		٣ (٣)
السيد خليل إبراهيم نورالدين (شركة ممتلكات البحرين القابضة، مملكة البحرين)	٦ (٦)			٣ (٣)

*رئيس اللجنة

الرقم بين القوسين يشير إلى العدد الإجمالي للاجتماعات التي عقدت خلال فترة العضوية في مجلس الإدارة.

جدول حضور اجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه خلال الفترة من سبتمبر - ديسمبر ٢٠٠٩

أعضاء مجلس الإدارة	اجتماعات مجلس الإدارة	اجتماعات لجنة التدقيق	اجتماعات لجنة الموارد البشرية والمكافآت		اجتماعات لجنة السياسات المخاطر	اجتماعات اللجنة التنفيذية	مستقل / غير تنفيذي
			اجتماعات	لجنة			
معالي السيد جماز بن عبد الله السحيمي رئيس مجلس الإدارة	١ (٣)					غير تنفيذي	مستقل
السيد منصور بن صالح الميمان نائب رئيس مجلس الإدارة	٣ (٣)					غير تنفيذي	غير مستقل
معالي الدكتور حمد بن سليمان البازعي	٣ (٣)			١ (١)*		غير تنفيذي	غير مستقل
الأستاذ الدكتور عبد الله بن حسن العبدالقادر	٣ (٣)	٢ (٢)*				غير تنفيذي	مستقل
السيد سليمان بن عبد الله الحمدان	٣ (٣)			١ (١)		غير تنفيذي	مستقل
السيد عبد الله بن محمد الزامل	٣ (٣)	٢ (٢)		١ (١)		غير تنفيذي	مستقل
السيد خالد بن صالح المديفر	٣ (٣)	٢ (٢)				غير تنفيذي	مستقل

* رئيس اللجنة

الرقم بين القوسين يشير إلى العدد الاجمالي للاجتماعات التي عقدت خلال فترة العضوية في مجلس الإدارة.

لجان مجلس الإدارة

تستمد اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة سلطاتها وصلاحياتها من مجلس الإدارة. وقد وردت تفاصيل عضوية لجان مجلس الإدارة وحضور اجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه في الصفحة رقم ٢٦ و ٢٧ من التقرير السنوي.

لجان مجلس الإدارة	إسم العضو	الموقع
اللجنة التنفيذية	معالي السيد جماز السحيمي	رئيس
	السيد منصور الميمان	عضو
	معالي الدكتور حمد البازعي	عضو
	السيد سليمان الحمدان	عضو
لجنة التدقيق	الدكتور عبد الله العبدالقادر	رئيس
	السيد عبد الله الزامل	عضو
	السيد خالد المديفر	عضو
لجنة الموارد البشرية والمكافآت	السيد منصور الميمان	رئيس
	الدكتور عبد الله العبدالقادر	عضو
	السيد خالد المديفر	عضو
لجنة سياسات المخاطر	معالي الدكتور حمد البازعي	رئيس
	السيد عبد الله الزامل	عضو
	السيد سليمان الحمدان	عضو

اللجنة التنفيذية

قرر مجلس ادارة البنك في شهر سبتمبر ٢٠٠٩ تشكيل لجنة تنفيذية جديدة منبثقة عن المجلس. وتجري حالياً مراجعة صلاحيات وسلطات هذه اللجنة لعرضها والموافقة عليها من قبل مجلس الادارة.

لجنة التدقيق

تشمل صلاحيات لجنة التدقيق ما يلي:

- مساعدة مجلس الادارة في القيام بمسؤولياته القانونية المؤتمن عليها والمتعلقة بالرقابة الداخلية والسياسات المحاسبية والتدقيق والممارسات المتبعة في اعداد التقارير المالية.
- مساعدة مجلس الادارة في الإشراف على: دقة التقارير الخاصة بالبيانات المالية ربع السنوية والسنوية للبنك، الالتزام بالأنظمة والقوانين، وضمان استقلالية وحسن أداء المدققين الداخليين والخارجيين.
- مراجعة أنشطة ومستوى كفاءة التدقيق الداخلي.
- وتوفير وثيقة صلاحيات اللجنة التفاصيل الضرورية بشأن عمليات اعداد التقارير المالية وطرق تطويرها، إضافة الى المسؤوليات بشأن الالتزامات القانونية والاخلاقية.
- يقدم رئيس دائرة التدقيق الداخلي تقاريره عملياً الى لجنة التدقيق وإدارياً الى الرئيس التنفيذي.

لجنة الموارد البشرية والمكافآت

- تشمل صلاحيات لجنة الموارد البشرية والمكافآت ما يلي:
- تقديم المساعدة الى مجلس الادارة للقيام بمسؤولياته بشأن الأمور المتعلقة بسياسات الموارد البشرية ورواتب الموظفين.
 - مراجعة سياسات تعويضات الموظفين وتقديم التوصيات الضرورية الى مجلس الادارة للموافقة عليها.
 - العمل على ان يبقى مستوى الرواتب التي يقدمها البنك تنافسية بهدف الحفاظ على واجتذاب الموظفين من أصحاب الكفاءات وتحقيق أهداف البنك الاستراتيجية.
 - مراقبة اجمالي كلفة هيكل التعويضات في البنك.
 - ضمان وجود آليات ادارية فعالة لمراقبة وتقييم أداء الموظفين.
 - مراجعة خطة الاحلال الوظيفي لتقديمها الى الجهات الرقابية.

لجنة سياسات المخاطر

تشمل صلاحيات لجنة سياسات المخاطر ما يلي:

- مساعدة مجلس الادارة في القيام بمسؤولياته فيما يتعلق بالضوابط المتبعة لضمان الالتزام بحدود المخاطر التي يحددها البنك.
- ضمان وجود أطر فعالة لادارة المخاطر بحيث تلتزم العمليات المختلفة للبنك بضوابط وحدود ادارة المخاطر وفقاً لما تقرره الجهات الرقابية والمعايير المهنية المتبعة في ادارة مخاطر البنوك.
- ضمان قيام البنك بتدوين والموافقة على سياسات واقعية لادارة المخاطر.
- مراجعة حدود المخاطر المسموح بها والمخاطر التي قد يتعرض لها البنك نتيجة لأنشطته.
- اقرار سياسات المخاطر والحدود المسموح بها بالتنسيق مع ادارة البنك.
- استلام، مراجعة، بحث وتقديم التوصيات لمجلس الادارة بشأن المقترحات بتعديل حدود المخاطر المسموح بها.
- التأكد من وضوح الأدوار والمسؤوليات المتعلقة بادارة المخاطر واستقلال هذه المسؤوليات عن أنشطة البنك التجارية.
- التأكد من قيام الادارة بإطلاع اللجنة دورياً على كافة المخاطر الهامة التي قد تواجه أعمال البنك والاطلاع على الاجراءات المتخذة لمعالجتها بشكل فعال.
- ضمان قيام الادارة بإطلاع اللجنة على أي استثناء أو تجاوز ملحوظ لحدود المخاطر المسموح بها لمراجعتها.
- مراقبة سعي الادارة الى ايجاد بيئة تشجع وتكافئ مناقشة المخاطر المحتملة والابلاغ عنها وادارتها بفعالية.

الادارة التنفيذية

الادارة التنفيذية مسؤولة عن الادارة اليومية لأعمال البنك المفوضة اليها من قبل مجلس الادارة، ويتولى الرئيس التنفيذي رئاسة هذه الادارة ويساعده رئيس الشؤون المالية ورئيس ادارة الاستثمار والخزينة ورئيس ادارة المخاطر ومدير تنفيذي للأعمال المصرفية والاستثمارية ومدير تنفيذي للعمليات والادارة. وقد وردت تفاصيل السير الذاتية للادارة التنفيذية في الصفحة رقم ١٢٢ من التقرير السنوي.

وقد عُيِّن الدكتور يحيى اليعقوبي رئيساً تنفيذياً للبنك بتاريخ ١ يناير ٢٠٠٩.

- ولمساعدة الرئيس التنفيذي تم تشكيل اللجان الادارية التالية:
- لجنة الادارة.
 - لجنة المخاطر للمجموعة.
 - لجنة الأصول والخصوم.
 - لجنة توجيه تقنية المعلومات.
 - لجنة ادارة أمن نظم المعلومات.
 - لجنة مخاطر التشغيل.

وتستمد هذه اللجان صلاحياتها من الرئيس التنفيذي وفقاً للسلطات والحدود التي يقررها له مجلس الادارة.

كذلك فإن الادارة التنفيذية مسؤولة عن الادارة اليومية لأنشطة البنك وعن تطبيق السياسات والوسائل الرقابية الفعالة التي يقرها مجلس الادارة في إطار استراتيجية وأهداف البنك التي يضعها المجلس.

وقد أصدر رئيس مجلس الادارة خطابات التعيين الى فريق الادارة التنفيذية حدد فيها مسؤولياتهم وواجباتهم للمساعدة والمساهمة في الامور التالية:

- تحديد الأهداف الاستراتيجية وتوجه البنك.
 - وضع الميزانية السنوية وخطة العمل للبنك.
 - ضمان وجود وتنفيذ السياسات العليا الخاصة بكافة أعمال البنك.
 - وضع الأطر الخاصة بإدارة المخاطر والعوائد المستهدفة في نطاق السياسة المسموح بها.
 - تحديد المعايير العامة لتقييم الأداء استناداً الى مستوى المخاطر المرسوم.
 - المراجعة الدورية لأداء الاقسام المختلفة واتخاذ الاجراءات اللازمة عند الحاجة.
 - التأكد من أن البنك ينفذ جميع أنشطته وفقاً لأعلى المعايير الأخلاقية ويلتزم بروح ونص القوانين وقواعد السلوك المهني.
 - العمل على جعل البنك مثلاً يحتذى به في الالتزام بأفضل الممارسات المهنية وفي تقديم الخدمة للعملاء.
- كما أشارت خطابات التعيين الى أن هذه الواجبات تعتبر إضافة الى مسؤولياتهم الرئيسية والأهداف التي وضعت لهم حسب ما جاء في دليل سياسات البنك.

أجور الموظفين

لقد اعتمد البنك سياسة شاملة بشأن أجور الموظفين وذلك وفقاً لأفضل الممارسات المتبعة وبالتعاون مع استشاريين مستقلين في هذا الموضوع. وتشتمل خطة الأجور لجميع الموظفين، باستثناء الرئيس التنفيذي، على مايلي:

- أجر ثابت يتمثل في الراتب الأساسي وعلاوات وبدلات تتم مراجعتها ومقارنتها مع المستويات السائدة في السوق بشكل سنوي وذلك استناداً الى مسح مستقل للسوق، ويتم تعديل هذا التعويض حسب الحاجة.
- أجر متغير يمثل مكافأة الأداء وهي مرتبطة بأداء البنك ووحدة الأعمال التي يعمل فيها الموظف وأداء الموظف. وتعتمد هذه المكافأة على معايير كمية ونوعية.
- استناداً الى معايير محددة، يقوم الرئيس التنفيذي بتقديم التوصيات بشأن مكافأة الأداء للمدراء التنفيذيين الى لجنة الموارد البشرية والمكافآت لمراجعتها واقرارها من قبل مجلس الادارة.
- تقوم لجنة الموارد البشرية والمكافآت سنوياً بمراجعة مقترحات الادارة بشأن الخطط الهادفة الى الإبقاء على الموظفين لفترات طويلة وتقديم التوصيات اللازمة الى مجلس الادارة للموافقة عليها.

أجر الرئيس التنفيذي

- يقوم مجلس الادارة بتعيين الرئيس التنفيذي لفترة ثلاث سنوات وتتم دراسة امكانية تجديد عقده قبل نهاية كل فترة.
- يتم التفاوض حول الأجر الثابت للرئيس التنفيذي وتحديد عند ما يتم تجديد العقد وذلك بمساعدة خبراء مستقلين.
- تقوم لجنة الموارد البشرية والمكافآت بتقديم توصية بشأن المكافأة السنوية للرئيس التنفيذي ليوافق عليها مجلس الادارة وذلك وفقاً لألية تحديد المكافآت التي وضعها المجلس.

تعويضات أعضاء مجلس الادارة

يتم التنسيق مع استشاريي تعويضات مستقلين للمساعدة في وضع الهيكل المناسب لمستوى تعويضات أعضاء مجلس الادارة وتقديم الارشادات بشأن الممارسات المتبعة في السوق وتقديم المقترحات. وبشكل عام ترتبط التعويضات بعدد مرات حضور اجتماعات مجلس الادارة. إن هيكل ومستوى أجور أعضاء مجلس الادارة يتم الموافقة عليها من قبل الجمعية العامة وتتألف مما يلي:

- أتعاب حضور الاجتماعات وتدفع لمن يحضر اجتماعات المجلس واللجان المنبثقة عنه.
- علاوة لتغطية نفقات السفر والإقامة عند المشاركة في اجتماعات المجلس أو اللجان المنبثقة عنه.
- مبلغ ثابت ومحدد يمثل الأتعاب السنوية لأعضاء المجلس.

الاستراتيجية والأهداف

أجرى البنك تقييماً شاملاً لأعماله وخدماته التي يقدمها على المستويين الاقليمي والعالمي، وبناءً على ذلك بدأ عام ٢٠٠٢ بتنفيذ مجموعة من الاجراءات لتعزيز مستويات الحوكمة والهيكل التنظيمي وأسلوب العمل والأداء، كما تبنى استراتيجية جديدة تسعى الى جعله المصرف المفضل للأعمال المصرفية الاستثمارية المتنوعة في منطقة مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

ولتحقيق هذا الهدف، يقوم مجلس الإدارة سنوياً بإعادة تقييم الموافقة على الخطة الاستراتيجية التفصيلية التي تغطي الأعمال المخطط لتنفيذها خلال السنوات الثلاث القادمة في ضوء الأوضاع المتغيرة في السوق الاقليمي والدولي.

ونتيجة للأزمة المالية العالمية والركود الاقتصادي الذي ساد خلال عام ٢٠٠٩، قام مجلس الادارة بتعيين المكتب الاستشاري بوسطن كونسلتنج جروب لمساعدة مجلس الادارة والادارة التنفيذية في تطوير نموذج عمل جديد ومناسب للبنك ووضع استراتيجية لتنفيذ هذا النموذج. ومن المتوقع أن تتم الموافقة والاعلان عن مشروع الاستراتيجية الجديدة خلال عام ٢٠١٠.

الالتزام بالأنظمة والقوانين

أقر مجلس الادارة أطر الالتزام بالأنظمة والقوانين التي تؤكد السعي الجاد لتطبيق أفضل الممارسات المهنية في كل أعمال البنك وتعكس التزام البنك بتنفيذ كافة الأنظمة والقوانين المعمول بها. وبناء على ذلك فإن من مهام قسم مراقبة الالتزام بالأنظمة والقوانين مساعدة الإدارة العليا في ضمان التزام كافة أعمال البنك وموظفيه بالقوانين والقيام بها وفقاً لأفضل المعايير المهنية. ويمكن لرئيس قسم مراقبة الالتزام بالأنظمة والقوانين (البحرين)، الذي يرفع تقاريره إلى الرئيس التنفيذي، الاتصال بمجلس الإدارة من خلال لجنة التدقيق إذا استدعى الأمر ذلك.

وتأكيداً لأهمية الالتزام بالأنظمة والقوانين يقوم الرئيس التنفيذي سنوياً بإصدار خطاب الى كافة الموظفين لتذكيرهم بضرورة الالتزام بكل القوانين والأنظمة التي تنطبق على أعمال البنك، وقد تم تضمين الالتزام الجيد كمعيار دائم في التقييم السنوي للموظفين.

مكافحة تبييض الأموال

إن أنظمة وإجراءات البنك الخاصة بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الارهاب تتطابق مع القوانين والتشريعات المعمول بها في مملكة البحرين. وهذه المتطلبات القانونية والتنظيمية تعكس الى حد كبير توصيات فريق العمل المالي (FATF) الخاصة بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.

إن إجراءات مكافحة تبييض الأموال وتمويل الارهاب يتم تطبيقها في كافة مكاتب البنك وفروعه وشركته التابعة. وتلتزم فروع ومكاتب البنك الخارجية بقوانين وأنظمة الدول التي تتواجد فيها، ويتم تطبيق الإجراءات الأشد لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب إذا تفاوتت القوانين المحلية.

إن النظم والإجراءات المتبعة تهدف الى ايجاد علاقات عمل قوية مع عملاء معروفين للبنك لهم نشاطاتهم التجارية القانونية، والى الحصول على الاحتفاظ بالمعلومات الضرورية عنهم، والتبليغ عن المعاملات المثيرة للريبة. كما أن هذه النظم تحث على توفير تدريب مستمر للموظفين، وتتم مراجعتها مع المدقق الخارجي للتأكد من فعاليتها وتمنع التعامل مع البنوك التي ليس لها مقرات حقيقية.

ولضمان الالتزام الفعال بقوانين مكافحة تبييض الاموال وتمويل الارهاب على مستوى المجموعة ومتابعة تطور القوانين والتشريعات في هذا الشأن، تم ايجاد قسم خاص يتألف من رئيس قسم الالتزام بالانظمة والقوانين في البحرين ومسؤول التبليغ عن تبييض الأموال للمجموعة ومساعديه وعدد من الموظفين.

الإعلام

يلتزم البنك بسياسة إعلامية تتماشى مع متطلبات مصرف البحرين المركزي وتضمن الإفصاح والتواصل مع كل من لهم علاقة بالبنك بشفاافية وشمولية وبتوقيت مناسب لتعكس بشكل صحيح طبيعة أعمال ومخاطر البنك. وتشمل وسائل الإفصاح التقرير السنوي وكتيبات البنك والنشرة الدورية والبيانات التي توزع على وسائل الاعلام.

بالعملاء، الالتزام بقوانين عدم تسريب المعلومات او الاستفادة منها في الأعمال، الحيلولة دون حدوث عمليات غسل الأموال وتمويل الارهاب، مكافحة الرشوة والفساد، عدم تلقي الهدايا الثمينة وكشف التجاوزات إن حدثت.

كذلك يستطيع الموظفون الاطلاع على لائحة السلوك المهني، المتوفرة باللغتين العربية والانجليزية، في موقع شبكة المعلومات الالكترونية الداخلي.

السياسة بشأن التعامل مع الأطراف ذات الصلة

وافق مجلس الادارة في شهر ديسمبر ٢٠٠٩ على سياسة البنك بشأن التعامل مع الأطراف ذات الصلة بالبنك والتي تحدد كيفية التعامل مع هذه الأطراف. وتبين هذه السياسة الأطراف التي تعتبر ذات صلة بالبنك وفقاً للمعايير التي حددها مصرف البحرين المركزي وتفرض حدوداً للتعامل مع هذه الأطراف متوافقة أو أكثر تشدداً من معايير المصرف المركزي. وتوضح هذه السياسة المسؤوليات الداخلية لإبلاغ مصرف البحرين المركزي بمخاطر البنك لدى الأطراف ذات الصلة بالبنك والمخاطر التي ستسجل في البيانات المالية والتقارير السنوية للبنك بما يتوافق مع متطلبات الإفصاح المتبعة.

كذلك يتسم الموقع الالكتروني للبنك (www.gibonline.com) بالشفافية ويوفر معلومات شاملة عن البنك وانجازاته ورؤيته ورسالته واستراتيجيته وأهدافه وقواعد السلوك المهني وبياناته الصحافية، بالإضافة الى بياناته المالية.

الافصاح وتوفير المعلومات

يتم نشر التقارير السنوية أيضاً في موقع البنك الإلكتروني ويمكن الوصول الى هذه التقارير وما تتضمنه من معلومات من أي مكان في العالم. وتشمل هذه المعلومات تقارير الادارة حول أعمال البنك وتحليلاً مفصلاً لادارة المخاطر والبيانات المالية. وتعكس التقارير المالية أحدث معايير ومتطلبات المحاسبة الدولية، بما في ذلك رفع مستوى الإفصاح والذي يتطلبه تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم ٧ والخاص بالإفصاح عن الأدوات المالية، مثل الإفصاح عن صفقات ذوي العلاقة بالبنك الوارد في الايضاح رقم ٣٥ في البيانات المالية.

وتعكس سياسة الإفصاح التي وافق عليها مجلس الادارة الالتزام بمتطلبات الركيزة الثالثة من معايير اتفاقية بازل الثانية وذلك وفقاً لمتطلبات مصرف البحرين المركزي. وهدف هذه السياسة هو ضمان شفافية الإفصاح عن المعلومات المالية ومخاطر البنك مع كل من لهم علاقة به.

قواعد السلوك المهني

يوفر الموقع الإلكتروني للبنك معلومات عن قواعد السلوك المهني التي أقرها مجلس الادارة وتتضمن قواعد سلوكية محددة تسري على أعضاء مجلس الادارة وموظفي البنك وتسعى الى تعزيز الأداء المهني والأخلاقي ومنع تضارب المصالح.

وتهدف لائحة القواعد السلوكية الى إرشاد أعضاء مجلس الادارة والموظفين بشأن أفضل الممارسات التي يمكن اتباعها في تنفيذ مهامهم ومسئولياتهم تجاه كافة الجهات المعنية بالبنك والالتزام بكافة القوانين والانظمة المطبقة.

وتفصّل القواعد السلوكية مجموعة من الشؤون المتعلقة بتطبيق القانون والالتزام بأفضل الممارسات المهنية مثل: تحمل المسؤولية والأمانة والعدل والأخلاق، تجنب تضارب المصالح، المحافظة على ممتلكات البنك وبياناته، الحفاظ على سرية المعلومات الخاصة

في إطار سعي البنك ليكون الخيار الأمثل في سوق التوظيف،
سيتم العمل على اجتذاب وتطوير والمحافظة على أفضل
الكفاءات في السوق المصري.

المحتويات

٣٤	تقرير مدققي الحسابات إلى السادة المساهمين
٣٥	بيان المركز المالي الموحد
٣٦	بيان الدخل الموحد
٣٧	بيان الدخل الشامل الموحد
٣٨	بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد
٣٩	بيان التدفقات النقدية الموحد
	ايضاحات حول البيانات المالية الموحدة
٤٠	١ التأسيس والتسجيل
٤٠	٢ السياسات المحاسبية
٤٨	٣ التقديرات والفرصيات المحاسبية
٤٩	٤ تصنيف الأصول والخصوم
٥٠	٥ النقد والأصول السائلة الأخرى
٥٠	٦ الودائع لدى البنوك
٥٠	٧ المبالغ المستحقة من مساهمين
٥٠	٨ أوراق مالية متداولة
٥١	٩ أوراق مالية استثمارية
٥٢	١٠ القروض والسلفيات
٥٦	١١ الأصول الأخرى
٥٦	١٢ منافع ما بعد التقاعد
٥٨	١٣ الودائع
٥٩	١٤ أوراق مالية مبيعة بموجب اتفاقية إعادة الشراء
٥٩	١٥ الخصوم الأخرى
٥٩	١٦ تمويلات أولية لأجل
٦٠	١٧ تمويلات ثانوية لأجل
٦٠	١٨ رأس المال
٦٠	١٩ الاحتياطيات
٦١	٢٠ الأرباح الموزعة
٦١	٢١ صافي الفوائد المكتسبة
٦١	٢٢ إيراد الرسوم والعمولات
٦٢	٢٣ صافي أرباح المتاجرة
٦٢	٢٤ الإيرادات الأخرى
٦٢	٢٥ معلومات حسب القطاعات
٦٤	٢٦ إدارة المخاطر
٧٢	٢٧ التوزيع الجغرافي لمخاطر الأصول
٧٢	٢٨ توزيع إستحقاق الأصول والخصوم
٧٤	٢٩ مخاطر معدلات الفائدة
٧٥	٣٠ أدوات المشتقات المالية وأدوات الصرف الأجنبي
٧٩	٣١ الأدوات المالية المرتبطة بالائتمان
٧٩	٣٢ الالتزامات المحتملة
٧٩	٣٣ ملاءة رأس المال
٨١	٣٤ أموال تحت الإدارة
٨١	٣٥ معاملات مع أطراف ذوي علاقة
٨٢	٣٦ القيمة العادلة للأدوات المالية
٨٢	٣٧ عائد السهم الواحد
٨٤	٣٨ الشركات التابعة الرئيسة
٨٤	٣٩ متوسط المركز المالي الموحد
٨٥	٤٠ الشركة الأم

تقرير مدققي الحسابات إلى السادة المساهمين

تقرير حول البيانات المالية الموحدة

لقد دققنا البيانات المالية الموحدة المرفقة لبنك الخليج الدولي (ش.م.ب) (البنك) والشركات التابعة له (المجموعة) والتي تتكون من بيان المركز المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩، وبيان الدخل الموحد، وبيان الدخل الشامل الموحد، وبيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد، وبيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية بذلك التاريخ، بالإضافة إلى ملخص السياسات المحاسبية الهامة والايضاحات الأخرى.

مسئولية أعضاء مجلس الإدارة عن البيانات المالية الموحدة

إن أعضاء مجلس الإدارة مسئولون عن إعداد البيانات المالية الموحدة وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. إن هذه المسئولية تتضمن تصميم وتنفيذ وإتباع أنظمة رقابة داخلية معنية بإعداد وعرض البيانات المالية الموحدة بصورة عادلة وخالية من أية معلومات جوهرية خاطئة، سواء كانت ناتجة عن اختلاسات أو أخطاء، وكذلك اختيار وتطبيق سياسات محاسبية مناسبة وإجراء تقديرات محاسبية معقولة في ظل الأوضاع القائمة.

مسئولية المدققين

إن مسئوليتنا هي إبداء الرأي في هذه البيانات المالية الموحدة وفقاً لما قمنا به من أعمال التدقيق. لقد تم تدقيقنا وفقاً لمعايير التدقيق الدولية التي تتطلب منا الالتزام بأخلاقيات المهنة ذات العلاقة، وتخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق بهدف الحصول على تأكيدات معقولة من خلو البيانات المالية الموحدة من أي معلومات جوهرية خاطئة. يشمل التدقيق القيام بإجراءات معينة للحصول على أدلة تدقيق مؤيدة للمبالغ والايضاحات الواردة في البيانات المالية الموحدة. تعتمد إجراءات التدقيق المختارة على تقديراتنا، بما فيها تقييم مخاطر وجود معلومات جوهرية خاطئة في البيانات المالية الموحدة، سواء كانت ناتجة عن اختلاسات أو أخطاء. وعند تقييم هذه المخاطر يتم الأخذ في الاعتبار أنظمة الرقابة الداخلية المعنية بإعداد وعرض البيانات المالية الموحدة بصورة عادلة والتي تمكننا من تصميم إجراءات تدقيق مناسبة في ظل الأوضاع القائمة، وليس بغرض إبداء رأي في مدى فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية للبنك. كما يشمل التدقيق أيضاً تقييم مدى ملائمة المبادئ المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية التي تجريها الإدارة بالإضافة إلى تقييم عام لعرض البيانات المالية الموحدة.

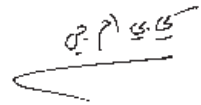
إننا نرى أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتكوين أساس سليم للرأي الذي توصلنا إليه.

الرأي

برأينا أن البيانات المالية الموحدة تظهر بصورة عادلة، في كل الجوانب الجوهرية، المركز المالي للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وذلك وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

تقرير حول الأمور القانونية والتنظيمية الأخرى

بالإضافة إلى ذلك، برأينا، ان المجموعة تمسك سجلات محاسبية منتظمة وان البيانات المالية الموحدة تتفق معها. لقد قمنا بمراجعة تقرير رئيس مجلس الإدارة المرفق ونؤكد بأن المعلومات الواردة به متفقة مع البيانات المالية الموحدة. وانه لم يرد إلى علمنا وقوع أية مخالفات خلال السنة لقانون الشركات التجارية البحريني لسنة ٢٠٠٦، أو قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية لسنة ٢٠٠٦، أو لشروط ترخيص البنك أو لأحكام عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك، يمكن أن يكون لها اثر جوهرى على أعمال البنك أو مركزه المالي. ولقد حصلنا من الإدارة على جميع الإيضاحات والمعلومات التي طلبناها لأغراض التدقيق.



كي بي ام جي
محاسبون قانونيون
المنامة - مملكة البحرين
٢٧ فبراير ٢٠١٠

بيان المركز المالي الموحد

في ٢٠٠٨/١٢/٣١	في ٢٠٠٩/١٢/٣١	إيضاح	
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي		
			الأصول
٣٠٣,٠	٥٠٨,٢	٥	نقد وأصول سائلة أخرى
٤٠٣٧,٤	٤١٠١,١	٦	ودائع لدى البنوك
٤٨٣٢,٠	-	٧	مبالغ مستحقة من مساهمين
٢٠٧,١	٥٠,٢	٨	أوراق مالية متداولة
٢٢٢٠,٥	٢٠١٨,١	٩	أوراق مالية استثمارية
١٢٩٧٢,١	٩٢٩٨,١	١٠	قروض وسلفيات
٤٦١,٤	٢٣٢,٠	١١	أصول أخرى
٢٥٠٣٣,٥	١٦٢٠٧,٧		مجموع الأصول
			الخصوم
٣٣٨٥,٩	٢٥٥٤,٢	١٣	ودائع من البنوك
١٥٠٠٩,١	٧٤٩٥,٣	١٣	ودائع من العملاء
١٢٤٤,٨	٥٦٥,٠	١٤	أوراق مالية مبيعة بموجب اتفاقيات إعادة شراء
٤٨٦,٧	٢٩٤,٩	١٥	خصوم أخرى
٢٤٣١,٥	٣٠٠٧,٩	١٦	تمويلات أولية لأجل
٥٥٠,٠	٥١١,٠	١٧	تمويلات ثانوية لأجل
٢٣١٠٨,٠	١٤٤٢٨,٣		مجموع الخصوم
			حقوق الملكية
٢٥٠٠,٠	٢٥٠٠,٠	١٨	رأس المال
٧,٦	٧,٦		علاوة إصدار
٢١٦,٠	٢٢٢,٥	١٩	إحتياطيات
(٧٩٨,١)	(٩٥٠,٧)		أرباح مستبقاة
١٩٢٥,٥	١٧٧٩,٤		مجموع حقوق الملكية
٢٥٠٣٣,٥	١٦٢٠٧,٧		مجموع الخصوم وحقوق الملكية

إعتمدت البيانات المالية الموحدة من قبل مجلس الإدارة بتاريخ ٢٧ فبراير ٢٠١٠ ووقع عليها بالنيابة عنهم:

يحيى بن عبد الله اليحيى
الرئيس التنفيذي

عبد الله بن حسن العبدالقادر
رئيس لجنة التدقيق

منصور بن صالح الميمان
نائب رئيس مجلس الإدارة

تشكل الايضاحات على الصفحات من ٤٠ إلى ٨٥ جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان الدخل الموحد

السنة المنتهية في ٢٠٠٨/١٢/٣١	السنة المنتهية في ٢٠٠٩/١٢/٣١	إيضاح	
١٢٢٢,٠	٤٦٢,٨	٢١	فوائد مكتسبة
٩٣٣,٧	٢٥٦,٣	٢١	فوائد مدفوعة
٢٨٨,٣	٢٠٦,٥		صافي الفوائد المكتسبة
٧٣,٣	٤٠,٧	٢٢	ايراد الرسوم والعمولات
(٨٦,٧)	٢٨,٢	٢٣	صافي أرباح (خسائر) المتاجرة
٣٩,٤	١,٢		أرباح اوراق مالية استثمارية محققة
٨,٤	٩,٤	٢٤	إيرادات اخرى
٢٢٢,٧	٢٨٦,٠		مجموع الإيرادات
٩٥,٠	٧٧,٢		مصروفات الموظفين
١٠,٤	١٢,٣		مصروفات المباني
٣٧,٥	٣٣,٣		مصروفات أخرى
١٤٢,٩	١٢٢,٨		مجموع مصروفات التشغيل
١٧٩,٨	١٦٣,٢		صافي الايرادات قبل المخصصات والضرائب
(٣٦٥,١)	٤٨,٠	٩	مخصص الأوراق المالية الاستثمارية
(٢٠١,٧)	(٣٦١,٧)	١٠	مخصص القروض والسلفيات
(٣٨٧,٠)	(١٥٠,٥)		صافي الخسارة قبل الضرائب
(٩,٢)	(٢,١)		ضرائب محتسبة على الأنشطة الخارجية
(٣٩٦,٢)	(١٥٢,٦)		صافي الخسارة
(٠,١٦) دولار أمريكي	(٠,٠٦) دولار أمريكي	٣٧	العائد على السهم

يحيى بن عبد الله اليحيى
الرئيس التنفيذي

عبد الله بن حسن العبدالقادر
رئيس لجنة التدقيق

منصور بن صالح الميمان
نائب رئيس مجلس الإدارة

تشكل الايضاحات على الصفحات من ٤٠ إلى ٨٥ جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان الدخل الشامل الموحد

السنة المنتهية في	السنة المنتهية في
٢٠٠٨/١٢/٣١	٢٠٠٩/١٢/٣١
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
(٣٩٦,٢)	(١٥٢,٦)
١٠,٥	٩,٩
(٤,٤)	(٦,٠)
٨,٢	٢,٦
٩٢,١	-
١٠٦,٤	٦,٥
(٢٨٩,٨)	(١٤٦,١)

صافي الخسارة

الدخل الشامل الآخر

تغطيات التدفق النقدي:

- صافي مكاسب القيمة العادلة

- المحول إلى بيان الدخل الموحد

أوراق مالية متوفرة للبيع:

- صافي مكاسب القيمة العادلة

- المحول إلى بيان الدخل الموحد

مجموع الدخل الشامل الآخر

مجموع الخسارة الشاملة

تشكل الايضاحات على الصفحات من ٤٠ إلى ٨٥ جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد

المجموع مليون دولار أمريكي	أرباح مستبقة مليون دولار أمريكي	احتياطيات مليون دولار أمريكي	علاوة إصدار مليون دولار أمريكي	الزيادة المقترحة في رأس المال مليون دولار أمريكي	رأس المال مليون دولار أمريكي	
٢٢١٥,٣	(٤٠١,٩)	١٠٩,٦	٧,٦	١٠٠٠,٠	١٥٠٠,٠	في ١ يناير ٢٠٠٨
-	-	-	-	(١٠٠٠,٠)	١٠٠٠,٠	المحول إلى رأس المال
(٢٨٩,٨)	(٢٩٦,٢)	١٠٦,٤	-	-	-	مجموع الدخل / (الخسارة) الشامل للسنة
١٩٢٥,٥	(٧٩٨,١)	٢١٦,٠	٧,٦	-	٢٥٠٠,٠	في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨
(١٤٦,١)	(١٥٢,٦)	٦,٥	-	-	-	مجموع الدخل / (الخسارة) الشامل للسنة
١٧٧٩,٤	(٩٥٠,٧)	٢٢٢,٥	٧,٦	-	٢٥٠٠,٠	في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

تشكل الايضاحات على الصفحات من ٤٠ إلى ٨٥ جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التدفقات النقدية الموحد

السنة المنتهية في	السنة المنتهية في
٢٠٠٨/١٢/٣١	٢٠٠٩/١٢/٣١
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي

(٣٩٦,٢)	(١٥٢,٦)
٣٦٥,١	(٤٨,٠)
٢٠١,٧	٣٦١,٧
(٣٩,٤)	(١,٢)
٠,٧	٠,٣
١٠٩,٧	١٧٧,٦
(٧٧,٢)	(١٤٣,٥)
٣٦,٧	(٤٠,٣)
١١٣٥,٥	١٥٦,٩
١٣٣٦,٦	٣١٠,٩

أنشطة التشغيل

صافي الخسارة بعد الضرائب	
تسويات لمطابقة صافي الخسارة مع صافي التدفق النقدي للدخل من أنشطة التشغيل:	
مخصصات الأوراق المالية الاستثمارية	
مخصصات القروض والسلفيات	
أرباح أوراق مالية استثمارية	
اطفاء أوراق مالية استثمارية	
النقص في الفوائد المستحقة المدينة	
النقص في الفوائد المستحقة الدائنة	
صافي (الزيادة) / النقص في صافي الأصول الأخرى	
صافي النقص في الأوراق المالية المتداولة	
صافي التدفق النقدي للدخل من أنشطة التشغيل	

أنشطة الاستثمار

٢٤٣,٣	-
١٥٩١,٦	(٦٣,٧)
(٤٨٣٢,٠)	٤٨٣٢,٠
(٥٧٢,٠)	٣٣١٢,٤
(٤٦٢,٤)	(٤٧,٧)
٦٠٧١,٣	٣٤٩,٢
٢٠٣٩,٨	٨٣٨٢,٢

صافي النقص في المبالغ المستحقة من الوسطاء	
صافي (الزيادة) / النقص في الودائع لدى البنوك	
نقص / (زيادة) في المبالغ المستحقة من مساهمين	
صافي النقص / (الزيادة) في القروض والسلفيات	
شراء أوراق مالية استثمارية	
بيع واستحقاق أوراق مالية استثمارية	
صافي التدفق النقدي للدخل من أنشطة الاستثمار	

أنشطة التمويل

(٢٥٨٤,٩)	(٨٣١,٧)
١٣٣٥,٠	(٧٥١٣,٨)
(٢٨٩٦,٧)	(٦٧٩,٨)
(٢٣٣,٢)	-
(٢٢٦,٣)	٥٧٦,٤
-	(٣٩,٠)
١٠٠٠,٠	-
(٣٦٠٦,١)	(٨٤٨٧,٩)

صافي النقص في الودائع من البنوك	
صافي (النقص) / (الزيادة) في الودائع من العملاء	
صافي النقص في أوراق مالية مبيعة بموجب اتفاقيات إعادة شراء	
صافي النقص في أوراق مالية مبيعة لم يتم شراؤها بعد	
صافي الزيادة / (النقص) في تمويل أولي لأجل	
النقص في تمويل ثانوي لأجل	
الزيادة في رأس المال	

التدفق النقدي للخارج من أنشطة التمويل

(٢٢٩,٧)	٢٠٥,٢
٥٣٢,٧	٣٠٣,٠
٣٠٣,٠	٥٠٨,٢

الزيادة / (النقص) في النقد وما في حكمه

النقد وما في حكمه في ١ يناير

النقد وما في حكمه في ٣١ ديسمبر

تشكل الايضاحات على الصفحات من ٤٠ إلى ٨٥ جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة.

١. التأسيس والتسجيل

بنك الخليج الدولي ش.م.ب. (البنك) هو الشركة الأم للمجموعة (المجموعة)، وهو شركة مساهمة بحرينية أسست بموجب المرسوم الأميري بقانون رقم (٣٠) الصادر في ٢٤ نوفمبر ١٩٧٥، ومسجلة كبنك اعتيادي بالجملة لدى مصرف البحرين المركزي. تقع مكاتب البنك في بناية الدولي، ٣ شارع القصر، المنامة، مملكة البحرين.

تعمل المجموعة بالدرجة الأولى في توفير الخدمات المصرفية التجارية والاستثمارية للمؤسسات. وتعمل المجموعة من خلال شركات تابعة ومكاتب فروع ومكاتب تمثيلية متواجدة في ست دول حول العالم. بلغ عدد موظفي المجموعة في نهاية السنة المالية ٤٣٧ موظفاً.

٢. السياسات المحاسبية

فيما يلي السياسات المحاسبية الرئيسية التي اتبعت عند إعداد البيانات المالية الموحدة:

١.٢ أساس العرض

أعدت البيانات المالية الموحدة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وتمشياً مع قانون الشركات التجارية البحريني وقانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية. أعدت البيانات المالية الموحدة على أساس مبدأ التكلفة التاريخية المعدلة بإعادة تقييم الأوراق المالية المتداولة والأوراق المالية المتوفرة للبيع وأدوات المشتقات المالية كما هو مشروح بتفصيل أكثر في السياسات المحاسبية التالية. كذلك تظهر الأصول والخصوم المحتسبة والمغطاة بأدوات المشتقات المالية بالقيمة العادلة الخاصة بالخطر موضع التغطية. تم تطبيق السياسات المحاسبية من قبل البنك وشركاته التابعة بثبات كما كانت مطبقة في السنة السابقة. فيما عدا ما هو مشار إليه أدناه.

أصبح التعديل على معيار المحاسبة الدولي رقم (١) «عرض البيانات المالية» ساري المفعول بدءاً من ١ يناير ٢٠٠٩. نتيجة هذا التعديل قامت المجموعة بتعديل عرض البيانات المالية الموحدة وعلى الأخص إدخال بيان الدخل الشامل الموحد الذي يتطلب عرض التغيرات الخاصة بالمالك في حقوق الملكية الموحد بينما التغيرات الأخرى في حقوق الملكية غير الخاصة بالمالك في بيان الدخل الشامل الموحد. لم يكن لتطبيق هذا التعديل أي أثر على المركز المالي للمجموعة. تم إعادة عرض معلومات المقارنة لكي تتماشى مع تعديل المعيار.

قامت المجموعة بتطبيق التعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٧) «الأدوات المالية - الإفصاحات» والتي تتطلب تحسين مستوى الإفصاحات عن طريق قياس القيمة العادلة ومخاطر السيولة الخاصة بالأدوات المالية. تتطلب التعديلات الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بقياس القيمة العادلة والتي كانت المجموعة تفصح عنها إختيارياً ولهذا لا يوجد لها أثر على البيانات المالية الموحدة. تم الإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية في إيضاح (٣٦). الإفصاحات المتعلقة بمخاطر السيولة تم عرضها في إيضاح (٢٦) (ج) و (٢٨) و (٢١).

قامت المجموعة بتبني المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٨) «القطاعات التشغيلية»، والذي أصبح ساري المفعول بدءاً من ١ يناير ٢٠٠٩. يستبدل هذا المعيار بمعيار المحاسبة الدولي رقم (١٤) - التقارير القطاعية. حسب متطلبات المعيار الجديد، يجب تحديد وعرض القطاع التشغيلي بناءً على المعلومات الداخلية التي يتم توفيرها لمجلس الإدارة ولجنة إدارة المجموعة والتي تمثل صانع القرار الرئيسي للمجموعة. يتطلب المعيار الجديد عرض القطاعات التشغيلية على الأساس نفسه الذي تم فيه العرض سابقاً ولهذا لا يوجد أي أثر على البيانات المالية الموحدة. تم بيان الإفصاحات الخاصة بالقطاعات التشغيلية في إيضاح (٢٥).

٢.٢ أساس التوحيد

تشمل البيانات المالية الموحدة كلاً من حسابات بنك الخليج الدولي ش.م.ب. والشركات التابعة له. الشركة التابعة هي شركة ومؤسسات أخرى بما فيها شركات ذات أغراض محددة يمتلك البنك فيها، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أكثر من نصف حقوق التصويت أو التي يمارس البنك سيطرة فعالة على سياساتها المالية والتشغيلية. تم استبعاد جميع الأرصدة والمعاملات التي بين المجموعة، بما فيها الأرباح والخسائر غير المحققة على معاملات بين شركات المجموعة.

٢. السياسات المحاسبية (تتمة)

٣.٢ العملات الأجنبية

يتم قياس البنود المتضمنة في البيانات المالية للبنك والشركات التابعة له باستعمال عملة البيئة الاقتصادية التي تعمل فيها الوحدة (العملة الوظيفية). البيانات المالية الموحدة معروضة بالدولارات الأمريكية والتي تمثل العملة الوظيفية وعملة العرض. تحول المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية إلى الدولار الأمريكي وفقاً لأسعار الصرف السائدة وقت إجراء المعاملة. تحول الأصول والخصوم النقدية بالعملة الأجنبية إلى الدولار الأمريكي بأسعار الصرف السائدة في السوق في تاريخ الميزانية العمومية. ضمنت الأرباح والخسائر المحققة وغير المحققة من العملات الأجنبية في إيرادات المتاجرة.

٤.٢ الأصول والخصوم المالية

تتكون الأصول والخصوم المالية من كل الأصول والخصوم المنعكسة في بيان المركز المالي على الرغم من استبعاد الاستثمار في الشركات التابعة والشركات الزميلة والمشاريع المشتركة وخطط منافع الموظفين والعقارات والأجهزة والضرائب المؤجلة والضرائب المستحقة.

(أ) الإحتساب المبدئي والقياس

- يتم تصنيف الاستثمارات مبدئياً حسب التصنيفات الثلاثة الآتية:
- محتفظ بها لغرض المتاجرة.
 - القروض والسلفيات.
 - الأوراق المالية المتوفرة للبيع.

تحتسب الأصول المالية مبدئياً بالقيمة العادلة بما فيها من تكاليف الصفقة المتعلقة مباشرة بشراء الأصل المالي.

تحتسب الخصوم المالية مبدئياً بالقيمة العادلة التي تمثل المبالغ المستلمة بعد العلاوات والتخفيضات وتكاليف الصفقة المتعلقة مباشرة بالخصوم المالية.

يتم إحتساب شراء وبيع الأصول والخصوم المالية المنتظمة والمحتفظ بها لغرض المتاجرة في تاريخ المتاجرة، أي في التاريخ الذي تقوم بها بالتعهد بشراء أو بيع الأصول والخصوم المالية. ويتم إحتساب شراء وبيع الأصول والخصوم المالية المنتظمة الأخرى في تاريخ التسوية، أي في تاريخ استلام أو تسليم الأصل أو الخصم من أو إلى الطرف الآخر. طريقة الشراء والبيع المتبعة لشراء وبيع الأصول المالية التي تتطلب تسليمها خلال وقت محدد مشرعة بالأنظمة أو عرف السوق.

(ب) القياسات اللاحقة

بعد القياس المبدئي، يتم قياس الأصول والخصوم المالية إما بالقيمة العادلة أو التكلفة المطفأة حسب التصنيف.

المحتفظ بها لغرض المتاجرة

الأوراق المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة تم شراؤها بهدف الحصول على أرباح من تقلبات أسعار السوق في المدى القريب أو مدرجة ضمن محفظة يوجد بها نمط في الحصول على أرباح في المدى القريب.

يتم قياس الأصول والخصوم المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة بالقيمة العادلة. القيمة العادلة للأصول والخصوم المالية المتداولة في السوق النشطة مبنية على الأسعار المدرجة بما فيها التسعيرات المحصلة من المدراء الرأئدين والوسطاء والمتعاملين. يتم استخدام سعر الطلب لقياس الأصول المالية وسعر العرض لقياس الخصوم المالية. يتم استخدام متوسط أسعار السوق لقياس القيمة العادلة للحد الذي يكون عند المجموعة أصول وخصوم مالية مع معادلة مراكز المخاطر.

يتم إدراج الأرباح والخسائر المحققة وغير المحققة والفوائد المكتسبة أو المتكبدة والأرباح المستلمة على الأصول والخصوم المحتفظ بها لغرض المتاجرة في إيرادات المتاجرة.

إيضاحات حول البيانات المالية (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

٢. السياسات المحاسبية (تتمة)

٤.٢ الأصول والخصوم المالية (تتمة)

(ب) القياسات اللاحقة (تتمة)

السلفيات والقروض

القروض والذمم المدينة هي أصول مالية غير مشتقة ذات مدفوعات ثابتة أو محددة مسبقاً وليست مدرجة في سوق نشط وهي تختلف عن الأصول المالية المصنفة والمحفوظ بها لغرض المتاجرة. غالبية القروض والذمم المدينة للمجموعة مضمنة تحت القروض والسلفيات.

الأصول المالية المصنفة كقروض وذمم مدينة مسجلة بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي المشروحة في الإيضاح ٧-٢ (أ) ناقصاً مخصص انخفاض القيمة مع إيرادات الفوائد المحسبة في بيان الدخل الموحد.

الأصول المتوفرة للبيع

الأصول المتوفرة للبيع هي الأصول التي ينوي البنك الاحتفاظ بها لفترة غير محددة من الوقت ويمكن بيعها تجاوزاً لاحتياجات البنك للسيولة أو تغيرات أسعار الفائدة أو الخوف من حصول تدهور ائتماني. تقاس الأصول المالية المتوفرة للبيع بالقيمة العادلة. القيمة العادلة للأصول المالية في السوق النشط هو السعر المعلن بما فيها تسعيرات المدراء الرأئدين والوسطاء المتعاملين بالسوق.

تحدد القيمة العادلة للأصول المالية المتوفرة للبيع في السوق غير النشط باستخدام تقنيات التقييم المناسبة. تقنيات التقييم المناسبة تشمل المقارنة بالأدوات المشابهة التي لها أسعار واضحة وتقنية التدفق النقدي المخصوم. الاستثمارات في الأسهم غير المدرجة وغير السائلة والتي ليس لها قيمة عادلة يعتمد عليها فإنها تسجل بالتكلفة ناقصاً مخصص هبوط القيمة.

الأرباح والخسائر غير المحققة الناتجة من تغير القيمة العادلة للخصوم المالية المتوفرة للبيع تحتسب في الدخل الشامل الآخر. تحول تسويات القيمة العادلة المتراكمة على الأصول المالية المتوفرة للبيع المبيعة أو التي تم التخلص منها أو أصبحت ضعيفة الأداء والتي احتسبت سابقاً في الدخل الشامل الآخر إلى بيان الدخل الموحد.

الخصوم المالية غير المتداولة

تصنف كل الخصوم المالية الأخرى غير التي تم تصنيفها لغرض المتاجرة كأصول مالية غير متداولة ويتم قياسها بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي كما هو موضح في إيضاح ٧-٢ (أ).

(ج) حذف الأصول والخصوم المالية من الحسابات

تحذف الأصول المالية من بيان المركز المالي الموحد عندما تنتهي احقية البنك في استلام العائدات المالية الخاصة بهذا الأصل، أو أن المجموعة نقلت حقها التعاقدية لاستلام العائدات المالية، أو بصفة أساسية أن المجموعة نقلت المخاطر والعائدات الخاصة بالأصل أو عندما تفقد المجموعة التحكم في الأصل. أما الخصوم المالية فإنها تحذف من بيان المركز المالي الموحد عند أدائها أو إلغائها أو إنتهاؤها.

٥.٢ مخصصات انخفاض قيمة الأصول

يحدد مخصص لمواجهة انخفاض قيمة الأصول عندما يكون هناك دليل موضوعي بان المجموعة لن تحصل جميع المبالغ المستحقة وتشمل أصل الدين والفوائد وفقاً للبنود التعاقدية للتسهيلات الائتمانية. قد يشمل الدليل الموضوعي وجود انخفاض في قيمة الأصل المالي نتيجة نقض الاتفاقية كالتخلف أو التأخر في دفع الفوائد أو المبلغ الرئيسي، منح التنازلات لأسباب اقتصادية أو قانونية متعلقة بالصعوبات المالية للمقترض والتي تعتبر علامة واضحة أن المقترض سوف يدخل في إفلاس أو إعادة ترتيب مالية، واقتفاء السوق النشط أو المعلومات الأخرى الممكن مراقبتها المتعلقة بمجموعة الأصول مثل التغيرات العكسية في وضع سداد المقترضين أو المصدرين في المجموعة أو الوضع الاقتصادي والتي لها علاقة مباشرة بالعجز عن السداد بالمجموعة. بالنسبة للاستثمارات في الأسهم المصنفة كمتوفرة للبيع فإن الهبوط الجوهري والطويل الأجل في القيمة العادلة الأقل من التكلفة يعتبر في تحديد انخفاض قيمة الاستثمارات. عند تواجد هذا الدليل فإن صافي الخسارة المتراكمة التي تم احتسابها مسبقاً في الدخل الشامل الآخر تنقل من الدخل الشامل الآخر وتسجل في بيان الدخل الموحد. مبلغ الخسارة المتراكم المنقول في الدخل الشامل الآخر والمحسبة في بيان الدخل الموحد هو الفرق بين تكلفة الاستحواذ والقيمة العادلة المالية ناقصاً أي خسائر انخفاض في القيمة المحسبة مسبقاً في بيان الدخل الموحد.

٢. السياسات المحاسبية (تتمة)

٥.٢ مخصصات انخفاض قيمة الأصول (تتمة)

يتم تحديد مخصصات لمواجهة انخفاض قيمة الأصول المالية على أساس الفرق بين صافي القيمة الدفترية والقيمة التي يمكن استردادها لهذه الأصول. وتقاس القيمة التي يمكن استردادها كالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية وتشمل مبالغ يمكن استردادها من خطابات ائتمانية و ضمانات مخصومة بسعر الفائدة السائد وقت توفير التسهيلات الائتمانية أو لأدوات دين أعيد قياسها على أساس القيمة العادلة باستخدام سعر السوق الحالي للفائدة لأصل مالي مشابه.

يتم قياس واحتساب مخصصات لمواجهة انخفاض قيمة الأصول بشكل إجمالي في تاريخ الميزانية العمومية ولكن سوف يتم تحديدها بشكل فردي في المستقبل. التدفقات النقدية المستقبلية للأصول المالية التي تم تقييم انخفاض قيمتها بشكل جماعي يتم تقييمها على أساس التدفق النقدي التعاقدية وخبرة الخسارة التاريخية للأصول المشابهة بالخصائص الاستثمارية. تعدل خبرة احتساب الخسارة التاريخية بناء على المعلومات المتوفرة لتعكس تأمين الأوضاع الحالية التي لم تؤثر على الفترة التي استندت عليها خبرة الخسارة التاريخية.

تحتسب مخصصات الانخفاض في بيان الدخل الموحد وتعكس في حساب المخصص ضد القروض والسلفيات والاستثمارات المتوفرة للبيع.

يتم شطب الأصول المالية بعد كل إعادة هيكلة وأنشطة التحصيل وبعد اعتبار احتمال الاسترداد ضعيف. الاسترداد اللاحقة تسجل ضمن الإيرادات الأخرى.

باستثناء مخصصات انخفاض قيمة الاستثمارات في الأسهم والمصنفة كاستثمارات متوفرة للبيع، يتم الاستغناء عن مخصصات انخفاض قيمة الأصول وتحول إلى بيان الدخل الموحد عندما تكون الزيادة لاحقاً في المبالغ القابلة للاسترداد متعلقة بحدث موضوعي ظهر بعد تحديد المخصص لمواجهة انخفاض قيمة الأصول. يتم الاستغناء عن خسائر انخفاض قيمة الاستثمارات في الأسهم المتوفرة للبيع وتحول إلى بيان الدخل الموحد فقط عند استرداد أو بيع الاستثمار.

الأصول المالية والتي يجري عليها مفاوضات لا تعتبر متأخرة ويتم إعادة تصنيفها ضمن الأصول الجيدة عند سداد المبلغ الأساسي والفوائد بانتظام وعندما تعتبر المدفوعات المستقبلية مضمونة السداد بمعقولية. الأصول المالية خاضعة لتقييم فردي للانخفاض في القيمة وتلك الأصول التي تم إعادة مفاوضات شروطها خاضعة إلى مراجعة مستمرة لتحديد إذا ما زالت منخفضة القيمة أو متأخرة الدفع.

٦.٢ مقاصة الأصول والخصوم

يتم إجراء مقاصة بين الأصول والخصوم ويترج صافي المبلغ في بيان المركز المالي الموحد فقط عندما يوجد حق قانوني قابل للتنفيذ لاجراء مقاصة للمبالغ المعترف بها وعند وجود نية للتسوية على أساس صافي المبلغ أو تسهيل الأصول وسداد الالتزامات في آن واحد.

٧.٢ تسجيل الإيرادات

أ) الفوائد المكتسبة والفوائد المدفوعة

تحتسب الفوائد المكتسبة والفوائد المدفوعة لجميع الأدوات المالية المحسوب عليها فوائد ما عدى التي تصنف كأدوات محتفظ بها للمتاجرة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعال. طريقة معدل الفائدة الفعال هي الطريقة التي يتم بموجبها احتساب تكلفة اطفاء قيمة الاصول او الخصوم المالية وتوزيع ايراد او مصروف الفوائد على العمر المتوقع للاصل او الخصم. معدل الفائدة الفعال هو المعدل الذي لو استخدمناه لخصم التدفقات المالية الخاصة باصل او خصم مالي على العمر المتوقع للاصل او الخصم فانا نحصل على صافي القيمة الدفترية للأصل او الخصم. ان نتيجة استخدام معدل الفائدة الفعال هي احتساب ايراد ومصروف الفوائد بالتساوي على العمر المتوقع للاصل او الخصم المالي بطريقة تناسبية مع المبلغ المتبقي على الفترة حتى الاستحقاق او تاريخ السداد. عند حساب معدل الفائدة، الفعال تقدر التدفقات النقدية مع الاخذ في الاعتبار كل شروط عقود الادوات المالية ولكن ليس خسائر الائتمان المستقبلية. يتم الأخذ في الإعتبار الرسوم بما فيها رسوم إصدار القروض ورسوم الاسترجاع المبكر والتي تعتبر جزءاً مكملأ عند احتساب معدل الفائدة الفعال.

إيضاحات حول البيانات المالية (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

٢. السياسات المحاسبية (تتمة)

٧.٢ تسجيل الإيرادات (تتمة)

أ) الفوائد المكتسبة والفوائد المدفوعة (تتمة)

يتم تعليق إيرادات الفائدة عندما تكون استحقاقات الفائدة أو المبلغ الأصلي للقرض قد تجاوز تاريخ سدادها ٩٠ يوماً حيث يتم خصم جميع الفوائد غير المدفوعة والمستحقة من الإيرادات. ان الفائدة على التسهيلات التي لا تستحق فوائد يتم تضمينها في الإيرادات عند استلامها فقط. يتم إعادة التسهيلات الائتمانية إلى وضع الاستحقاق فقط بعد أن تصبح جميع الفوائد والمدفوعات الأصلية المتأخرة السداد جارية وتم التأكد من المدفوعات المستقبلية.

ب) الرسوم والعمولات

الرسوم والعمولات التي تعتبر مكتملة لمعدل الفائدة الفعال للاصول والخصوم المالية يتم اعتبارها ضمن عملية احتساب المعدل.

الرسوم والعمولات الاخرى يتم تسجيلها عند أداء أو تسلم الخدمة وتدرج ضمن إيرادات الرسوم والعمولات.

ج) صافي إيرادات المتاجرة

إيرادات المتاجرة تحتوي على إيرادات التعامل مع العملاء وصانعي السوق والتغير في القيمة العادلة الناشئة من التغير في سعر الصرف ومعدل الفائدة، وأسعار الأوراق المالية ومتغيرات السوق الاخرى. الحركة الناتجة من التغير في القيمة العادلة والربح أو الخسارة الناتجة من شراء وبيع الادوات المالية المتداولة يتم تضمينها في صافي إيرادات المتاجرة مع إيرادات ومصروفات الفوائد ذات العلاقة وإيرادات الأرباح الموزعة.

د) إيرادات الأرباح الموزعة

تسجل إيرادات الأرباح الموزعة كالتالي:

- تحتسب إيرادات الأرباح الموزعة من أدوات حقوق الملكية المصنفة كمحفظه لغرض المتاجره، تسجل عند التأكد من وجود حق الاستلام وتدرج ضمن صافي إيرادات التداول.
- تحتسب الأرباح الموزعة من أدوات حقوق الملكية المصنفة كأوراق مالية متوفرة للبيع عند التأكد من وجود حق الاستلام وتدرج ضمن إيرادات اخرى.
- تحتسب إيرادات الأرباح الموزعة من استثمارات مالية مهيكلة عند الاستلام وتدرج ضمن إيرادات الفوائد.
- وفي البيانات المالية المنفصلة للبنك تحتسب الأرباح الموزعة من الشركات التابعة عند استلامها.

٨.٢ ترتيبات تمويل الأوراق المالية

تعتبر الأوراق المالية المشتراة بموجب اتفاقيات إعادة البيع (عكس ترتيبات إعادة الشراء) والأوراق المالية المباعة بموجب اتفاقيات إعادة الشراء صفقات إقراض وإقراض مرهونة. ويتم إدراج القيمة في بيان المركز المالي الموحد على أساس المبالغ الأصلية التي اشترت أو بيعت بها هذه الأوراق المالية. وتدرج الفوائد المكتسبة من الأوراق المالية المشتراة بموجب اتفاقيات إعادة البيع والفوائد المدفوعة على الأوراق المالية المباعة بموجب اتفاقيات إعادة الشراء ضمن الفوائد المكتسبة والفوائد المدفوعة على التوالي. الأوراق المالية المشتراة بموجب اتفاقيات إعادة البيع مدرجة ضمن النقد والأصول السائلة الأخرى.

٩.٢ المباني والمعدات

تظهر الأرض بسعر التكلفة. واحتسبت المباني والمعدات الأخرى بسعر التكلفة مطروحاً منها الإستهلاك المتراكم. يتم مراجعة القيمة المتبقية والعمر الانتاجي للمباني والمعدات في تاريخ كل ميزانية عمومية وتعديل كلما كان مناسباً. عندما تكون القيمة الدفترية للمباني أو المعدات أكبر من المبلغ المتوقع استرداده، يتم تخفيض قيمة الأصل في السجلات إلى القيمة المتوقع استردادها لهذا الأصل.

يتم عادة احتساب تكاليف صيانة أنظمة الحاسوب الحالية كمصروفات جارية. أما المصروفات التي من شأنها ان تعزز وتمدد منافع برامج الحاسوب إلى ما بعد مواصفاتها وأعمارها الأصلية فتعتبر تحسيناً رأسمالياً وترسمل كجزء من التكلفة الأصلية للبرنامج.

٢. السياسات المحاسبية (تتمة)

١٠.٢ مخصصات أخرى

يتم احتساب المخصصات الأخرى عندما ينشأ على المجموعة التزام قانوني أو ضمني نتيجة لأحداث سابقة، ومن المحتمل أن يتطلب سداده تدفقات خارجة من موارد ذات منافع اقتصادية ويمكن عمل تقدير موثوق لمبلغ الالتزام.

١١.٢ مشتقات الأدوات المالية وحساب التغطية

مشتقات الأدوات المالية هي عقود تستمد قيمتها من واحدة أو أكثر من الأدوات أو المؤشرات المالية، وتشتمل على عقود مستقبلية وعقود آجلة وعقود المقايضات وحقوق الخيار في أسواق أسعار الفائدة والصرف الأجنبي والأسهم والائتمان.

يتم بداية احتساب جميع أدوات المشتقات المالية في بيان المركز المالي الموحد على أساس القيمة العادلة. يتم الحصول على القيم العادلة من الأسعار المعروضة في السوق أو نماذج التدفق النقدي المخصوم أو نماذج تسعير الخيارات وذلك حسب نوعية المشتقات. تظهر مشتقات الأدوات المالية في المركز المالي الموحد ضمن الأصول الأخرى إذا كانت قيمتها العادلة موجبة (أرباح غير محققة) وضمن الخصوم الأخرى إذا كانت قيمتها العادلة سالبة (خسائر غير محققة).

تدرج التغيرات في القيم العادلة لمشتقات الأدوات المالية المبرمة لأغراض المتاجرة أو لتغطية مخاطر مراكز المتاجرة الأخرى ضمن صافي دخل المتاجرة.

يتم تحديد احتساب التغيرات في القيم العادلة لمشتقات الأدوات المالية المبرمة لأغراض تغطية المخاطر بحسب طبيعة علاقة التغطية. لأغراض احتساب تغطية المخاطر، يتم تسمية مشتقات الأدوات المالية كغطاء لمخاطر (١) القيمة العادلة لأصل أو التزام محتسب (تغطية مخاطر القيمة العادلة) أو (٢) كغطاء لمخاطر التدفقات النقدية المستقبلية المنسوبة إلى أصل أو التزام محتسب أو التزام ثابت (تغطية مخاطر التدفق النقدي).

تشتمل المعايير التي تحتسب المجموعة على أساسها مشتقات الأدوات المالية كغطاء مخاطر على ما يلي:

- يجب وبشكل رسمي عند إبتداء التغطية توثيق أداة تغطية المخاطر، البند المغطى بالأداة، طبيعة الخطر المغطى، واستراتيجية وغرض إدارة المخاطر.
- يجب وبوضوح إثبات بأنه من المتوقع أن تكون التغطية بالغة الفعالية في موازنة التغيرات في القيم العادلة أو التدفقات النقدية المنسوبة إلى الخطر موضع التغطية في البند المغطى.
- يجب أن تكون فعالية التغطية قابلة للتقييم الموثوق.
- يجب تقييم التغطية على أساس مستمر وأن تحدد بأنها كانت بالغة الفعالية خلال الفترة المالية المعروضة.

تدرج التغيرات في القيم العادلة لمشتقات الأدوات المالية المصنفة والمؤهلة كتغطية لمخاطر القيمة العادلة والتي تثبت بأنها بالغة الفعالية بالنسبة إلى الخطر موضع التغطية ضمن صافي دخل المتاجرة في بيان الدخل الموحد حيث يتم أخذ التغير المماثل في القيمة العادلة للأصل أو الالتزام المغطى أو المنسوب إلى الخطر موضع التغطية. تعدل القيم الدفترية للأصول أو الالتزامات المغطاة بالأرباح والخسائر غير المحققة على الأصول أو الالتزامات المغطاة والمنسوبة إلى الخطر موضع التغطية في بيان المركز المالي الموحد. إذا لم يعد الغطاء قادراً على الإيفاء بمعايير محاسبة تغطية المخاطر، يتم إطفاء أي تسويات إلى القيمة الدفترية لأداة مالية محسوبة عليها فوائد مغطاة في الإيرادات على الفترة المتبقية إلى تاريخ استحقاق الأداة.

تحتسب التغيرات في القيم العادلة لمشتقات الأدوات المالية المصنفة والمؤهلة كتغطية لمخاطر التدفق النقدي والتي تثبت بأنها بالغة الفعالية بالنسبة للخطر موضع التغطية كبنود منفصل في الدخل الشامل الأخر. تحول الأرباح والخسائر غير المحققة المحسوبة ضمن الدخل الشامل الأخر إلى بيان الدخل الموحد في الوقت الذي يتم فيه احتساب الإيرادات والمصروفات التابعة للتغطية ضمن بيان الدخل وتصنف في نفس بند الإيرادات أو المصروفات التابعة للتغطية. تحتسب الأرباح والخسائر غير المحققة على الجزء غير الفعال من صفقات تغطية مخاطر التدفق النقدي ضمن صافي دخل المتاجرة.

تحتسب الفوائد للمشتقات المصنفة والمؤهلة كغطاء لمخاطر القيمة العادلة أو التدفق النقدي ضمن الفوائد المكتسبة أو الفوائد المدفوعة موزعة على عمر الأداة المشتقة.

يتوقف استخدام محاسبة تغطية المخاطر متى ما انتهت مدة أداة تغطية المخاطر للمشتقات أو متى ما بيعت أو انتهت أو تم ممارسة حق الاختيار أو لم تعد الأداة مؤهلة لمحاسبة تغطية المخاطر.

إيضاحات حول البيانات المالية (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

٢. السياسات المحاسبية (تتمة)

١١.٢ مشتقات الأدوات المالية وحساب التغطية (تتمة)

بعض الأدوات الهجينة تحتوي على عناصر مشتقة وغير مشتقة. وفي هذه الحالات، يتم تصنيف المشتقات كمشتقات متضمنة إذا كانت الخصائص الاقتصادية والمخاطر للمشتق المتضمن ليست قريبة من العقد الأصلي، وإذا كان العقد نفسه غير مسجل بالقيمة العادلة فعندها يتم توزيع المشتق المتضمن ويقاس بالقيمة العادلة. في حالة عدم التمكن من توزيع المشتق المتضمن فإن الصفقات الهجينة تصنف كمحفظ بها لغرض المتاجرة وتقاس بالقيمة العادلة. التغيرات في القيمة العادلة تسجل في صافي إيرادات المتاجرة.

١٢.٢ الضمانات المالية

الضمانات المالية هي عقود تدفع المجموعة بموجبها مبالغ محددة لتعويض حامل الضمان ازاء الخسائر المتكبدة بسبب اخفاق مدين معين في الدفع عند موعد الاستحقاق طبقاً لبنود اداة الدين المالية. الضمانات المالية تصدر للمؤسسات المالية وأطراف أخرى نيابة عن العملاء لضمان قروض، أو للسحب على المكشوف، أو التسهيلات البنكية الأخرى. كذلك تصدر لأطراف أخرى فيما يتعلق بأداء عميل معين لالتزامات عقد أو مقابل دفعات مقدمة من اطراف اخرى أو تقديم عروض مناقصات او ازاء المبالغ المحتجزة.

تحتسب الضمانات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة للضمان يوم الاصدار. تقاس قيمة التزامات الضمانات المالية لاحقاً بقيمة الضمان مبدئياً ناقصاً قيمة الاطفاء لاحساب ايرادات الرسوم المستحقة للفترة أو القيمة الحالية لأي التزام مالي متوقع من جراء عدم استرجاع دفعات متوقعة بموجب الضمان، أيهما أكبر. أية زيادة في الخصوم متعلقة بالضمانات يتم تضمينها بالمخصص المحمل على بيان الدخل الموحد. الضمانات المالية يتم إدراجها ضمن الخصوم الأخرى في بيان المركز المالي الموحد.

١٣.٢ منافع ما بعد التقاعد

أن غالبية العاملين بالمجموعة مؤهلون للحصول على منافع ما بعد التقاعد إما تحت مظلة خطط الرواتب التقاعدية ذات المنافع المحددة أو ذات المساهمات المحددة والمتوفرة من خلال صناديق منفصلة مدارة من قبل أمناء أو برامج تأمين. كما تدفع المجموعة مساهمات في خطط الرواتب التقاعدية الحكومية ذات المساهمات المحددة طبقاً للمتطلبات القانونية لكل بلد.

تحمل مساهمات المجموعة في خطط الرواتب التقاعدية ذات المساهمات المحددة على ايرادات السنة المتعلقة بها.

يتم تحديد التكلفة المتعلقة بخطط الرواتب التقاعدية ذات المنافع المحددة باستخدام الوحدة الاضافية المقدرة. تحمل تكلفة توفير الرواتب التقاعدية على الإيرادات بواسطة توزيع تكلفة الرواتب التقاعدية على سنوات خدمة العاملين وفقاً لتوجيهات خبير اکتواري مؤهل يقوم بتقييم شامل للخطة كل ثلاث سنوات. تحتسب التزامات الرواتب التقاعدية كقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية باستخدام أسعار فائدة على أوراق مالية حكومية لها فترة استحقاق مقارنة لفترة الخصوم المرتبطة بها.

تسجل الأرباح والخسائر الاکتوارية ضمن الإيرادات عندما يكون صافي الأرباح أو الخسائر الاکتوارية المتراكمة غير المحتسبة في نهاية السنة السابقة أكثر من ١٠٪ من القيمة الأكبر من: (١) القيمة العادلة لأصول الخطة أو (٢) القيمة الحالية لالتزامات صندوق الخطة. يتم احتساب صافي الأرباح أو الخسائر الإکتوارية المتراكمة غير المحتسبة بعد ضمن الإيرادات على متوسط اعمار الموظفين المشاركين في الخطة. وخلاف ذلك لا يسجل ربح أو خسارة اکتوارية.

١٤.٢ الضرائب

(أ) الضرائب الحالية

الضرائب الحالية هي الضرائب المستحقة الدفع على الإيراد الخاضع للضرائب باستخدام معدل الضرائب المعمول بها في تاريخ الميزانية العمومية بما يحتويه من تعديلات على الضرائب المستحقة الدفع للسنوات السابقة.

(ب) الضرائب المؤجلة

لقد تم عمل مخصص لضريبة الدخل المؤجلة وذلك باستخدام طريقة الخصوم للفرق المؤقت الناتج بين أسس الضريبة للأصول والخصوم والقيمة الدفترية لها المعدة لغرض التقارير المالية. يتم احتساب الأصول الضريبية المؤجلة فقط إلى الحد بأن الدخل المستقبلي الخاضع للضريبة سيكون متوفراً لمقابلة الخسائر الضريبية غير المستغلة والأرصدة الدائنة. تستخدم نسب الضريبة المعمول بها حالياً لتحديد الضرائب المؤجلة.

٢. السياسات المحاسبية (تتمة)

١٥.٢ النقد وما في حكمه

لأغراض بيان التدفقات النقدية الموحد، يتكون النقد وما في حكمه من النقد والأصول السائلة الأخرى.

١٦.٢ تقارير القطاع

يمثل القطاع عنصراً مميزاً للمجموعة يقوم بأنشطة كسب الإيرادات وتكبد مصروفات بما فيها الإيرادات والمصروفات المتعلقة بالمعاملات مع قطاعات المجموعة الأخرى. توجد معلومات مالية منفردة لكل القطاعات والتي تتم مراجعتها بانتظام من قبل لجنة إدارة المجموعة التي تمثل صانع القرار الرئيسي للمجموعة والتي تتخذ القرارات الخاصة بتوزيع الموارد على القطاعات وتقييم أدائها.

١٧.٢ أموال تحت الإدارة

تدير المجموعة أصولاً مملوكة لعملاء ولم تدرج هذه الأصول ضمن البيانات المالية الموحدة. تكتسب رسوم على إدارة الأصول نظير تقديم خدمات إدارة الاستثمار والصناديق الاستثمارية. تكتسب رسوم إدارية نظير تقديم خدمات الوصاية. تتحقق الرسوم عند تقديم الخدمات ويتم إدراجها ضمن إيراد الرسوم والعمولات.

١٨.٢ الأرباح الموزعة

تحتسب الأرباح الموزعة على الأسهم الصادرة كالالتزام وتطرح من حقوق الملكية عندما تعتمد من مساهمي البنك.

١٩.٢ أرقام المقارنة

تم تعديل أرقام المقارنة كلما تطلب ذلك لتناسب مع التغيير في عرض البيانات المالية للسنة الحالية.

٢٠.٢ التطورات المحاسبية المستقبلية

أصدر مجلس المعايير المحاسبية الدولية عدداً من المعايير الجديدة وتعديلات على المعايير القديمة وتفسيرات لا تزال غير سارية المفعول ولم تطبق بعد عند إعداد الحسابات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩. المعايير الدولية والتعديلات والتفسيرات الجديدة ذات الصلة مدرجة أدناه:

- معيار المحاسبة الدولي (٣٩): الإدراك والقياس - البنود المؤهلة للتغطية: التعديل على معيار المحاسبة الدولي ٣٩ ساري المفعول بأثر لاحق للسنوات المالية من أو بعد ١ يناير ٢٠١٠. يوضح التعديل على معيار المحاسبة الدولي ٣٩ تطبيق المبادئ الحالية التي تحدد المخاطر المحددة أو جزء من التدفقات النقدية المؤهلة للتعين في علاقة التغطية. لا يتوقع أن يكون لتطبيق هذا التعديل أثر جوهري على البيانات المالية الموحدة.

- المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (٩) - الأدوات المالية - ساري المفعول للسنة المالية من أو بعد ١ يناير ٢٠١٣. يعدل المعيار الجديد تصنيف القياس المعرفة حالياً تحت معيار المحاسبة الدولي ٣٩ وبالأخص استبعاد المحتفظ بها حتى الاستحقاق والقروض والذمم المدينة والمتوفرة للبيع. ويعدل المعيار أيضاً محاسبة المشتقات المضمنة. تقوم المجموعة حالياً بدراسة الأثر المحتمل من تطبيق هذا المعيار والذي يتوقع منه أن يتطلب بعض التغييرات الخاصة بالتقييم وما صاحبه من عرض.

٣. التقديرات والفرضيات المحاسبية

إن إعداد البيانات المالية الموحدة يتطلب من الإدارة عمل تقديرات وفرضيات لها أثر على مبالغ الأصول والخصوم المالية والإيرادات والمصروفات المعلنة. إن استخدام التقديرات والفرضيات مقتصر في الأساس على تحديد مخصصات الانخفاض وتقييم الأدوات المالية وتقييم خطة التقاعد المحددة للمجموعة كما هو مفصل أدناه:

مخصص الانخفاض في القيمة

تقيم الأصول المالية لوجود الانخفاض على الأساس المبين في إيضاح ٥-٢.

عند تحديد مخصص انخفاض القيمة، يجب الاجتهاد في تحديد مبالغ وتوقيت التدفق النقدي المستقبلي.

بالإضافة لمخصصات الانخفاض للأصول المحددة، تقوم المجموعة بالمحافظة على مخصصات يتم قياسها واحتسابها على أساس إجمالي. تم تضمين افتراضات أساسية في قياس محفظة المخصصات منها المعلومات لاحتمال التخلف واحتمال الاسترداد في حالة البيع الإجباري أو الشطب. إن هذه الافتراضات مبنية على المعلومات التاريخية وتم تحديثها لعكس الأوضاع الحالية. دقة محفظة المخصصات ستتأثر بالتغيرات غير المتوقعة في هذه الفرضيات.

تعتبر الاستثمارات في الأسهم المصنفة كمتوفرة للبيع منخفضة القيمة عندما يوجد انخفاض جوهري أو لفترة طويلة في القيمة العادلة التي أقل من السعر ويتطلب تحديد الانخفاض الجوهري أو الفترة الطويلة الاجتهاد. عند الاجتهاد تؤخذ الكثير من العوامل في الاعتبار منها تقلبات التقييم العادية، ودليل تدهور الحالة المادية للمستثمر وأداء القطاع، وتدفقات النقد التشغيلية والمالية.

القيمة العادلة للأصول والخصوم المالية

عند عدم التمكن من اشتقاق القيمة العادلة من السوق النشط يتم استخدام مختلف تقنيات التقييم والتي منها النماذج الرياضية. تشتق معطيات هذه النماذج من الأسواق المرصودة عند توفرها ولكن عندما تكون هذه غير عملية يتم استخدام درجة من الاجتهاد تستخدم درجة من الفرضيات في هذه النماذج. التغيرات في الفرضيات المستخدمة قد تؤثر على القيمة العادلة المعلنة للأصول والخصوم المالية.

التزامات منافع التقاعد

يتطلب من الإدارة وبالتنسيق مع إكتواري مؤهل مستقل القيام بفرضيات تخص خطة التقاعد محددة المنافع والتغيرات التي من شأنها أن تؤثر على الخصوم المسجلة وتكلفة الخدمات والعائد المتوقع على أصول خطة التقاعد. الفرضية الإكتوارية الرئيسية لخطة التقاعد محددة المنافع مبنية في الإيضاح ١٢ وتشمل معدل الخصم، العائد المتوقع على أصول خطة التقاعد، معدل الاعمار، الزيادات المستقبلية في الرواتب، والتضخم. التغيرات في الفرضيات قد تؤثر على القيمة العادلة المستخدمة للخصوم المسجلة وتكلفة الخدمة والعائد المتوقع على أصول خطة التقاعد.

٤. تصنيف الأصول والخصوم

تصنيف الأصول والخصوم حسب الفئة المحاسبية كان كالآتي:

محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	محتفظ بها قروض ودمم	محتفظ بها لغرض المتاجرة	متوفرة للبيع	خصوم مالية بالتكلفة المطفأة	أصول وخصوم مالية	المجموع	
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	
٢٧٧,٦	٢٣٠,٦	-	-	-	-	٥٠٨,٢	في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩
٤١٠١,١	-	-	-	-	-	٤١٠١,١	نقد وأصول سائلة أخرى
-	-	٥٠,٢	-	-	-	٥٠,٢	ودائع لدى البنوك
-	-	-	٢٠١٨,١	-	-	٢٠١٨,١	أوراق مالية متداولة
-	٩٢٩٨,١	-	-	-	-	٩٢٩٨,١	أوراق مالية استثمارية
-	١٠٤,٩	٦٠,٥	-	-	٦٦,٦	٢٣٢,٠	قروض وسلفيات
-	-	-	-	-	-	-	أصول أخرى
٤٣٧٨,٧	٩٦٣٣,٦	١١٠,٧	٢٠١٨,١	-	٦٦,٦	١٦٢٠٧,٧	مجموع الأصول
-	-	-	-	٢٥٥٤,٢	-	٢٥٥٤,٢	ودائع من البنوك
-	-	-	-	٧٤٩٥,٣	-	٧٤٩٥,٣	ودائع من العملاء
-	-	-	-	٥٦٥,٠	-	٥٦٥,٠	أوراق مالية مبيعة بموجب اتفاقيات إعادة الشراء
-	-	١٣٧,٥	-	-	١٥٧,٤	٢٩٤,٩	خصوم أخرى
-	-	-	-	٣٠٠٧,٩	-	٣٠٠٧,٩	تمويلات أولية لأجل
-	-	-	-	٥١١,٠	-	٥١١,٠	تمويلات ثانوية لأجل
-	-	-	-	-	١٧٧٩,٤	١٧٧٩,٤	حقوق الملكية
-	-	١٣٧,٥	-	١٤١٣٣,٤	١٩٣٦,٨	١٦٢٠٧,٧	مجموع الخصوم وحقوق الملكية
١,٠	٣٠٢,٠	-	-	-	-	٣٠٣,٠	في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨
٤٠٣٧,٤	-	-	-	-	-	٤٠٣٧,٤	نقد وأصول سائلة أخرى
-	٤٨٣٢,٠	-	-	-	-	٤٨٣٢,٠	مبالغ مستحقة من الوسطاء
-	-	٢٠٧,١	-	-	-	٢٠٧,١	ودائع لدى البنوك
-	-	-	٢٢٢٠,٥	-	-	٢٢٢٠,٥	أوراق مالية متداولة
-	١٢٩٧٢,١	-	-	-	-	١٢٩٧٢,١	أوراق مالية متوفرة للبيع
-	-	-	-	-	-	-	قروض وسلفيات
-	٣٠٠,٥	١١٦,٧	-	-	٤٤,٢	٤٦١,٤	أصول أخرى
٤٠٣٨,٤	١٨٤٠٦,٦	٢٢٣,٨	٢٢٢٠,٥	-	٤٤,٢	٢٥٠٣٣,٥	مجموع الأصول
-	-	-	-	٣٣٨٥,٩	-	٣٣٨٥,٩	ودائع لدى البنوك
-	-	-	-	١٥٠٠٩,١	-	١٥٠٠٩,١	ودائع من العملاء
-	-	-	-	١٢٤٤,٨	-	١٢٤٤,٨	أوراق مالية مبيعة بموجب اتفاقيات إعادة الشراء
-	-	١٥٨,٩	-	-	٣٢٧,٨	٤٨٦,٧	خصوم أخرى
-	-	-	-	٢٤٣١,٥	-	٢٤٣١,٥	تمويلات أولية لأجل
-	-	-	-	٥٥٠,٠	-	٥٥٠,٠	تمويلات ثانوية لأجل
-	-	-	-	-	١٩٢٥,٥	١٩٢٥,٥	حقوق الملكية
-	-	١٥٨,٩	-	٢٢٦٢١,٣	٢٢٥٢,٣	٢٥٠٣٣,٥	مجموع الخصوم وحقوق الملكية

تشتمل فئة الأصول المحتفظ بها لغرض المتاجرة القيمة العادلة للمشتقات المصنفة كقيمة عادلة عبر تحوطات التدفق النقدي.

لا يوجد للمجموعة أي أصول أو خصوم مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح غير تلك المحتفظ بها لغرض المتاجرة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ أو ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨.

إيضاحات حول البيانات المالية (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

٥. نقد وأصول سائلة أخرى

٢٠٠٨/١٢/٣١	٢٠٠٩/١٢/٣١	
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	
٣٠٢,٠	٢٣٠,٦	نقد وأرصدة لدى البنوك
١,٠	٢٥١,٠	شهادات إيداع
-	٢٦,٦	سندات حكومية
٣٠٣,٠	٥٠٨,٢	

٦. ودائع لدى البنوك

إشتملت الودائع لدى البنوك في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ على ودائع لدى مؤسسات مالية غير مصرفية بلغت ١٢٥١,٢ مليون دولار أمريكي (٢٠٠٨: ٤٤,٠ مليون دولار أمريكي). الودائع لدى المصارف المركزية تمثل الأموال النقدية الفائضة.

٧. مبالغ مستحقة من مساهمين

استناداً إلى اتفاقية بيع وشراء الأصول المبرمة بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨ واتفاقية تعديل حصص الملكية في البنك، قامت المجموعة ببيع، بدون حق الرجوع، جزء جوهري من محفظة الأوراق المالية الاستثمارية إلى مساهمي البنك. تم بيع الأوراق المالية بالتكلفة المطفأة مطروحاً منها مخصص انخفاض القيمة في تاريخ سريان البيع، وبناءً على ذلك لم يحسب أي ربح أو خسارة من هذه الصفقة.

بلغ مجموع التكلفة المطفأة مطروحاً منها المخصصات المحددة للانخفاض في القيمة في تاريخ سريان البيع في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨ استناداً إلى معدلات الصرف في ذلك التاريخ مبلغ ٤٨٢٢,٠ مليون دولار أمريكي. ان هذا المبلغ صافي من مخصص انخفاض القيمة المحدد بمبلغ ٥٤٤,٧ مليون دولار أمريكي. كما هو موضح في إيضاح ٩ (ب)، فان المخصصات المحددة للأوراق المالية المباعة تم شطبها من السجلات. تاريخ التسديد للأوراق المالية المباعة هو ٢٧ مارس ٢٠٠٩. المبالغ المستحقة من مساهمين بخصوص الأدوات المالية المباعة مبنية على أسعار سعر الصرف في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨ والتي تم عرضها بصورة منفصلة في بيان المركز المالي الموحد.

تتضمن الأوراق المالية المباعة للمساهمين على إجمالي تعرضات البنك لالتزامات الديون المرهونة والموجودات الأخرى المدعومة بالأدوات المالية غير تلك التي تم بيعها أو استحققت قبل تاريخ سداد المعاملة واستثمارات في ديون ثانوية من مؤسسات مالية من غير دول مجلس التعاون الخليجي وديون أولية لمؤسسات مالية متعثرة. بعد عملية البيع، لا يوجد لدى المجموعة أية تعرضات، صافي المخصصات المحددة، لالتزامات الديون المرهونة أو أوراق مالية مدعومة بأصول.

إن عملية البيع تحمي المجموعة من أي خسائر مستقبلية من هذه الأوراق المالية وتخفف مخاطر الميزانية العمومية وتخفف من المخاطر الموزونة للموجودات وتلغى مخاطر تمويل الأصول.

٨. أوراق مالية متداولة

٢٠٠٨/١٢/٣١	٢٠٠٩/١٢/٣١	
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	
٢٠٧,٠	٥٠,٢	صناديق إدارة
٠,١	-	أسهم
٢٠٧,١	٥٠,٢	

تمثل الصناديق المدارة من قبل الغير مبالغ وضعت للاستثمار مع مدراء أصول خارجيين. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ تم استرجاع كل الصناديق وهي تحت التصفية.

٩. أوراق مالية استثمارية

(أ) التكوين

التصنيف الائتماني للأوراق المالية الاستثمارية مبنية على أقل تصنيف ممنوح من قبل وكالات التصنيف الدولية كما يلي:

٢٠٠٨/١٢/٣١		٢٠٠٩/١٢/٣١		أوراق مالية غير منخفضة القيمة
%	مليون دولار أمريكي	%	مليون دولار أمريكي	
٨٤,١	١٦٩٠,٤	٧٦,١	١٤٠٤,٨	AAA إلى Aaa / A- إلى A3
١٢,٧	٢٥٦,٤	١٩,٨	٣٦٥,١	BBB+ إلى BBB- / Baa1 إلى Baa3
٣,٢	٦٤,٤	٤,١	٧٦,٦	سندات دين بتصنيفات أخرى
١٠٠,٠	٢٠١١,٢	١٠٠,٠	١٨٤٦,٥	مجموع سندات الدين غير منخفضة القيمة
	٢٠٩,٣		١٧١,٦	استثمارات في أسهم
	٢٢٢٠,٥		٢٠١٨,١	المجموع

تتكون الأوراق المالية المتوفرة للبيع كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ بالأساس من سندات دين ذات تصنيف استثماري صادرة من مؤسسات مالية عالمية ومؤسسات مرتبطة بحكومات. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩، بلغت نسبة الأوراق المالية المدينة ذات التصنيف الاستثماري A3/A أو أكثر ٧٦,١ بالمائة (٢٠٠٨: ٨٤,١٪).

في ١ أكتوبر ٢٠٠٨، وحسب التعديلات على معيار المحاسبة الدولي ٣٩ - الأدوات المالية: الإعراف والقياس، تم إعادة تصنيف عدد من الصناديق المدارة بواسطة الغير والتي لم تعد محتفظ بها بغرض المتاجرة في المدى القريب من محتفظ بها للمتاجرة إلى متوفرة للبيع. وبسبب الأثر السلبي لأزمة الائتمان الذي تم اعتباره يتوافق مع تعريف الحالات النادرة حسب التعديل في معيار المحاسبة الدولي ٣٩، إن الصناديق الاستثمارية قريبة من الاسترجاع في المستقبل المنظور. تم إعادة تصنيف الصناديق حسب صافي قيمة الأصول بتاريخ التحويل في ١ أكتوبر ٢٠٠٨. الحركة في المبالغ الدفترية والقيمة العادلة لهذه الصناديق المعاد تصنيفها كما يلي:

القيمة الدفترية مليون دولار أمريكي	
٦٠,٨	في ١ أكتوبر ٢٠٠٨
(٣٧,٧)	مخصص انخفاض القيمة
٤,٢	صافي الحركة في القيمة العادلة
٢٧,٣	في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨
(٨,٢)	استرجاعات واستحقاقات
(٠,١)	صافي الحركة في القيمة العادلة
١٩,٠	في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

خلال ٢٠٠٨ وبعد تاريخ التحويل لم يتم احتساب أي مبلغ في الإيرادات غير مخصص انخفاض القيمة. خلال ٢٠٠٩، تم تحقيق أرباح بقيمة ٠,٥ مليون دولار أمريكي كأرباح محققة في الأوراق المالية الاستثمارية في بيان الدخل الموحد. كانت هذه الأرباح ستعرض كأرباح متاجرة لولم يتم إعادة تصنيف هذه الموجودات.

إيضاحات حول البيانات المالية (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

٩. أوراق مالية استثمارية (تتمة)

(ب) مخصصات انخفاض القيمة

كانت الحركة في مخصصات انخفاض قيمة الأوراق المالية الاستثمارية على النحو التالي:

٢٠٠٨	٢٠٠٩	
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	
٩٨٥,٠	٧٧٦,٥	في ١ يناير
-	(٠,٨)	تقلبات أسعار الصرف
(٥٧٣,٦)	(٦٣٠,٢)	مبالغ مستخدمة
٣٦٥,١	(٤٨,٠)	(تحرير) / مخصص السنة
٧٧٦,٥	٩٧,٥	في ٣١ ديسمبر

تمثل المبالغ المستخدمة خلال السنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ و ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨ المخصصات المستخدمة في بيع وشطب الأوراق المالية المتعلقة. المبالغ المستخدمة في السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ تمثل أساساً ٥٦٣,٥ مليون دولار أمريكي خاصة باستثمارات المجموعة في وسائل الاستثمارات المهيكلة و ٤٩,٥ مليون دولار أمريكي على تسوية التبادل الائتماني المتعثرة. يغطي مخصص انخفاض القيمة المخصص شطب وسائل الاستثمار المهيكلة والتبادل الائتماني المتعثرة. لم تنتج أي خسائر إضافية من الشطب.

(ج) انخفاض قيمة الأوراق المالية

تمثل الأوراق المالية المنخفضة القيمة والتي يوجد لها دليل موضوعي بان المجموعة لن تستطع تحصيل المبالغ المستحقة بالكامل بما فيها المبلغ الأساسي والفوائد وفقاً للشروط التعاقدية للورقة المالية.

الأوراق المالية منخفضة القيمة ومخصص الانخفاض المحدد المتعلق بها كان كما يلي:

٢٠٠٨/١٢/٣١			٢٠٠٩/١٢/٣١			
مخصص	انخفاض	القيمة	مخصص	انخفاض	القيمة	
الدفترية	القيمة	الإجمالي	الدفترية	القيمة	الإجمالي	
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	
٢٧,٣	٦٨,٥	٩٥,٨	١٦,٩	٦٧,٢	٨٤,١	استثمارات في أسهم
-	٥٦٤,٥	٥٦٤,٥	-	-	-	وسائل استثمار مهيكلة
-	٩,٥	٩,٥	-	-	-	قروض عقارية بضمان
٢٧,٣	٦٤٢,٥	٦٦٩,٨	١٦,٩	٦٧,٢	٨٤,١	سي دي اوز أخرى
	١٣٤,٠			٣٠,٣		مخصص غير محدد/
	٧٧٦,٥			٩٧,٥		مخصص المحفظة
						مجموع مخصص انخفاض القيمة

يمثل مجموع مخصص انخفاض القيمة المحدد في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ نسبة ٧٩,٩٪ من إجمالي الأوراق المالية منخفضة القيمة (٢٠٠٨): (٩٥,٩٪). كما هو مذكور في إيضاح ٩ (ب)، تم شطب الاستثمارات المهيكلة (SIV) في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨ مقابل مخصصات انخفاض القيمة المحددة التي وضعت عام ٢٠٠٩. ولم يتم تسجيل ربح أو خسارة من عملية الشطب.

تشتمل الأوراق المالية منخفضة القيمة المذكورة أعلاه على أوراق مالية مدينة مستحقة كما هو مذكور في إيضاح ٩ (د) أدناه.

٩. أوراق مالية استثمارية (تتمة)

(د) أوراق مالية مستحقة

إجمالي صافي القيمة الدفترية للأوراق المالية المدينة والتي تجاوز المبلغ الأساسي أو الفوائد المستحقة أكثر من ٩٠ يوماً كانوا كما يلي :

٢٠٠٨/١٢/٣١		٢٠٠٩/١٢/٣١		
القيمة الدفترية	إجمالي مليون دولار أمريكي	القيمة الدفترية	إجمالي مليون دولار أمريكي	
-	٩,٥	-	-	قروض عقارية بضمان «سي دي اوز»

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ بلغت الفوائد غير المستلمة المعلقة الخاصة بالأوراق المدينة التي تجاوز فترة استحقاقها مبلغ لا شيء دولار أمريكي (٢٠٠٨:٠,٦ مليون دولار أمريكي).

(هـ) الاستثمارات في أسهم غير مدرجة

اشتملت الأوراق المالية الاستثمارية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ على استثمارات بمبلغ ١٢٥,٢ مليون دولار أمريكي (٢٠٠٨: ١٢٠,٨ مليون دولار أمريكي) في أسهم غير مدرجة والتي لا تتوفر لها قيم عادلة يمكن قياسها بدرجة موثوقة. تم احتساب هذه الاستثمارات بالتكلفة مطروحاً منها مخصص لمواجهة انخفاض قيمتها. تتكون هذه الاستثمارات بصورة أساسية من استثمارات في حصص خاصة واستثمارات مدارة من قبل الغير وان الاستثمارات الأساسية هي بشكل أساسي إما ذات طبيعة سندات دين صادرة من شركات أو حصص أسهم، وتدار من قبل مدراء خارجيين متخصصين وبنوك استثمارية عالمية. لا توجد أسواق مشابهة أو طرق أخرى مناسبة ليستمد منها قيم عادلة لهذه الاستثمارات. تنوي المجموعة التخلص من هذه الاستثمارات بالأساس من خلال الطرح العام أو الخاص.

١٠. قروض وسلفيات

٢٠٠٨/١٢/٣١	٢٠٠٩/١٢/٣١	
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	
١٣٢٤٦,٣	٩٩٣٢,٢	إجمالي القروض والسلفيات
(٢٧٤,٢)	(٦٣٤,١)	مخصص انخفاض قيمة القروض
١٢٩٧٢,١	٩٢٩٨,١	صافي القروض والسلفيات

إيضاحات حول البيانات المالية (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

١٠. قروض وسلفيات (تتمة)

أ) التصنيف الصناعي

التصنيف الصناعي للقروض والسلفيات كان كالتالي:

٢٠٠٨/١٢/٣١	٢٠٠٩/١٢/٣١	
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	
٣٣٥٢,٢	٣١٣٥,٥	الطاقة والنفط والبتروكيماويات
٢٢٦٠,٧	١٥٩٨,٣	الخدمات المالية
٢٢٣١,٦	١٣٧١,٧	التجارة والخدمات
٩٣٦,٠	٨٢٧,٨	النقل
٨٤٥,١	٧٦٨,٠	عقارات
١١٥٤,٤	٦٩١,٩	الصناعة
١٠٩٣,٩	٦٤١,٠	البناء
٦١٦,٨	٤٤٦,٤	الاتصالات
٤٥٠,٨	٣٢٠,١	الحكومات
٣٠٤,٨	١٣١,٥	أخرى
١٣٢٤٦,٣	٩٩٣٢,٢	
(٢٧٤,٢)	(٦٣٤,١)	مخصص انخفاض القيمة
١٢٩٧٢,١	٩٢٩٨,١	

تصنيف القروض والسلف طبقاً لقطاع الصناعة يعكس استراتيجية المجموعة التي تركز على تمويل المشاريع وهيكل التمويل والاقراض المشترك في دول مجلس التعاون الخليجي.

ب) مخصصات انخفاض قيمة القروض والسلفيات

كانت الحركة في مخصصات انخفاض قيمة القروض والسلفيات على النحو التالي:

٢٠٠٨			٢٠٠٩			
المجموع	غير محدد	محدد	المجموع	غير محدد	محدد	
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	
٧٥,٤	٦٥,٠	١٠,٤	٢٧٤,٢	١٨٠,٠	٩٤,٢	في ١ يناير
(٢,٩)	-	(٢,٩)	(١,٨)	-	(١,٨)	المبالغ المستخدمة
٢٠١,٧	١١٥,٠	٨٦,٧	٣٦١,٧	٦٠,٠	٣٠١,٧	مخصصات محسوبة خلال السنة
٢٧٤,٢	١٨٠,٠	٩٤,٢	٦٣٤,١	٢٤٠,٠	٣٩٤,١	في ٣١ ديسمبر

مجموع المخصصات في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ يتجاوز القيمة الدفترية الإجمالية للقروض غير المضمونة ومتأخرة السداد بمبلغ ٢٦٩,٩ مليون دولار أمريكي (٢٠٠٨: ٢٦٨,٢ مليون دولار أمريكي).

عكست الزيادة في مخصصات القروض غير المحددة خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨ الزيادة في احتمالات عدم السداد المستخدمة في احتساب مخصصات الانخفاض بشكل جماعي. تم توقع زيادة احتمالات عدم السداد وذلك نتيجة لتأثير الركود العالمي على محيط المنطقة الاقتصادية. احتمالات عدم السداد المطبقة في احتساب مخصص الانخفاض الجماعي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ و ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨ معادلة بدرجة مضاربة بنسبة معدل عجز ١٣,٩٪ وبذلك يفوق معدل عدم السداد التاريخي للشركات المسجل في يوليو ١٩٩١.

تمثل المبالغ المستخدمة خلال السنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ و ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨ استخدام المخصصات في عملية سداد القروض ذات العلاقة.

١٠. قروض وسلفيات (تتمة)

ج) القروض متأخرة السداد

كانت القيم الدفترية الإجمالية والصافية للقروض التي تأخر سداد أصلها أو فوائدها لأكثر من ٩٠ يوماً على النحو التالي:

٢٠٠٨/١٢/٣١		٢٠٠٩/١٢/٣١		٢٠٠٩/١٢/٣١		٢٠٠٨/١٢/٣١	
غير مضمون	مضمون	غير مضمون	مضمون	القيمة الدفترية	القيمة الإجمالية	القيمة الدفترية	القيمة الإجمالية
-	٤,٠	٧٣,٢	٢٣٨,٣	١٩٨,١	١٩٨,١	-	-
١,٠	٢,٠	١٨,٠	١٢٥,٩	-	-	١,٠	٢,٠
١,٠	٦,٠	٩١,٢	٣٦٤,٢	١٩٨,١	١٩٨,١	١,٠	٦,٠

تشمل الشركات على قروض ممنوحة لأغراض استثمارية.

تشمل الشركات القروض المحددة لأغراض استثمارية القروض المتأخرة السداد مضمونة بأسهم مدرجة في بورصات معترفة. بلغت القيمة السوقية للرهونات ١٣٤٪ من مجموع المبلغ الأصلي للقروض المضمونة المتأخرة السداد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩.

كان وضع القروض متأخرة السداد استناداً إلى تواريخ استحقاقها الأصلية على النحو التالي:

٢٠٠٨/١٢/٣١	٢٠٠٩/١٢/٣١	
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	
-	٥٥٧,٤	أقل من سنة واحدة
٦,٠	٤,٩	سنتان إلى ٥ سنوات
٦,٠	٥٦٢,٣	

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩، بلغت الفوائد غير المحصلة في الحساب المعلق على القروض متأخرة السداد ٢٥,٤ مليون دولار أمريكي (٢٠٠٨: ٠,٤ مليون دولار أمريكي).

د) القروض المعاد مفاوضتها

لم يتم تفاوض بشأن أي قرض في كل من السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ أو ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨. القروض المعاد مفاوضتها هي قروض تم إعادة هيكلتها بسبب تدهور الوضع المالي للمقترضين والتي قد يتم التنازل عنها من قبل المجموعة لو لم يتم إعادة هيكلتها.

هـ) الضمانات

لم تقم المجموعة بالاستحواذ على أي ضمان نتيجة لتخلف القروض خلال كل من السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ أو ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨.

إيضاحات حول البيانات المالية (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

١١. أصول أخرى

٢٠٠٨/١٢/٣١	٢٠٠٩/١٢/٣١	
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	
١١٣,٥	٦٠,٦	مشتقات الأدوات المالية
٢٣٥,٤	٥٧,٨	فوائد ورسوم وعمولات مستحقة
٤٤,٢	٤٠,٤	المباني والمعدات
١٦,٢	١٧,٦	مدفوعات تكاليف التقاعد مقدمة
٨,٧	١٠,٠	مصاريف مدفوعة مقدماً
٦,٢	٤,٠	بنود مؤجلة
٣٧,٢	٤١,٦	أخرى تتضمن حسابات مدينة
٤٦١,٤	٢٣٢,٠	

تمثل مشتقات الأدوات المالية القيم الإيجابية العادلة للمشتقات المالية المتعامل بها لأغراض المتاجرة أو التي صنفت كغطاء لحماية مخاطر القيمة العادلة أو التدفق النقدي. إيضاح رقم ٣٠ (د) يقدم تحليلاً للقيمة العادلة لأدوات المشتقات المالية.

تحليل مدفوعات تكلفة التقاعد المقدمة مبينة في إيضاح (١٢).

١٢. منافع ما بعد التقاعد

تساهم المجموعة في خطط الرواتب التقاعدية ذات المنافع المحددة وذات المساهمات المحددة والتي تغطي معظم الموظفين.

يحتفظ البنك بخطط الرواتب التقاعدية ذات المساهمات المحددة لغالبية موظفيه. وتحسب المساهمات على أساس نسبة مئوية من الراتب. تحدد المبالغ التي سوف تدفع كمناافع تقاعدية استناداً إلى مبالغ المساهمات وأرباح استثمار تلك المساهمات. بلغ مجموع تكلفة المساهمات إلى خطط الرواتب التقاعدية ذات المساهمات المحددة ٥,٣ مليون دولار أمريكي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ (٢٠٠٨: ٦,٣ مليون دولار أمريكي).

تحتفظ الشركة الرئيسية التابعة للبنك، بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) المحدود، بخطة رواتب تقاعدية ذات منافع محددة لمعظم موظفيها. يتم الاحتفاظ بأصول الخطة بشكل مستقل عن أصول الشركة التابعة في صندوق ائتمان منفصل مدار من قبل مؤتمنين مستقلين. تحمل التكلفة المتعلقة بخطط الرواتب التقاعدية على الإيرادات بهدف توزيع تكلفة الرواتب التقاعدية على سنوات خدمة الموظفين وفقاً لتوجيهات خبير اكتواري مؤهل محايد يقوم بتقييم شامل للخطة كل ثلاث سنوات باستخدام طريقة الوحدة الإضافية المقدرة. يتم تحديث الاحساب في السنوات التي تتخلل التقييم على أساس المعلومات المستلمة من الخبير الاكتواري. تم اجراء آخر تقييم اکتواري شامل في ١ يناير ٢٠٠٨.

(أ) فيما يلي تفصيل للمبلغ الظاهر في بيان المركز المالي الموحد:

٢٠٠٨/١٢/٣١	٢٠٠٩/١٢/٣١	
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	
١١٧,٥	١٤٤,٨	القيمة العادلة لأصول الخطة
١٠١,٥	١٤٩,٨	القيمة الحالية لالتزامات الصندوق
١٦,٠	(٥,٠)	(عجز) / فوائض الخطة
٠,٢	٢٢,٦	خسارة اکتوارية غير محتسبة
١٦,٢	١٧,٦	صافي الأصول في بيان المركز المالي الموحد

١٢. منافع ما بعد التقاعد (تتمة)

(ب) فيما يلي الحركة في القيمة العادلة لأصول الخطة:

٢٠٠٨	٢٠٠٩	
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	
١٦٩,٩	١١٧,٥	في ١ يناير
١٠,٩	٧,١	العائد المتوقع من أصول الخطة
٢,٩	١,٥	مساهمات المجموعة المدفوعة
(٢,٧)	(٣,١)	الفوائد المدفوعة بواسطة الخطة
(١٩,٣)	٧,٠	أرباح / خسائر / اكتوارية
(٤٤,٢)	١٤,٨	التغير في سعر الصرف
١١٧,٥	١٤٤,٨	في ٣١ ديسمبر

أصول خطة الرواتب التقاعدية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ تشمل أسهم وسندات دين بنسبة ٣٠٪ و ٧٠٪ على التوالي (٢٠٠٨: ٢٣٪ و ٧٧٪ على التوالي). موجودات التقديرة الخاصة بالخطة متضمنة في أدوات مالية مدينة.

العائد المتوقع والفعلي على أصول الخطة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ بلغ ٧,١ مليون دولار أمريكي و ١٠,٥ مليون دولار أمريكي على التوالي (٢٠٠٨: ٩,٩ مليون دولار أمريكي و (٨,٨) مليون دولار أمريكي على التوالي). يحدد معدل العائد العام على أصول الخطة بناءً على أسعار السوق فترة سداد التزامات الخطة. يحدد العائد المتوقع من السندات الرأسمالية وسندات الدين كل على حده.

(ج) فيما يلي الحركة في القيمة العادلة لالتزامات الخطة:

٢٠٠٨	٢٠٠٩	
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	
١٦٢,٥	١٠١,٥	في ١ يناير
٢,٢	١,١	تكاليف الخدمة الحالية
٩,٤	٧,٧	مصرف الفوائد
(٢١,٧)	٢٧,٣	الخسائر / (الأرباح) الاكتوارية
(٢,٧)	(٣,١)	منافع مدفوعة من قبل الخطة
(٢٨,٢)	١٥,٣	أثر التغير في سعر الصرف
١٠١,٥	١٤٩,٨	في ٣١ ديسمبر

(د) كانت الحركة في صافي الأصل المحتسب في بيان المركز المالي الموحد كالتالي:

٢٠٠٨	٢٠٠٩	
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	
١٤,٦	١٦,٢	في ١ يناير
(٠,٩)	(٠,٥)	صافي المصروف المدرج في مصروفات الموظفين
٢,٩	١,٥	اشتراكات مدفوعة من قبل المجموعة
(٠,٤)	٠,٤	تغيرات سعر الصرف
١٦,٢	١٧,٦	في ٣١ ديسمبر

دفعت المجموعة مبلغ ١,٥ مليون دولار أمريكي مساهمة في الخطة في عام ٢٠٠٩ وتتوقع أن تدفع مبلغ ٠,٨ مليون دولار أمريكي في سنة ٢٠١٠.

إيضاحات حول البيانات المالية (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

١٢. منافع ما بعد التقاعد (تتمة)

هـ) كانت المبالغ المحسوبة في بيان الدخل الموحد كالتالي:

٢٠٠٨	٢٠٠٩	
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	
٢,٢	١,١	تكلفة الخدمة الحالية
٩,٤	٧,٧	تكلفة الفائدة
(١٠,٩)	(٧,١)	المردود المتوقع على أصول الخطة
٠,١	-	إطفاء الخسارة الاكتوارية
٠,١	(١,٢)	(أرباح) / خسائر القطع والتسوية
٠,٩	٠,٥	صافي المصروف المدرج في مصروفات الموظفين

و) الافتراضات الاكتوارية الأساسية المستخدمة للأغراض المحاسبية كانت كالتالي:

٢٠٠٨	٢٠٠٩	
%٦,٤	%٥,٧	معدل الخصم
%٨,٠	%٧,٣	المردود المتوقع على أصول الخطة - أسهم
%٥,٨	%٥,١	المردود المتوقع على أصول الخطة - سندات دين
%٤,٢	%٤,٨	الزيادات المستقبلية للرواتب
%٣,٠	%٣,٤	الزيادات المستقبلية لدفعات الرواتب التقاعدية

ز) معلومات تاريخية

٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	
١٠٥,٩	١٣٢,٥	١٦٩,٩	١١٧,٥	١٤٤,٨	القيمة العادلة لاصول الخطة
١٣٨,١	١٦١,٧	١٦٢,٥	١٠١,٥	١٤٩,٨	القيمة الحالية لالتزامات الخطة
(٣٢,٢)	(٢٩,٢)	٧,٤	١٦,٠	(٥,٠)	(العجز) / الفائض في الخطة
١٠,٤	٣,٥	٤,٢	٣,٢	١٠,٠	أرباح أصول الخطة
٥,٠	٠,٣	(١,٢)	(١٤,٦)	(٢,٦)	(خسائر) / أرباح مطلوبات الخطة

١٣. الودائع

تشمل الودائع الواردة من العملاء وودائع من البنوك المركزية.

كان التوزيع الجغرافي لمجموع الودائع على النحو التالي:

٢٠٠٨/١٢/٣١	٢٠٠٩/١٢/٣١	
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	
١٢٢٢٣,٤	٦٦٠٩,١	دول مجلس التعاون الخليجي
٤٢١٣,٩	٢٥٤٠,٥	دول الشرق الأوسط الأخرى ودول شمال أفريقيا
١٩٥٧,٧	٨٩٩,٩	دول أخرى
١٨٣٩٥,٠	١٠٠٤٩,٥	

تشتمل الودائع الواردة من دول مجلس التعاون الخليجي على وودائع من حكومات دول مجلس التعاون الخليجي والبنوك المركزية والمؤسسات الأخرى التي تتخذ من دول مجلس التعاون الخليجي مقراً لها.

١٣. الودائع (تتمة)

ودائع دول مجلس التعاون الخليجي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ تمثل ٦٥,٨ بالمئة (٢٠٠٨: ٤,٤ بالمئة) من مجموع الودائع.

يعكس تناقص الودائع خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ نقص متطلبات التمويل للمجموعة الناتجة عن تقليل المخاطر والاقتراض في الميزانية العمومية، وبالأخص بيع أوراق الدين الاستثمارية غير الرئيسية للمساهمين كما هو مبين في إيضاح (٧) والنقص المنظم لمحفظة القروض لتحليل مستوى الائتمان السائد.

مجموع الودائع كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ بما فيها الصفقات الإسلامية بلغت ١٤٥٩,٢ مليون دولار أمريكي (٢٠٠٨: ١٠٨٦,٠ مليون دولار أمريكي). تمثل الصفقات الإسلامية في عقود مرابحة.

١٤. أوراق مالية مباحة بموجب اتفاقية إعادة الشراء

تدخل المجموعة في عدد من عمليات الاقتراض بضمانات (اتفاقيات إعادة الشراء) في النطاق الاعتيادي لأنشطتها التمويلية. يتم تقديم هذه الضمانات في شكل أوراق مالية ضمن محفظة الأوراق المالية. في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ بلغت القيمة العادلة للأوراق المالية المرهونة كضمان لاتفاقيات إعادة الشراء مبلغ ٨٥٨,٢ مليون دولار أمريكي (٢٠٠٨: ١٦٨٧,٠ مليون دولار أمريكي). تمت عمليات الاقتراض المضمونة تحت بنود معيارية وهي غالباً متعارف عليها مثل هذه الصفقات.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨، القيمة العادلة للأوراق المالية الاستثمارية المرهونة كضمان إعادة الشراء المشار إليها في إيضاح ١٦ كانت ١٠٦,١ مليون دولار أمريكي. هذا إضافة إلى الأوراق المالية الاستثمارية المرهونة كضمان تحت إتفاقيات إعادة الشراء المشار إليها في الفقرة أعلاه. تم استحقاق تسهيلات إعادة الشراء لأجل وتم دفعها بالكامل في ٢٠٠٩.

١٥. خصوم أخرى

٢٠٠٨/١٢/٣١	٢٠٠٩/١٢/٣١	
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	
١٥٨,٩	١٣٧,٥	مشتقات الأدوات المالية
٧٥,٤	٥٣,٢	بنود مؤجلة
١٨٣,١	٣٩,٦	فوائد مستحقة
٦٩,٣	٦٤,٦	أخرى تتضمن حسابات دائنة ومصاريف مستحقة
٤٨٦,٧	٢٩٤,٩	

تمثل مشتقات الأدوات المالية القيمة العادلة السلبية لمشتقات الأدوات المالية المتعامل بها لأغراض المتاجرة أو التي صنفت كغطاء لحماية مخاطر القيمة العادلة أو مخاطر التدفق النقدي. الايضاح رقم ٣٠ (د) يقدم تحليلاً للقيمة العادلة لأدوات المشتقات المالية.

١٦. تمويلات أولية لأجل

٢٠٠٨/١٢/٣١	٢٠٠٩/١٢/٣١	الاستحقاق	
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي		
٨٥٠,٠	٨٥٠,٠	٢٠١٠	قرض بسعر فائدة عائم
١٤,٦	١٤,٦	٢٠١٠	تمويلات مرابحة اسلامية لأجل
٦٠,٠	٣٦٠,٠	٢٠١١	قرض بسعر فائدة عائم
١٢٠٠,٠	١٧٣٣,٣	٢٠١٢	قروض بسعر فائدة عائم
-	٥٠,٠	٢٠١٢	تمويل مرابحة اسلامية لأجل
١٠٠,٠	-	٢٠٠٩	عقد إعادة بيع بسعر فائدة عائم
١٧٧,٩	-	٢٠٠٩	قروض بسعر فائدة عائم
٢٩,٠	-	٢٠٠٩	تمويل مرابحة اسلامية لأجل
٢٤٣١,٥	٣٠٠٧,٩		

إيضاحات حول البيانات المالية (تمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

١٧. تمويلات ثانوية لأجل

٢٠٠٨/١٢/٣١	٢٠٠٩/١٢/٣١	الاستحقاق	
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي		
٤٠٠,٠	٣٦١,٠	٢٠١٥	قرض بسعر عائم
١٥٠,٠	١٥٠,٠	٢٠١٦	قروض بسعر عائم
٥٥٠,٠	٥١١,٠		

تمثل القروض الثانوية لأجل قروض التزامات غير مضمونة للمجموعة وهي ثانوية في حق الاسترداد مقارنة مع الموزعين والدائنين الآخرين للمجموعة والتي لا تصنف كخصوم ثانوية. وقد حصلت المجموعة على موافقة السلطات الرقابية الخاصة في دولة المقر - مصرف البحرين المركزي - باحتساب هذه القروض ضمن الفئة الثانية لأغراض احتساب ملاءة رأس المال.

خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ قامت المجموعة بإعادة شراء ٣٩,٠ مليون دولار أمريكي في قروض ثانوية لأجل ذات سعر عائم تستحق في سنة ٢٠١٥. تم إعادة شراء القروض ثانوية لأجل بخصم الأرباح المحققة من عملية إعادة شراء القروض ثانوية لأجل تم احتسابها من الإيرادات الأخرى في بيان الدخل الموحد.

١٨. رأس المال

يتكون رأس المال المصرح به في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ من ٣,٠ بليون سهم بقيمة دولار أمريكي للسهم الواحد (٢٠٠٨: ٣,٠ بليون سهم بقيمة دولار أمريكي للسهم الواحد). يتكون رأس المال الصادر في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ من ٢,٥ بليون سهم بقيمة دولار أمريكي للسهم الواحد (٢٠٠٨: ٢,٥ بليون سهم بقيمة دولار أمريكي للسهم الواحد). جميع الأسهم الصادرة مدفوعة بالكامل.

١٩. الاحتياطات

احتياطي	احتياطي	احتياطي	احتياطي	احتياطي
إجباري	اختياري	تغطية مخاطر	القيمة العادلة	احتياطي
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	التدفق النقدي	لأوراق مالية	مليون دولار أمريكي
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	متوفرة للبيع	المجموع
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
١٦٩,٢	١٠٦,٧	١,١	(١٦٧,٤)	١٠٩,٦
-	-	-	٨,٢	٨,٢
-	-	١٠,٥	-	١٠,٥
-	-	(٤,٤)	٩٢,١	٨٧,٧
-	-	٦,١	١٠٠,٣	١٠٦,٤
١٦٩,٢	١٠٦,٧	٧,٢	(٦٧,١)	٢١٦,٠
-	-	-	٢,٦	٢,٦
-	-	٩,٩	-	٩,٩
-	-	(٦,٠)	-	(٦,٠)
-	-	٣,٩	٢,٦	٦,٥
١٦٩,٢	١٠٦,٧	١١,١	(٦٤,٥)	٢٢٢,٥

في ١ يناير ٢٠٠٨

الحركة خلال السنة:

- أوراق مالية متوفرة للبيع:

صافي أرباح القيمة العادلة

- تغطية مخاطر التدفق النقدي:

صافي أرباح القيمة العادلة

التحويلات خلال السنة:

- تحويل إلى بيان الدخل الموحد

صافي الأرباح

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨

الحركة خلال السنة:

- أوراق مالية متوفرة للبيع:

صافي أرباح القيمة العادلة

- تغطية مخاطر التدفق النقدي:

صافي أرباح القيمة العادلة

التحويلات خلال السنة:

- تحويل إلى بيان الدخل الموحد

صافي الأرباح

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

وفق النظام الأساسي للبنك، فإنه يتطلب تحويل ١٠٪ من صافي الأرباح إلى كل من الإحتياطي الإجباري والإختياري. يتطلب النظام القيام بالتحويل إلى الإحتياطي الإجباري غير القابل للتوزيع إلى أن يبلغ هذا الإحتياطي ٥٠٪ من رأسمال البنك الصادر والمدفوع. يمكن استخدام الإحتياطي الإختياري حسب ما يقرره مجلس الإدارة. لم يتم تحويل إلى الإحتياطي الإجباري أو الإختياري لأي من السنتين الماليتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ و ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨.

٢٠. الأرباح الموزعة

ليس هناك اقتراح بتوزيع أرباح للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩.

٢١. صافي إيرادات الفوائد

٢٠٠٨	٢٠٠٩	
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	
٢٢١,٢	٥٦,٥	ايراد الفوائد
٠,٨	-	ودائع واصول سائلة أخرى
٣٧٠,٤	٧٧,١	مبالغ مستحقة من الوسطاء
٦٢٩,٦	٣٢٩,٢	أوراق مالية استثمارية
١٢٢٢,٠	٤٦٢,٨	قروض وسلفيات
		مجموع إيراد الفوائد
٦٦٢,٦	١٩٣,٤	مصروف الفوائد
١٥٢,١	٢٤,٠	ودائع من البنوك والعملاء
١١٩,٠	٣٨,٩	أوراق مالية مبيعة بموجب اتفاقيات إعادة الشراء
٩٣٣,٧	٢٥٦,٣	تمويل لأجل
٢٨٨,٣	٢٠٦,٥	مجموع مصروف الفوائد
		صافي ايراد الفوائد

تشتمل إيرادات أرباح الاوراق المالية المتوفرة للبيع على أرباح موزعة من استثمارات مالية هيكلية.

تحتوي ايرادات فوائد القروض والسلف على رسوم ادارية على القروض والتي تشكل جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعال على القرض.

الفوائد المستحقة غير المحصلة على القروض والقروض المنخفضة القيمة المتضمنة في إيرادات الفوائد للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ بلغت ١,٣ مليون دولار أمريكي (٢٠٠٨ : ١,١ مليون دولار أمريكي). لم يكن هناك أي فوائد مستحقة وغير محصلة في إيرادات الفوائد خاصة بقروض مستحقة أو أوراق مالية استثمارية مستحقة لأي من السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ أو ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨.

٢٢. إيرادات الرسوم والعمولات

٢٠٠٨	٢٠٠٩	
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	
٤٨,١	٢٤,٦	ايراد الرسوم والعمولات
٢٢,٨	١٤,٧	رسوم الخدمات المصرفية الاستثمارية ورسوم الإدارة
٣,٢	١,٥	عمولات على خطابات أئتمان وضمانات
١,٤	١,٦	رسوم التزامات قروض
٧٥,٥	٤٢,٤	إيراد رسوم وعمولات أخرى
(٢,٢)	(١,٧)	مجموع إيراد الرسوم والعمولات
٧٣,٣	٤٠,٧	مصروف الرسوم والعمولات
		صافي ايراد الرسوم والعمولات

تتكون أتعاب الخدمات المصرفية الاستثمارية ورسوم الإدارة من أتعاب متعلقة بتوفير خدمات الإدارة الاستثمارية والمالية بما فيها إدارة الأصول والصناديق ونشاطات التعهد وخدمات متعلقة بالتمويلات الهيكلية والخصخصة والإصدارات الأولية والدمج والاستحواذ.

تشمل أتعاب الخدمات المصرفية الاستثمارية ورسوم الإدارة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ إيراد رسوم متعلقة بأنشطة الأموال تحت الإدارة للمجموعة تبلغ ١٧,٧ مليون دولار أمريكي (٢٠٠٨ : ٢٩,٥ مليون دولار أمريكي).

يحتوي مصروف الرسوم والعمولات بالاساس على رسوم خدمات الاحتفاظ بالسندات.

إيضاحات حول البيانات المالية (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

٢٣. صافي أرباح / (خسارة) المتاجرة

٢٠٠٨	٢٠٠٩	
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	
(٦٥,٨)	١٣,٠	إدارة الصناديق الاستثمارية
١٦,١	١١,٢	الصرف الاجنبي
(٣٠,٥)	٢,٧	سندات دين
٣,٣	١,٣	معدل فائدة المشتقات
٠,٢	-	قروض محتفظ بها للمتاجرة
(١٠,٠)	-	سندات رأسمالية
(٨٦,٧)	٢٨,٢	

إيراد المتاجرة يشمل أرباح وخسائر كل من البيع والشراء ومن التغير في القيم العادلة لأدوات التداول إضافة إلى إيراد ومصروف الفوائد والارباح الموزعة. وعليه، فإن إيراد المتاجرة يشمل على كل الإيرادات والمصروفات المتعلقة بانشطة المتاجرة للمجموعة.

يشتمل الصرف الاجنبي على عقود الصرف الحاضر والمؤجل وعقود الصرف المستقبلية والخيارات.

يشتمل معدل فائدة المشتقات على معدل فائدة عقود المقايضات ومعدل العقود الآجلة ومعدل عقود الخيارات ومعدل العقود المستقبلية والائتمان.

تشتمل السندات الرأسمالية على اسهم وادوات قابلة للتحويل لاسهم وعقود الفروقات.

الخسائر في سندات الدين للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨ تشمل خسارة تبلغ ٢٨,٤ مليون دولار أمريكي ناتجة عن تصفية محفظة المجموعة من الأصول المدعومة برهن عقاري. تم تصفية المحفظة بالكامل في خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨.

تحليل الأساس المستخدم في تحديد القيمة العادلة للخصوم والخصوم المحتفظ بها لغرض المتاجرة مبين في إيضاح ٣٦.

٢٤. الإيرادات الأخرى

تتكون الإيرادات الأخرى أساساً على فوائد بقيمة ٨,٣ مليون دولار أمريكي الناتجة عن إعادة شراء قروض ثانوية كما مبين في إيضاح (١٧). كما تشتمل الإيرادات الأخرى على مبراني ومعدات وأرباح أسهم من الاستثمارات المتوفرة للبيع واسترجاعات القروض.

٢٥. معلومات حسب القطاعات

معلومات القطاعات معروضة حسب أعمال المجموعة والقطاعات الجغرافية. إن شكل العرض الأساسي، ويمثل قطاعات الأعمال، مبني على أساس المنتجات والخدمات المقدمة أو نوعية العميل وهو يعكس الاسلوب الذي يتم به تقييم المعلومات المالية من قبل الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة ولجنة إدارة المجموعة.

(أ) قطاعات الأعمال

تم تنظيم المجموعة في ثلاثة قطاعات رئيسية لأغراض التقارير المالية:

- الشركات والمؤسسات المصرفية: توفير التمويل التجاري بالجملة والتسهيلات الائتمانية الأخرى للعملاء من شركات ومؤسسات وتقديم خدمات الاستشارات المالية المتعلقة بهيكل التمويل والخصخصة والطرح الأولي والدمج والاستحواذات.
- الخزينة: توفير مجموعة واسعة من منتجات وخدمات الخزينة وأسواق المال للعملاء من الشركات والمؤسسات المالية، وأنشطة سوق المال، وأنشطة الاستثمار الخاصة بالمجموعة، وإدارة الميزانية العمومية للمجموعة بما في ذلك التمويل.
- أسواق المال: توفير خدمات إدارة الأصول والصناديق وأنشطة المتاجرة الخاصة بالمجموعة.

إيضاحات حول البيانات المالية (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

٢٥. معلومات حسب القطاعات (تتمة)

ب) القطاعات الجغرافية

رغم ان قطاعات أعمال المجموعة الثلاثة تدار على أساس عالمي، إلا انها تعتبر كأنها تعمل في موقعين جغرافيين: دول مجلس التعاون الخليجي وبقية دول العالم.

التوزيع الجغرافي لمجموع الإيرادات والموجودات الأخرى حسب الموقع الذي سجلت فيه المعاملات والإيرادات كان كما يلي:

٢٠٠٨		٢٠٠٩		
مجموع الموجودات	مجموع الإيرادات	مجموع الموجودات	مجموع الإيرادات	
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	
١٨٩٤٧,٦	٢٤١,٤	١٠٩٣٢,٤	١٩٥,٩	البحرين
٢٤٥٠,١	٤٩,٤	٣٠١٣,٩	٤٢,٦	المملكة العربية السعودية
٣٦٣٥,٨	٣١,٩	٢٢٦١,٤	٤٧,٥	الدول الأخرى
٢٥٠٢٣,٥	٣٢٢,٧	١٦٢٠٧,٧	٢٨٦,٠	

التحليل الجغرافي للودائع ومخاطر الأصول تم تفصيله في الإيضاحين رقم ١٣ و ٢٧ على التوالي.

٢٦. إدارة المخاطر

المخاطر الرئيسية المرتبطة بأنشطة المجموعة هي مخاطر الائتمان والسوق والسيولة والتشغيل. تمتلك المجموعة نظاماً شاملاً لإدارة المخاطر بغرض إدارة هذه المخاطر التي تتطور بشكل دائم كلما تغيرت أنشطة الأعمال استجابة لتطور الائتمان والسوق والمنتج والتطورات الأخرى. يستند اطار إدارة المخاطر إلى عدة مبادئ منها التعريف الرسمي المحكم لإدارة المخاطر، وتقدير ميل الخطر المعبر عنه في شكل حدود رسمية للخطر، والمراقبة للخطر بصورة مستقلة عن وحدات العمل، ونظام محكم لتقييم وقياس الخطر المفروض الذي يشمل طرق القيمة المعرضة للمخاطر واختبارات الضغط القصوى للمحفظة وتوزيع الخطر. يقوم مجلس الإدارة بوجه عام بوضع حدود ومدى قابلية المجموعة للتعرض للمخاطر وسياسات إدارة المخاطر الهامة. تقوم لجنة سياسات المخاطر التابعة لمجلس الإدارة بمراجعة ورفع التقارير إلى المجلس بخصوص توزيع مخاطر المجموعة وأنشطة المجموعة ذات الطابع الخطر. يرأس الرئيس التنفيذي للمجموعة اللجنة الإدارية التي يناط بها المسؤولية الرئيسية في الموافقة على الأنشطة ذات الطابع الخطر وسياسات إدارة المخاطر الهامة في ضوء الحدود المقررة من قبل مجلس الإدارة. يرأس الرئيس المسئول للعمليات لجنة المخاطر للمجموعة التي تتكون من موظفين مؤهلين في إدارة المخاطر، وتوفر هذه اللجنة منتدى للمراجعة والموافقة على طرق احتساب الخطر وإجراءات مراقبة المخاطر والموافقة على الإجراءات الجديدة. تقوم لجنة المخاطر للمجموعة أيضاً بمراجعة جميع سياسات وحدود المخاطر التي تتطلب اعتماد اللجنة الإدارية. وتستند إدارة المخاطر إلى السياسات الدقيقة والمفصلة، والاجراءات والحدود، وعملية القياس الشاملة، وأنظمة المعلومات الإدارية لأغراض الرقابة والمتابعة ورفع التقارير. إن المراجعة الدورية من قبل المدققين الداخليين والمدققين الخارجيين والسلطات الرقابية تؤدي إلى فحوص اضافية تساعد المجموعة على تعزيز بيئة إدارة المخاطر.

المخاطر الرئيسية المرتبطة بأعمال المجموعة وعمليات إدارة المخاطر المتعلقة موضحة بالتفصيل في جزء مراجعة إدارة المخاطر في التقرير السنوي، وتقرير إضاحات بازل ٢ المرتكز ٣ ملخصة أدناه مع إضافة التحليل الكمي:

أ) مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي المخاطر الناتجة من عدم قدرة الأطراف الآخرين على الوفاء بالتزاماتهم تجاه المجموعة. مخاطر الائتمان تنتج أساساً من قيام المجموعة بأنشطة الأقرض والاستثمار والعمليات الأخرى المتعلقة بالأدوات المالية المضمنة وغير المضمنة في الميزانية العمومية. تسعى الإجراءات المتبعة في كل من وحدة العمل وعلى مستوى العام للتأكد من ان المخاطر قيمت بشكل صحيح وتم مراجعتها والمصادقة عليها بصورة صحيحة. وتطبق حدود الائتمان الرسمية على العمليات منفردة وعلى العملاء وعلى الدول والمحافظ. التعرضات بوجه عام يتم تقييمها لضمان الحصول على تنوع واسع للمخاطر الائتمانية. تتضمن اجراءات إدارة الائتمان مراقبة التركيز حسب المنتج والقطاع والمقترض ودرجة الخطر والمنطقة الجغرافية، إضافة إلى التقييم الدائم لمستوى الائتمان للعميل عن طريق تحليل المعلومات النوعية والكمية. تخفف المجموعة أيضاً من مخاطر ائتمانها من عقود الصرف الأجنبي وأدوات المشتقات المالية عن طريق استخدام اتفاقيات المقاصة الرئيسية واتفاقيات الضمان.

٢٦. إدارة المخاطر (تتمة)

أ) مخاطر الائتمان (تتمة)

تدار مخاطر الائتمان وتراقب بصورة حازمة حسب سياسات وإجراءات الائتمان المعرفة جيداً. قبل اعتماد اقتراح الائتمان، تجري عملية تقييم مخاطر الائتمان بالتفصيل وتشمل تحليل وضع المقترض الحالي ووضع السوق وبيئة العمل وجودة الإدارة. الموافقة على تقييم المخاطر يتم بوضع تصنيف مخاطر ائتمان داخلي لكل تعرض يؤثر على قرارات اعتماد الائتمان والبنود والشروط للصفقة. تجري دراسة مخاطر البلد للصفقات التي تعقد خارج الحدود. تدرس المجموعة قرار الائتمان للطرف مقارنة بمجموع تعرض المجموعة لهذا الطرف وكل منشأته ذات العلاقة. وضع متطلبات وصلاحيات الاعتماد لحدود الائتمان على مستوى المجموعة تجري في حدود الخطوط المعتمدة في مجلس الإدارة. أما القياس والمراقبة والتحكم في تعرض الائتمان فإنها تجري على مستوى المجموعة على نحو مشابه. تحقق المجموعة تعرضها لمخاطر الائتمان على صرف العملات الأجنبية والأدوات المالية المشتقة من خلال استخدام اتفاقيات تصفية رئيسية وترتيبات ضمانات.

التعرض الأقصى لمخاطر الائتمان

التعرض الأقصى الإجمالي لمخاطر الائتمان قبل تطبيق الرهونات والضمانات وتعزيزات الائتمان الاخرى كان كالتالي:

٢٠٠٨/١٢/٣١	٢٠٠٩/١٢/٣١
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
٣٠٣,٠	٥٠٨,٢
٤٠٣٧,٤	٤١٠١,١
٤٨٣٢,٠	-
٢٠٧,١	٥٠,٢
٢٢٢٠,٥	٢٠١٨,١
١٢٩٧٢,١	٩٢٩٨,١
٢٣٥,٤	٥٧,٨
٢٤٨٠٧,٥	١٦٠٣٣,٥
٣٦٣٧,٥	٢١٦٠,٤
٧٦,٠	٩,٥
١٢٣,٣	٦٩,٠
٣٨٣٦,٨	٢٢٣٨,٩
٢٨٦٤٤,٣	١٨٢٧٢,٤

بنود المركز المالي

النقد والأصول السائلة الأخرى
ودائع لدى البنوك
مبالغ مستحقة من مساهمين
أوراق مالية تجارية
أوراق مالية متوفرة للبيع
القروض والسلفيات
الأصول الأخرى باستثناء البنود المشتقة

مجموع مخاطر الائتمان داخل المركز المالي

بنود خارج المركز المالي

بنود الائتمان المحتملة
بنود الصرف الأجنبي
بنود المشتقات

مجموع تعرض الائتمان خارج المركز المالي

مجموع تعرض الائتمان الإجمالي

نبذة عن مخاطر الائتمان

تراقب المجموعة وتدير وتسيطر على التعرض لمخاطر الائتمان على أساس نظام التصنيف الداخلي للمتعهد الفرد أو على أساس مقياس من ١ إلى ١٠ وتعديل إيجابي (+) أو سلبي (-) للتصنيف من ٢ إلى ٦. التصنيف الائتماني الداخلي هو مقياس لاستحقاق الائتمان للمتعهد الفرد، مبني على تقييم مخاطر الائتمان المتعلقة بغير المضمون والمدى الأوسط وتعرض ائتمان العملة الأجنبية. الأهداف الرئيسية من نظام تصنيف الائتمان الداخلي هي الحفاظ على معيار واحد متماثل لقياس نوعية الائتمان ولجعله كأساس رئيسي لمعايير المخاطر المعتمدة من مجلس الإدارة وتفويض صلاحيات حدود الائتمان. يشكل نظام تصنيف الائتمان الداخلي بيانات رئيسية في نظام قياس أداء العائد على رأس المال المعدل لمخاطر المجموعة. تعطى التصنيفات للمتعهد وليس التسهيلات لعكس أفق الوقت في المدى المتوسط بالتصنيف خلال دورة الاقتصاد. التصنيف الداخلي يحول مباشرة إلى مرتبات التصنيف المستخدمة بواسطة وكلاء تصنيف الائتمان العالميين كما يلي:

إيضاحات حول البيانات المالية (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

٢٦. إدارة المخاطر (تتمة)

(أ) مخاطر الائتمان (تتمة)

التصنيف الخارجي	التصنيف الداخلي	معدل مجال التخلف التاريخي %	التصنيف الداخلي	درجات التصنيف الداخلي
موديز	فيتش وستاندر أند بورز			
Aaa	AAA	٠,٠٠ - ٠,٠٠	معياري	درجة استثمارية درجة تصنيف ١
Aa	AA	٠,٠٤ - ٠,٠٠		درجة تصنيف ٢
A	A	٠,٠٩ - ٠,٠٦	معياري	درجة تصنيف ٣
Baa	BBB	٠,٣٤ - ٠,١٥	معياري	درجة تصنيف ٤
				تصنيف استثماري أقل
Ba	BB	١,٣٨ - ٠,٥٧	معياري	درجة تصنيف ٥
B	B	٨,٨٤ - ٢,٥٦	معياري	درجة تصنيف ٦
Caa	CCC	٢٥,٦٧	معياري	درجة تصنيف ٧
				مصنف
Ca	CC	٢٥,٦٧	شبه معياري	درجة تصنيف ٨
C	C	٢٥,٦٧	مشكوك فيه	درجة تصنيف ٩
-	D	-	خسارة	درجة تصنيف ١٠

تمثل معدلات التخلف التاريخية مدى احتمالية التخلف بين المعدل الموجب والسالب لكل رتبة تصنيف على أساس معدلات التخلف لستاندر أند بورز لفترة ٢٨ سنة من ١٩٨١ إلى ٢٠٠٨ للالتزامات الأولية غير المضمونة. تمثل معدلات التخلف المعدل المتوسط على فترة ٢٨ سنة ولهذا تعكس المدى الكامل للأوضاع الاقتصادية خلال تلك الفترة.

٢٦. إدارة المخاطر (تتمة)

أ) مخاطر الائتمان (تتمة)

نبذة عن مخاطر الائتمان على أساس التصنيف الداخلي كان كما يلي:

٢٠٠٨/١٢/٣١		٢٠٠٩/١٢/٣١			
ودائع ومبالغ مستحقة من الوسطاء والأصول		القروض والسلفيات	الأوراق المالية	الودائع والأصول	
القروض والسلفيات	الأوراق المالية	القروض والسلفيات	الأوراق المالية	الودائع والأصول	
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	
غير متأخرة ولا منخفضة القيمة					
٩٣٧٨,٣	١٩٤٦,٨	٩١٧٢,٤	٦١٣٢,٨	١٧٦٩,٩	٤٥٧٣,٣
٣١٢٤,٦	٢٩,٥	-	١٨٥٨,٦	٢٩,٥	٣٦,٠
٣٥٤,٨	١٥,٠	-	٥٧٠,١	٣٠,٢	-
٦,٧	١٩,٩	-	١٢٨,٥	١٦,٩	-
-	٣٨٩,١	-	-	٢٠٤,٩	-
١٢٨٦٤,٤	٢٤٠٠,٣	٩١٧٢,٤	٨٦٩٠,٠	٢٠٥١,٤	٤٦٠٩,٣
متأخرة وغير منخفضة القيمة					
-	-	-	٢٦,٧	-	-
-	-	-	١٧١,٤	-	-
-	-	-	١٩٨,١	-	-
متأخرة ومنخفضة القيمة الفردية					
-	-	-	٩,٣	-	-
١,٠	-	-	٨١,٩	-	-
١,٠	-	-	٩١,٢	-	-
غير متأخرة ومنخفضة القيمة الفردية					
-	-	-	٢٥٧,٢	-	-
٢٦,٢	-	-	٣٦,٣	-	-
٨٠,٥	-	-	٢٥,٣	-	-
-	٢٧,٣	-	-	١٦,٩	-
١٠٦,٧	٢٧,٣	-	٣١٨,٨	١٦,٩	-
١٢٩٧٢,١	٢٤٢٧,٦	٩١٧٢,٤	٩٢٩٨,١	٢٠٦٨,٣	٤٦٠٩,٣
المجموع					
التحليل أعلاه أعد صافياً من مخصصات انخفاض القيمة الآتية:					
(٢٧٤,٢)	(٧٧٦,٥)	-	(٦٣٤,١)	(٩٧,٥)	-
مخصص انخفاض القيمة					

تمثل الأصول المالية الفردية المنخفضة القيمة الأصول التي لها دليل موضوعي بأن المجموعة لن تحصل على المبالغ المستحقة بما فيها المبلغ الأصلي والفوائد حسب الشروط التعاقدية للالتزام.

تقوم المجموعة بمسك ضمانات مقابل القروض والسلفيات على شكل الأصول المادية والودائع النقدية والضمانات. مبلغ ونوعية الضمان يعتمد على تقييم مخاطر الائتمان للطرف الآخر. تتم مراقبة القيمة العادلة والسوقية للضمان بشكل منتظم ويتم طلب ضمان إضافي حسب بنود الاتفاقية المعنية. غالباً لا يتم الاحتفاظ بالضمان على الأوراق المالية والودائع ولم يكن هناك أي ضمان كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ أو ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨.

إيضاحات حول البيانات المالية (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

٢٦. إدارة المخاطر (تتمة)

أ) مخاطر الائتمان (تتمة)

تحليل مخاطر الائتمان الخاصة بسعر الصرف الأجنبي والأدوات المالية المشتقة مبينة في إيضاح ٣٠ بينما تحليل التعرضات الوهمية لمخاطر الائتمان للأدوات المالية الموزونة خارج الميزانية العمومية مبين في إيضاح ٢١.

تمركز مخاطر الائتمان

تراقب المجموعة تركيزات مخاطر الائتمان بالقطاع وبالمناطق الجغرافية. التصنيف القطاعي للقروض والسلفيات مبين في إيضاح ١٠. التوزيع الجغرافي لمخاطر الأصول مبين في إيضاح ٢٧. تحليل مخاطر الائتمان بخصوص صرف العملة الأجنبية والأدوات المالية المشتقة مبين في إيضاح ٣٠.

مخاطر التسوية

مخاطر التسوية هي مخاطر الخسارة من إخفاق الطرف الآخر من تنفيذ التزاماته بتسليم النقد والأوراق المالية والأصول المالية كما تعاقده عليه.

تقوم المجموعة بتخفيف مخاطر التسوية لبعض أنواع الصفقات المحددة بإجراء التسوية من خلال وكيل تسوية أو مبادلة للتأكد من أن المتاجرة تمت تسويتها عندما يحقق كل من الطرفين التزامات التسوية التعاقدية. حدود التسوية تشكل جزءاً من اعتماد الائتمان وعمليات مراقبة الحد.

ب) مخاطر السوق

مخاطر السوق هي مخاطر الخسارة نتيجة التغيرات السلبية في معدلات الفائدة، وأسعار الصرف، وأسعار الأسهم، وأوضاع السوق كالسيولة على سبيل المثال. مخاطر السوق الرئيسية التي تتعرض لها المجموعة هي مخاطر معدلات الفائدة، وأسعار الصرف، وأسعار الأسهم المرتبطة بأنشطة المتاجرة والاستثمار وإدارة الأصول والخصوم. الاحتفاظ بمحفظة لأدوات مالية موزعة على أنشطة ومناطق جغرافية متنوعة يؤدي إلى انخفاض التأثير السلبي المحتمل على الإيرادات من مخاطر السوق.

- **مخاطر السوق المرتبطة بالمتاجرة:** تتكون أنشطة المجموعة من المتاجرة أساساً من سندات دين وأسهم، و عقود الصرف الأجنبي، وأدوات المشتقات المالية. وتشمل أدوات المشتقات المالية عقوداً مستقبلية وآجلة ومقايضات وخيارات الأسهم في أسواق أسعار الفائدة وأسواق صرف العملات وأسواق الأسهم. تدير وتراقب المجموعة مخاطر السوق على محافظ المتاجرة لديها عن طريق هيكل الحدود لكل من القيمة المعرضة للمخاطر والقيمة غير المعرضة للمخاطر. قيود القيمة غير المعرضة للمخاطر ترتبط، ضمن أمور أخرى، بالمراكز والأحجام والتركيزات والحد الأقصى للخسائر المسموح بها وأجال الاستحقاق. القيمة المعرضة للمخاطر هي مفهوم قياس الخطر الذي يستخدم نماذج الاحصائيات بمستوى معين من الثقة وأقصى احتمال سلبي للتغير في القيمة السوقية للمحفظة لفترة زمنية محددة المدى والذي ينتج من التغيرات السلبية في المعدلات والأسعار. تضيف المجموعة إلى الحسابات اليومية للقيمة المعرضة للمخاطر اختبارات الضغط القصوى على المحفظة، التي تقيس تأثير التغيرات الشاذة الزائفة لمعدلات وأسعار السوق على قيم المحافظ السوقية. وجدير بالذكر ان القيمة المعرضة للمخاطر ليست قياساً تاماً لحدود مخاطر السوق، وان هناك خسائر زائدة على مبالغ القيمة المعرضة للمخاطر سوف تحصل من فترة لأخرى. وتم تبيان تركيبة سندات الدين والأسهم في إيضاح ٨ وتحليل أدوات المشتقات المالية للقيمة المعرضة للمخاطر بعقود الصرف الأجنبي وعقود المتاجرة للمشتقات في إيضاح ٣٠.

٢٦. إدارة المخاطر (تتمة)

(ب) مخاطر السوق (تتمة)

القيمة المعرضة للمخاطر لكل نوع من الخطر لمراكز المتاجرة للمجموعة كما حسبت تمثيلاً مع الأسس المبينة في إيضاح ٣٣ كانت كما يلي:

٢٠٠٨				٢٠٠٩				
الحد الأدنى	الحد الأعلى	المتوسط	٢٠٠٨/١٢/٣١	الحد الأدنى	الحد الأعلى	المتوسط	٢٠٠٩/١٢/٣١	
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	
١,١	٢,٦	١,٦	١,٤	٠,١	١,٤	٠,٤	٠,١	خطر معدل الفائدة
-	٠,٩	٠,٢	-	-	٠,٢	٠,١	-	خطر الصرف الاجنبي
٣,٨	٧,٦	٥,٨	٣,٨	٠,٦	٤,٠	٢,٣	٠,٦	خطر السهم
٤,٦	٩,٧	٧,١	٤,٦	٠,٦	٤,٩	٢,٥	٠,٦	اجمالي المخاطر الموزعة

- **مخاطر السوق غير المرتبطة بالمتاجرة:** ينشأ خطر معدلات الفائدة في الميزانية العمومية للمجموعة نتيجة لعدم التوافق في إعادة تسعير الأصول والخصوم ذات الحساسية لمعدلات الفائدة. يدار خطر معدلات الفائدة المتعلقة بهذه الأصول والخصوم من خلال حدود القيمة المعرضة للمخاطر وباستخدام نماذج لتقييم حساسية الإيرادات للتغيرات في معدلات الفائدة. يبين إيضاح ٢٩ عرض إعادة تسعير أصول وخصوم المجموعة. إن المجموعة معرضة لتأثير التغيرات في هامش الربح للائتمان على القيم العادلة لسندات الدين المتوفرة للبيع. تسجل الحركات في القيمة العادلة لسندات الدين المتوفرة للبيع في حقوق الملكية. تتم إدارة مخاطر هامش ربح للائتمان ضمن حدود القيمة المعرضة وباستخدام نماذج لتقييم حساسية التغيرات في حقوق الملكية إلى الحركات في هامش الربح للائتمان. وفقاً لسندات الدين المتوفرة للبيع المحتفظ بها كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩، أي زيادة بمقدار نقطة واحدة في هامش الربح للائتمان قد يولد نقصان بمقدار ٠,٥ مليون دولار أمريكي في القيمة العادلة (٢٠٠٨: ٠,٦ مليون دولار أمريكي). لا تحتفظ المجموعة بمراكز مالية مهمة مفتوحة للصرف الأجنبي بغرض غير المتاجر. تفاصيل استثمارات الأسهم المتوفرة للبيع موضحة في إيضاح ٩. بوجه عام، إن سياسة المجموعة هي التوفيق ما بين الأصول والخصوم المالية في نفس العملة أو تخفيف مخاطر العملة من خلال استخدام مقايضات العملة. تفاصيل المراكز المالية الهامة المفتوحة لعقود الصرف الأجنبي مبينة في إيضاح ٣٠ (هـ).

إن مخاطر السوق الرئيسية المتعلقة بالأنشطة غير المرتبطة بالمتاجرة التي تولت المجموعة تنفيذها والمخاطر المرتبطة بهذه الأنشطة وأنواع الأدوات والمشتقات المالية المستخدمة لإدارة وتخفيف هذه المخاطر ملخصة كما يلي:

التشاطر	الخطر	طرق تخفيف الخطر
إدارة العوائد من الأصول ذات المعدلات المتغيرة الممولة بواسطة رأسمال المساهمين	تقلل من الربحية نتيجة انخفاض في معدلات الفائدة القصيرة الأجل	استلام مقايضات معدلات فائدة ثابتة
الأصول ذات المعدلات الثابتة الممولة من قبل الخصوم ذات المعدلات العائمة	تأثير زيادة معدلات الفائدة القصيرة الأجل	دفع فائدة بمعدل ثابت مقايض
الاستثمار في أصول مقيمة بعملات أجنبية	تأثير زيادة قوة الدولار الأمريكي على العملات الأخرى	مقايضات العملة
الأرباح المحصلة من عقود الصرف الأجنبي	تأثير زيادة قوة الدولار الأمريكي على العملات الأخرى	عقود العملات الأجنبية الآجلة وشراء عقود خيارات العملات

إيضاحات حول البيانات المالية (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

٢٦. إدارة المخاطر (تتمة)

ج) مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي مخاطر عدم القدرة على الحصول على الأموال اللازمة للوفاء بالتزامات المجموعة عند حلول أجلها.

صممت سياسات إدارة مخاطر السيولة لتتكفل بتوفير الأموال في جميع الأوقات للوفاء بمتطلبات التمويل اللازمة لعمليات المجموعة حتى في الظروف الصعبة. أما في الأوضاع العادية فتهدف هذه السياسات إلى ضمان توفير الأموال الكافية ليس لمقابلة الالتزامات الجارية فحسب بل إلى تسهيل فرص التوسع في الأعمال. ويجري تحقيق هذه الأهداف من خلال استخدام مجموعة من الضوابط التي تكفل للمجموعة تدبير التمويل دون التعرض للالتزامات من شأنها زيادة التكاليف الناتجة عن تسييل الأموال أو تقديم أسعار أعلى من أجل الحصول على الودائع. تطبق المجموعة عدداً من الضوابط تهدف في الأمد القصير إلى تحقيق التوازن المطلوب في التدفقات النقدية المستقبلية المتعلقة باستحقاق الأصول والخصوم. وتوفر ضوابط السيولة كذلك فرصة الاحتفاظ بقدر كافٍ من الأصول السائلة والجاهزة للتسييل علاوة على قاعدة من الودائع المتنوعة من حيث أجل الاستحقاق والجهات المودعة.

تتم إدارة السيولة وتوفير الأموال بالأساس في مؤسسات موزعة في عدة مناطق جغرافية للمجموعة ضمن الحدود الموضوعية والمقرة من قبل مجلس الإدارة. إن هذه الحدود تأخذ في الاعتبار عمق وسيولة السوق الذي تعمل فيه المؤسسات. إن السياسة العامة للمجموعة هي أن تكون كل مؤسسة جغرافية مكتفية ذاتياً فيما يتعلق بتمويل عملياتها الخاصة.

سياسات المجموعة لإدارة السيولة تتضمن الآتي:

- مراقبة (١) التدفقات النقدية التعاقدية مقابل الحدود المقررة، و (٢) مستوى الأصول السائلة والمتوفرة في الظروف الصعبة.
 - مراقبة معدلات سيولة الميزانية العمومية.
 - مراقبة مصادر التمويل وذلك للتأكد من أن هذا التمويل مستمد من مصدر موارد متنوع.
 - مراقبة تركيزات المودعين لكي يتم تجنب الاعتماد المفرط على مودعين أفراد.
 - المحافظة على مستوى مرض لتمويلات الأجل.
 - المحافظة على خطط السيولة وخطط التمويل الطارئة. تتعرف هذه الخطط على مؤشرات الظروف الصعبة وتصف الحلول التي يجب ان تؤخذ في الحالات الاعتيادية والأزمات الأخرى بينما تقلل من الأثر العكسي على عمليات المجموعة في المدى الطويل.
- قامت المجموعة بوضع حدود تقييد حجم الأصول المستحقة في المدى القصير. يتم مراقبة مواعيد استحقاق التدفقات النقدية المستقبلية مقابل الحدود المقررة بشكل يومي عن طريق عملية مستقلة لإدارة المخاطر.
- يتم مراقبة التدفقات النقدية مقابل الحدود المطبقة على كل من التدفقات النقدية اليومية والمتراكمة التي حدثت في مدة ١٤ يوماً. إن تحليل التدفقات النقدية يتم مراقبته بشكل أسبوعي من قبل لجنة الأصول والخصوم.
- تشكل ودائع العملاء جزءاً هاماً من تمويل المجموعة. تعطي المجموعة اهتماماً كبيراً للمحافظة على استقرار كل من ودائع العملاء وودائع البنوك. إن استقرار الودائع يعتمد على المحافظة على الثقة في القوة المالية والشفافية الحالية للمجموعة.
- مواعيد الاستحقاق للأصول وللخصوم مبينة في إيضاح ٢٨. يتم تحليل سندات الدين المتوفرة للبيع حسب درجات التصنيف في إيضاح ٢٦ (أ).

د) مخاطر التشغيل

مخاطر التشغيل هي مخاطر الخسارة غير المتوقعة الناتجة عن عدم كفاءة أو اخفاق أنظمة الرقابة الداخلية أو الاجراءات، وتعطل الأجهزة، والاحتيايل، والاضطراب في سير الأعمال، وعدم الالتزام بالارشادات، والأخطاء البشرية، والأخطاء الإدارية أو عدم كفاية الموظفين.

تم تطوير هيكل وطريقة لتحديد وضبط مخاطر التشغيل المتعددة. في الوقت الذي لا يمكن فيه الحيلولة دون وقوع مخاطر التشغيل كلية، إلا انه يمكن إدارتها وتخفيفها عن طريق وجود بنية تحتية مناسبة وضوابط وأنظمة واجراءات وأشخاص أكفاء متدربين في جميع أقسام وإدارات المجموعة. وهناك إدارة قوية للتدقيق الداخلي تقوم بتقييم مستقل ومنظم للبيئة الرقابية لجميع مناطق المخاطر التي تم تحديدها. وتتوفر أيضاً ترتيبات مختبرة جيداً لسيناريوهات الطوارئ لدعم العمليات في حالات الطوارئ المختلفة.

٢٦. إدارة المخاطر (تتمة)

هـ) إدارة رأس المال

يقوم مصرف البحرين المركزي، الجهة التنظيمية الرئيسية للمجموعة، بوضع ومراقبة متطلبات رأس المال للمجموعة بشكل إجمالي. الشركة الأم وعملياتها المصرفية المستقلة ترافق من قبل الجهات التنظيمية المحلية. كما مشار إليه بالتفصيل في إيضاح ٢٣ تبنت المجموعة إطار ملاءة رأس المال بازل ٢ بدءاً من ١ يناير ٢٠٠٨.

عند تطبيق متطلبات رأس المال الحالية، يتطلب مصرف البحرين المركزي من المجموعة الحفاظ على حد أدنى من نسبة رأس المال الى إجمالي الأصول الموزونة بالمخاطر. يفرض مصرف البحرين المركزي نسبة ١٢٪ فيما يخص نسبة مخاطر الأصول مقارنة مع ٨٪ كحد أدنى المفروضة من قبل لجنة بازل لمراقبة البنوك. تقوم المجموعة بحساب متطلبات رأس المال لاغراض مخاطر السوق العامة في محافظها التجارية باستخدام نموذج القيمة المعرضة للخطر وتستخدم كذلك النموذج الموصى به من قبل مصرف البحرين المركزي لتحديد المخاطر الموزونة للائتمان والسوق المحددة. تقوم المجموعة باحتساب مخاطر التشغيل بتطبيق معاملة الفا حسب متطلبات مصرف البحرين المركزي على معدل إجمالي إيرادات المجموعة للثلاث سنوات المالية الماضية.

يمكن أن يحلل رأس المال التنظيمي للمجموعة الى فئتين:

- الفئة الأولى: تشمل رأس المال الصادر وعلاوة رأس المال والأرباح المستقبلية والاحتياطيات بعد التعديل ليستثنى منه أرباح وخسائر إعادة القياس بالقيمة العادلة للأوراق المالية المتوفرة للبيع ومعاملات مشتقات تحوط التدفق النقدي باستثناء الخسائر غير المحققة الناتجة من إعادة القياس بالقيمة العادلة لأوراق مالية رأسمالية متداولة ومصنفة كأوراق مالية متوفرة للبيع.

- الفئة الثانية: تشمل قروضاً ثانوية لأجل مؤهلة ومخصصات انخفاض القيمة و٤٥٪ من الأرباح غير المحققة من إعادة القياس بالقيمة العادلة لأوراق مالية متداولة صنف كأوراق مالية متوفرة للبيع.

يطبق مصرف البحرين المركزي عدة حدود لعناصر قاعدة رأس المال. لا يتجاوز مبلغ الأوراق المالية من الفئة الأولى ١٥٪ من مجموع الفئة الأولى. لا يتجاوز رأس المال المؤهل من الفئة الثانية رأسمال الفئة الأولى ولا يتجاوز مبلغ التموليات الثانوية لأجل ٥٠٪ من رأسمال الفئة الأولى. هناك قيود على احتياطي الهبوط في القيمة الجماعي الذي يمكن ان يحتسب ضمن الفئة الثانية. يجب ان لا يتجاوز احتياطي الهبوط في القيمة الجماعي ٢٥, ١٪ من مجموع مخاطر الأصول الموزونة.

يتم تصنيف مخاطر المجموعة إما كمخاطر المتاجرة أو كمخاطر العمليات البنكية، وتحدد مخاطر الأصول الموزونة حسب متطلبات محددة لتعكس مستويات مخاطر مختلفة مرتبطة بالأصول وبنود غير مضمنة في الميزانية العمومية.

تقوم سياسة المجموعة على اساس الحفاظ على قاعدة رأس مال قوية لحماية المستثمرين والدائنين، ولتيل ثقة السوق ومساندة التطورات التجارية المستقبلية. لم يغفل البنك اثر مستوى رأس المال على مردود المستثمرين وكذلك الحفاظ على توازن بين المردود العالي الممكن تحقيقه مع زيادة نسبة الخصوم لرأس المال والمزايا والامان من جراء الحفاظ على رأسمال قوي. تدير المجموعة تركيبة رأس المال بإجراء تعديلات عليه مع الاخذ في الاعتبار الظروف الاقتصادية وخطتها الاستراتيجية. يمكن تعديل تركيبة رأس المال من خلال نسبة توزيع أرباح وإصدار اسهم جديدة وتمويلات ثانوية لأجل وأوراق مالية رأسمالية للفئة الأولى من رأس المال.

قامت المجموعة وكل من وحداتها المستقلة بالالتزام بكل متطلبات رأس المال الخارجية خلال السنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ و ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨.

لا يوجد تغير كبير في إدارة المجموعة لرأس المال خلال السنوات المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ و ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨.

تم احتساب الملاءة المالية وفقاً لإرشادات لجنة بازل كما هو مبين في الإيضاح رقم ٢٣.

إيضاحات حول البيانات المالية (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

٢٧. التوزيع الجغرافي لمخاطر الأصول

٢٠٠٨/١٢/٣١		٢٠٠٩/١٢/٣١		الإيداعات والأصول السائلة الأخرى	
المجموع	المجموع	عناصر	القروض والسلفيات	الأوراق المالية	الأوراق المالية
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	إئتمان محتملة مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
٢٢٢٧٢,٧	١٣٥١١,٩	١٦٠٩,٦	٨٨١٠,٩	١٣٣٨,٧	١٧٥٢,٧
٥٤٣,٩	٤٥٢,٨	١٢٢,٣	٢٣٣,٦	٤٢,٩	٥٤,٠
٤٠٤٠,٠	٢٥٧١,١	٢٤١,٧	٢٣٨,٩	٦٣,٠	٢٠٢٧,٥
١٠٩٠,٦	١٢٩٩,٥	١٨٦,٨	٠,٢	٥٨٢,٥	٥٣٠,٠
٢٦٢,٤	٣٠٠,٨	-	١٤,٥	٤١,٢	٢٤٥,١
٢٨٢٠٩,٦	١٨١٣٦,١	٢١٦٠,٤	٩٢٩٨,١	٢٠٦٨,٣	٤٦٠٩,٣

- دول مجلس التعاون الخليجي
- الدول الأخرى في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
- أوروبا
- أمريكا الشمالية
- آسيا

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩، بلغ مركز المخاطر على عملاء وأطراف في دول مجلس التعاون الخليجي ٧٤,٥٪ (٢٠٠٨: ٧٩,٠٪) من إجمالي المخاطر. تعكس محفظة مخاطر الأصول تمرکز استراتيجيية المجموعة على الأنشطة البنكية التجارية في دول مجلس التعاون الخليجي. يوضح الإيضاح ٣٠ تحليلاً للمشتقات المالية وأدوات الصرف الأجنبي.

٢٨. توزيع استحقاق الأصول والخصوم

كان توزيع استحقاق الأصول والخصوم المبني على الفترة المتبقية لتواريخ الاستحقاق التعاقدية على النحو التالي:

المجموع	أكثر من ٥ سنوات	٤ و ٥ سنتين	٢ و ٣ سنتين	٤ شهور إلى سنة	خلال ٣ شهور
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
٥٠٨,٢	-	-	-	١,٠	٥٠٧,٢
٤١٠١,١	-	-	-	-	٤١٠١,١
٥٠,٢	-	-	-	-	٥٠,٢
٢٠١٨,١	٦٢٢,٢	٢٨٨,١	٧٢٤,٥	٢١٨,٠	١٦٥,٣
٩٢٩٨,١	٢٢٧٧,٨	١١٠٥,٠	٢٣٠١,٦	١٥٨٢,٢	٢٠٣١,٥
٢٣٢,٠	٤٢,٩	٣,١	٥,٦	٢٣,٦	١٥٦,٨
١٦٢٠٧,٧	٢٩٤٢,٩	١٣٩٦,٢	٣٠٣١,٧	١٨٢٤,٨	٧٠١٢,١
١٠٠٤٩,٥	-	-	٨,٤	١٢١٦,٣	٨٨٢٤,٨
٥٦٥,٠	-	-	-	-	٥٦٥,٠
٢٩٤,٩	١٨,٩	٩,٥	٣٢,٥	٥٩,٤	١٧٤,٦
٣٥١٨,٩	٥١١,٠	-	٢١٤٣,٣	٨٦٤,٦	-
١٧٧٩,٤	١٧٧٩,٤	-	-	-	-
١٦٢٠٧,٧	٢٣٠٩,٣	٩,٥	٢١٨٤,٢	٢١٤٠,٣	٩٥٦٤,٤
٢٥٠٣٣,٥	٣٤٢٨,٠	١٩١٦,٤	٣٥٦٦,٧	٣٠٣٧,٢	١٣٠٨٥,٢
٢٥٠٣٣,٥	٢٥١٠,١	١٢٥٥,٤	٩٨٨,٨	٢٠٢٦,١	١٨٢٥٣,١

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩
نقد وأصول سائلة أخرى
ودائع لدى البنوك
أوراق مالية متداولة
أوراق مالية استثمارية
قروض وسلفيات
أصول أخرى
مجموع الأصول

ودائع من الغير
أوراق مالية مبيعة بموجب اتفاقيات إعادة الشراء
خصوم أخرى
تمويل لأجل
حقوق الملكية
إجمالي الخصوم وحقوق الملكية

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨
مجموع الأصول
الخصوم وحقوق الملكية

٢٨. توزيع استحقاق الأصول والخصوم (تتمة)

إن توزيع استحقاق الأصول والخصوم مبني على ترتيبات السداد التعاقدية، ولذلك لم يؤخذ في الاعتبار الإستحقاق الفعلي للودائع المشار إليه في سجلات الودائع المحتفظ بها لدى المجموعة. مراقبة السيولة الرسمية تقوم على تواريخ إستحقاق الأصل والالتزام المتفق عليها تعاقدياً.

كان توزيع إستحقاق الأصول والخصوم المبني على الفترة المتبقية لتواريخ الاستحقاق التعاقدية على النحو التالي:

أكثر من ٥ سنوات مليون دولار أمريكي	السنين ٥ و ٤ مليون دولار أمريكي	السنين ٣ و ٢ مليون دولار أمريكي	٤ شهور إلى سنة مليون دولار أمريكي	خلال ٣ شهور مليون دولار أمريكي	
					في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩
-	-	٩,٢	١٢٣٦,٢	٨٨٥٤,١	ودائع من الغير
-	-	-	-	٥٧٣,٥	أوراق مالية مبيعة بموجب اتفاقيات
٥٤٤,٧	٥٥,٠	٢٢٥٦,٠	٨٨٦,٣	٢١,٦	إعادة الشراء
					تمويل لأجل
					الأدوات المالية المشتقة:
٢١٠,٤	١٤٥,٦	١٨٩,٥	٨٨,٤	٦٦,١	- مطلوبات تعاقدية مستحقة
(٢١٢,٨)	(١٤٦,٨)	(١٦٧,٩)	(٥٧,٦)	(١٠,٥)	- مبالغ الذمم الدائنة التعاقدية
٥٤٢,٣	٥٣,٨	٢٢٨٦,٨	٢١٥٣,٣	٩٥٠٤,٨	إجمالي الخصوم المالية غير المخصومة
					في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨
-	٤,٨	١٦,٣	١٥٠٢,٥	١٧٠٥٠,٣	ودائع من الغير
-	-	-	٢٢٥,٣	١٠٤٤,١	أوراق مالية مبيعة بموجب
٥٩٦,٣	١٢٧٣,١	١٠٢٠,٧	٣١٠,٢	٥٩,٢	اتفاقيات إعادة الشراء
					تمويل لأجل
					الأدوات المالية المشتقة:
٢١٤,٣	١٦٣,٧	٢٩٣,٢	١٨٣,٣	١١٦,٠	- مطلوبات تعاقدية مستحقة
(١٩٣,٠)	(١٤٩,٤)	(٢٢٨,٤)	(١٣٧,٧)	(٥٢,٠)	- مبالغ الذمم الدائنة التعاقدية
٦١٧,٦	١٢٩٢,٢	١١٠١,٨	٢٠٨٣,٦	١٨٢١٧,٦	إجمالي الخصوم المالية غير المخصومة

معلومات الشروط التعاقدية لارتباطات القروض الإجمالية المسحوبة مبينة في إيضاح ٣١.

الأرقام في الجدول أعلاه لا تتفق مباشرة مع المبالغ المسجلة في الميزانية العمومية الموحدة لأنها تتضمن التدفقات النقدية على أساس غير مخصص لكل من أصل المبلغ وتلك المرتبطة بكيون المستقبل ومدفوعات الفوائد. الكيون ومدفوعات الفوائد للفترة التي لم يتم تعيين معدل الفائدة لها تم احتسابها على أساس المعدلات الآجلة السائدة في تاريخ الميزانية العمومية.

الخصوم المحتفظ بها لغرض المتاجرة (أوراق مالية مبيعة لم يتم شراؤها بعد) لم تدرج في الجدول أعلاه لأنها محتفظ بها لفترات قصيرة.

تحليل استحقاق الأدوات المشتقة والصرف الأجنبي المبني على القيمة النظرية مبينة في إيضاح ٣٠ (ج).

إيضاحات حول البيانات المالية (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

٢٩. مخاطر معدلات الفائدة

كان توزيع إعادة التسعير ومعدلات الفائدة الفعلية لمختلف فئات الأصول والخصوم على النحو التالي:

المجموع	حسابات ليس عليها فوائد	أكثر من سنة	الشهور ٧ إلى ١٢	الشهور ٤ إلى ٦	خلال ٣ شهور	
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	
٥٠٨,٢	-	-	-	٢٧,٦	٤٨٠,٦	في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩
٤١٠١,١	-	-	-	-	٤١٠١,١	نقد وأصول سائلة أخرى
٥٠,٢	٥٠,٢	-	-	-	-	ودائع لدى البنوك
١٥١,٥	-	١٥١,٥	-	-	-	أوراق مالية متداولة
١٦٩٥,٠	(٣٠,٣)	-	-	٥٢,٦	١٦٧٢,٧	أوراق مالية متوفرة للبيع:
١٧١,٦	١٧١,٦	-	-	-	-	- المعدل الثابت
٩٢٩٨,١	(٢٤٠,٠)	١٥,٢	٦٠,٤	١٧٠٦,٦	٧٧٥٥,٩	- المعدل العائم
٢٣٢,٠	٢٣٢,٠	-	-	-	-	- أسهم ومساهمات في صناديق
١٦٢٠٧,٧	١٨٣,٥	١٦٦,٧	٦٠,٤	١٧٨٦,٨	١٤٠١٠,٣	قروض وسلفيات
١٠٠٤٩,٥	-	٤,٠	٥٥٩,٢	٦٦٣,٦	٨٨٢٢,٧	أصول أخرى
٥٦٥,٠	-	-	-	-	٥٦٥,٠	مجموع الأصول
٢٩٤,٩	٢٩٤,٩	-	-	-	-	ودائع من الغير
٣٥١٨,٩	-	-	٥٠,٠	١٢٦٠,٠	٢٢٠٨,٩	أوراق مالية مبيعة بموجب
١٧٧٩,٤	١٧٧٩,٤	-	-	-	-	اتفاقيات إعادة الشراء
١٦٢٠٧,٧	٢٠٧٤,٣	٤,٠	٦٠٩,٢	١٩٢٣,٦	١١٥٩٦,٦	خصوم أخرى
-	(١٨٩٠,٨)	١٦٢,٧	(٥٤٨,٨)	(١٣٦,٨)	٢٤١٣,٧	تمويل لأجل
-	-	١٨٩٠,٨	١٧٢٨,١	٢٢٧٦,٩	٢٤١٣,٧	حقوق الملكية
-	-	١٨٩٠,٨	١٧٢٨,١	٢٢٧٦,٩	٢٤١٣,٧	الخصوم وحقوق الملكية
-	(١٨٩٠,٨)	١٦٢,٧	(٥٤٨,٨)	(١٣٦,٨)	٢٤١٣,٧	فجوة الاستجابة لمعدلات الفائدة
-	-	١٨٩٠,٨	١٧٢٨,١	٢٢٧٦,٩	٢٤١٣,٧	الفجوة المتراكمة للاستجابة
-	-	١٨٤٨,٤	١٣٨١,٦	١٣٧٦,٧	(٦٩,٣)	معدلات الفائدة
-	-	١٨٤٨,٤	١٣٨١,٦	١٣٧٦,٧	(٦٩,٣)	معدلات الفائدة

إن توزيع إعادة التسعير مبني على الفترة المتبقية حتى التاريخ التالي لإعادة تسعير الفوائد. ويشتمل توزيع إعادة تسعير الودائع على أثر مقايضات معدلات الفائدة المستخدمة لتثبيت عائد على استثمار صافي رأس المال الحر للمجموعة. ضُمنت مشتقات الأدوات المالية التي استخدمت لأغراض إدارة الأصول والخصوم لتغطية مخاطر التزامات معدلات الفائدة في توزيع إعادة تسعير الأصول والخصوم المتعلقة بها. يتم خصم مخصص القروض غير المحدد من الأصول التي لا يحتسب عليها فوائد.

يعاد تسعير معظم أصول وخصوم المجموعة خلال سنة واحدة، لذلك يظل التعرض لمخاطر أسعار الفائدة محدوداً. إن مخاطر معدلات الفائدة الرئيسي لفترة ما بعد سنة واحدة كما هو مبين في توزيع إعادة تسعير الأصول والخصوم، يمثل استثمار صافي رأس المال المتاح للمجموعة في أوراق مالية حكومية ذات أسعار فائدة ثابتة وعقود مبادلة أسعار الفائدة الثابتة المستلمة. وقد بلغ الأجل المعدل لهذه الأوراق المالية ذات الفائدة الثابتة وعقود مبادلة أسعار الفائدة في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ نسبة ٣,٥٥٪. يمثل الأجل المعدل التغير النسبي المتبقي في قيمة المحفظة الناتج عن التغير في العائد بمقدار ١٠٠ نقطة أساس، وبشكل أكثر تحديداً فإن قيمة السعر لنقطة الأساس الواحدة من عقود مبادلة أسعار الفائدة ولسندات ذات فائدة ثابتة كان ٥٤٠٠٠ دولار أمريكي.

إيضاحات حول البيانات المالية (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

٣٠. الأدوات المالية المشتقة وأدوات الصرف الأجنبي (تتمة)

تتمثل المعاملات الرئيسية للمشتقات المتعلقة بالأسهم للمجموعة في عقود خيارات الأسهم و وحدات مؤشرات الاسهم. يوفر خيار الأسهم للمشتري حق الاختيار، دون الالتزام، إما في شراء أو بيع سهم معين أو وحدات مؤشرمعين بسعر معين في أو قبل تاريخ مستقبلي معين.

تقوم المجموعة بشراء وبيع حماية لمخاطر الائتمان من خلال مقايضات عجز تسديد الائتمان. توفر مقايضات عجز تسديد الائتمان حماية ضد انخفاض في قيمة أصل مرجعي نتيجة لأحداث ائتمانية كعدم القدرة على السداد أو الإفلاس. وتشبه في تركيبها عقود الخيار حيث يدفع المشتري عمولة إلى بائع مقايضات عجز تسديد الائتمان مقابل الحصول على مبالغ متعلقة بتذبذب في قيمة الأصل المرجعي. تصنف المجموعة مقايضات عجز تسديد الائتمان المشتراة بالأساس لغرض تغطية مخاطر الائتمان ضمن محفظة الأوراق المالية المتداولة كأدوات مالية مشتقة. تصنف مقايضات عجز تسديد الائتمان المباعة كبدايل الائتمان المباشر ضمن الأدوات المالية المتعلقة بالائتمان.

تتعامل المجموعة كذلك في منتجات المشتقات الأخرى بما فيها صفقات التبادل التامة لحماية الصفقات التجارية.

(أ) توزيع المنتجات

يلخص الجدول التالي إجمالي المبالغ الافتراضية والمعرضة لمخاطر الائتمان المتعلقة بمشتقات عقود الصرف الأجنبي وأسعار الفائدة:

المبالغ المعرضة لمخاطر الائتمان مليون دولار أمريكي	المجموع مليون دولار أمريكي	المبالغ الافتراضية	
		تغطية المخاطر مليون دولار أمريكي	المتاجرة مليون دولار أمريكي
			في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩
			عقود الصرف الأجنبي:
			عقود فورية وأجلة ومستقبلية لم تستحق
٩,٥	٣٣١٠,٤	٢٨٩٠,٩	٤١٩,٥
			عقود أسعار الفائدة:
			عقود مقايضات أسعار الفائدة
٦٧,٨	٣٦٣٦,٦	١١٣١,٥	٢٥٠٥,١
			عقود مالية مستقبلية
١,٠	١٨١,٦	١٨١,٦	-
			عقود خيارات وتغطية الحد الأعلى والأدنى لأسعار الفائدة مشتراة
٠,٢	٢٤,٣	-	٢٤,٣
			عقود خيارات وتغطية الحد الأعلى والأدنى لأسعار الفائدة مباعة
-	٢٤,٣	-	٢٤,٣
٦٩,٠	٣٨٦٦,٨	١٣١٣,١	٢٥٥٣,٧
			عقود الائتمان:
			عقود حماية مباعة
-	٣٩,٠	-	٣٩,٠
٧٨,٥	٧٢١٦,٢	٤٢٠٤,٠	٣٠١٢,٢
			المجموع
			في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨
١٩٩,٣	٩٧١٠,٨	٥٦٢٣,٦	٤٠٨٧,٢

لا توجد مخاطر إئتمان تتعلق بعقود الخيارات وعقود تغطية الحد الأعلى والأدنى لأسعار الفائدة المباعة حيث أنها تمثل التزامات على المجموعة.

القيمة المعرضة لمخاطر الصرف الأجنبي وعقود مشتقات المتاجرة المتعلقة بأسعار الفائدة وعقود المشتقات المالية الائتمانية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ محللة في الجدول أعلاه واحتسبت وفقاً للأسس المبينة في إيضاح ٢٣ كانت لا شيء و ١,٠ مليون دولار ولا شيء على التوالي (٢٠٠٨: ٠,٢ مليون دولار و ٢,٠ مليون دولار و ١,٠ مليون دولار على التوالي). إن القيمة المعرضة للمخاطر عبارة عن مقياس لمقدار التعرض لمخاطر السوق وتبعاً لذلك فهو منفصل ومستقل عن التزامات مخاطر الائتمان المتمثلة في المبالغ المعرضة لخطر الائتمان في الجدول السابق.

٣٠. الأدوات المالية المشتقة وأدوات الصرف الأجنبي (تتمة)

(ب) تحليل الأطراف المقابلة

٢٠٠٨/١٢/٣١	٢٠٠٩/١٢/٣١	آخرين	البنوك	مبلغ مخاطر الائتمان
المجموع مليون دولار أمريكي	المجموع مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	
١٠٠,١	١٨,٩	-	١٨,٩	دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
٩٨,٨	٤٩,٦	٤٧,٢	٢,٤	دول مجلس التعاون الخليجي
٠,٤	١٠,٠	١٠,٠	-	دول أخرى
١٩٩,٣	٧٨,٥	٥٧,٢	٢١,٣	

تتركز مخاطر الائتمان في بنوك رئيسية متواجدة بدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وعملاء مرتبطين بدول مجلس التعاون الخليجي.

(ج) التوزيع حسب الاستحقاق

المجموع	أكثر من ٥ سنوات	السنوات ٤ و ٥	السنين ٣ و ٢	السنة الأولى	
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	
٣٣١٠,٤	-	-	-	٣٣١٠,٤	في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩
٣٨٦٦,٨	١٢٨٥,٠	٣٤٣,١	١٤١٤,١	٨٢٤,٦	عقود الصرف الأجنبي
٣٩,٠	٤,٠	٢٥,٠	١٠,٠	-	عقود أسعار الفائدة
٧٢١٦,٢	١٢٨٩,٠	٣٦٨,١	١٤٢٤,١	٤١٣٥,٠	عقود الائتمان
					المجموع
٩٧١٠,٨	١٢٥٧,٤	٩٧١,٧	١٠٨٨,٥	٦٣٩٣,٢	في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨
					المجموع

يغلب على معاملات المجموعة المتعلقة بالمشتقات المالية والصرف الأجنبي الطابع قصير الأجل. تمثل الصفقات التي تستحق لفترة تزيد على سنة إما صفقات أبرمت لمعادلة صفقات تجارية بالكامل أو صفقات صنت ومؤهلة لتغطية مخاطر التغييرات في القيمة العادلة ومخاطر التدفق النقدي.

(د) التوزيع حسب القيمة العادلة

٢٠٠٨/١٢/٣١	٢٠٠٩/١٢/٣١	قيمة عادلة	قيمة عادلة	
قيمة عادلة سالبة مليون دولار أمريكي	قيمة عادلة موجبة مليون دولار أمريكي	قيمة عادلة سالبة مليون دولار أمريكي	قيمة عادلة موجبة مليون دولار أمريكي	
(٧,٠)	٧,٠	(٤٤,٧)	٢,٢	مشتقات محتفظ بها للمتاجرة:
(٠,٣)	٠,٣	-	-	عقود الصرف الأجنبي الآجلة
(٨٦,٦)	٩٢,٠	(٥٣,٧)	٥٨,٣	خيارات الصرف الأجنبي
(٠,٣)	-	-	-	مقايضات أسعار الفائدة
(٩٤,٢)	٩٩,٣	(٩٨,٤)	٦٠,٥	عقود أسعار الفائدة المستقبلية
-	١٤,٢	-	-	مشتقات محتفظ بها كتغطية مخاطر القيمة العادلة:
(٧,٠)	-	-	٠,١	مقايضات أسعار الفائدة
(٧,٠)	١٤,٢	-	٠,١	عقود الصرف الأجنبي الآجلة
(٥٧,٧)	-	(٣٩,١)	-	مشتقات محتفظ بها كتغطية مخاطر التدفقات المالية:
(١٥٨,٩)	١١٣,٥	(١٣٧,٥)	٦٠,٦	مقايضات أسعار الفائدة
				صافي المبلغ المتضمن في الأصول الأخرى / (الخصوم الأخرى)

إيضاحات حول البيانات المالية (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

٣٠. الأدوات المالية المشتقة وأدوات الصرف الأجنبي (تتمة)

هـ) صافي المراكز المفتوحة ذات الأهمية

لم يكن هناك صافي مراكز مفتوحة ذات أهمية تذكر فيما يتعلق بعمليات المشتقات التجارية أو صرف العملات في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ أو في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨.

و) فاعلية تغطية المخاطر

الأرباح والخسائر المحسوبة في بيان الدخل الموحد المتعلقة بالقيمة العادلة لتغطية المخاطر كانت كما يلي:

٢٠٠٨	٢٠٠٩	
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	
(١٩,٦)	٢٧,٤	صافي الأرباح / (الخسائر) على أدوات تغطية المخاطر المشتقة
١٩,٦	(٢٧,٤)	صافي (الخسائر) / الأرباح على البنود المغطاة المتعلقة بالمخاطر المغطاة

لم يحتسب أي جزء غير فعال من معاملات تغطية مخاطر القيمة العادلة أو مخاطر التدفق النقدي في بيان الدخل الموحد للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ أو للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨. الفترة القصوى التي تغطي المجموعة تعرضها لتدفقات النقد المستقبلية المتقلبة للصفقات المتوقعة كانت كما يلي:

٢٠٠٨/١٢/٣١	٢٠٠٩/١٢/٣١	
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	
٧٥,٠	-	السنة الأولى
٢٠٠,٠	-	السنة الثانية والثالثة
١٠٠,٠	-	السنة الرابعة والخامسة

لم يتم تصفية معاملات تغطية مخاطر التدفق النقدي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨ في السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ بسبب توقعات معدل الفائدة. يتم إدراك الأرباح المحققة في بيان الدخل الموحد على فترات المعاملات حتى عام ٢٠١٤.

٣١. الأدوات المالية المرتبطة بالإئتمان

تشتمل الأدوات المالية المرتبطة بالإئتمان على إلتزامات بتقديم قروض وخطابات ضمان وإئتمان تحت الطلب، وهي مصممة للوفاء بالإحتياجات المالية للعملاء. إن مخاطر الإئتمان لهذه الصفقات عموماً تقل عن المبالغ المتعاقد عليها. ويظهر الجدول التالي المبالغ الإفتراضية الأساسية لعناصر الإئتمان المحتملة ومخاطر الإلتزام الموزونة لكل منها محسوبة وفق توجيهات ملاءة رأس المال الصادرة عن لجنة بازل للإشراف على البنوك.

	٢٠٠٨/١٢/٣١	٢٠٠٩/١٢/٣١	
مخاطر الإلتزام الموزونة	المبلغ الأساسي الافتراضي مليون دولار أمريكي	مخاطر الإلتزام الموزونة مليون دولار أمريكي	المبلغ الأساسي الافتراضي مليون دولار أمريكي
	٢٨٣,٦	١٦١,٤	بدائل الإئتمان المباشر
	٤٤٠,٠	٣٢٢,٤	عناصر محتملة مرتبطة بالمعاملات
	٨٩,٩	٤٨,٣	التزامات محتملة مرتبطة بالتجارة ذاتية التسبيل وقصيرة الأجل
	٧٨٢,٨	٤٥٠,٢	إلتزامات وتشمل قروض غير مسجوبة وإلتزامات إكتتاب لإصدار سندات وتسهيلات مدورة
	١٥٩٦,٣	٩٨٢,٣	

يمكن سحب الإلتزامات حسب الطلب.

إن بدائل الإئتمان المباشر اشتملت في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ على ضمانات مالية قيمتها ١٢٨,٥ مليون دولار أمريكي (٢٠٠٨: ١٥٦,٥ مليون دولار أمريكي). يمكن سحب الضمانات المالية عند الطلب.

إن الأدوات المالية ذات الصلة بالإئتمان تسجل بقيمتها الإجمالية قبل تطبيق معايير تخفيض المخاطر، مثل الضمانات النقدية والتعويضات. في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ بلغ حجم هذه الضمانات والضمانات الأخرى عالية الجودة المتعلقة بالأدوات المالية ذات الصلة بالإئتمان ١,١٥٠ مليون دولار أمريكي (٢٠٠٨: ٤٣٣,٨ مليون دولار أمريكي).

٣٢. الإلتزامات المحتملة

قضايا أمام المحكمة

هناك عدد من القضايا متعلقة بالبنك والشركات التابعة له تنظر أمام المحاكم في مناطق مختلفة. هذه القضايا مرتبطة بمطالبات من قبل وعلى شركات المجموعة نتجت ضمن أعمالها الاعتيادية. بعد مراجعة المطالبات المعلقة ضد شركات المجموعة وبناءً على مشورة المستشارين القانونيين بهذا الخصوص، يرى مجلس إدارة البنك أن نتائج تلك المطالبات سوف لن يكون لها تأثير جوهري على المركز المالي للمجموعة.

٣٣. ملاءة رأس المال

أصبحت إرشادات مصرف البحرين المركزي عن بازل ٢ سارية المفعول من ١ يناير ٢٠٠٨ كإطار عام على تنفيذ لجنة بازل للإشراف على البنوك (لجنة بازل) بازل ٢ إطار ملاءة رأس المال للبنوك المؤسسة في مملكة البحرين.

إيضاحات حول البيانات المالية (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

٣٣. ملاءة رأس المال (تتمة)

كانت نسبة مخاطر الأصول التي احتسبت وفقاً لإرشادات مصرف البحرين المركزي عبر بازل ٢:

٢٠٠٨/١٢/٣١	٢٠٠٩/١٢/٣١
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
١٩٢٥,٥	١٧٧٩,٤
٥٩,٩	٥٣,٤
١٩٨٥,٤	١٨٣٢,٨
٥٥٠,٠	٥١١,٠
١٩٨,٧	١٣٩,٤
١٣,٨	٥,٧
٧٦٢,٥	٦٥٦,١
٢٧٤٧,٩	٢٤٨٨,٩ (أ)

قاعدة رأس المال التنظيمي

الفئة الأولى لرأس المال
إجمالي حقوق الملكية
تسوية لاستبعاد صافي خسائر القيمة العادلة
الفئة الأولى لرأس المال

الفئة الثانية لرأس المال
تمويلات ثانوية لأجل
مخصص قروض غير محدد خاضع لحد ٢٥٪، تعرضات المخاطر الموزونة
الأرباح غير المحققة للقيمة العادلة للأدوات المالية الاستثمارية
الفئة الثانية لرأس المال
مجموع قاعدة رأس المال النظامية

مخاطر الإلتزام الموزونة

٢٠٠٨/١٢/٣١	٢٠٠٩/١٢/٣١
المبلغ الأصلي الاقتراضي مليون دولار أمريكي	المبلغ الأصلي الاقتراضي مليون دولار أمريكي
٥٠,٥	٥٠٨,٢
٧٩٨,٧	٤١٠١,١
-	-
١١٦٧,١	٢٠١٨,١
١٠٦٣٧,٧	٩٢٩٨,١
٣٤٣,٢	٢٣٢,٠
١٢٩٩٧,٢	٩٤٧٨,٧
١٥٩٧,٣	٢١٦٠,٤
٢٧,٤	٣٣١٠,٤
٣,١	٣٩٠٥,٨
٧٩,٧	-
١٧٠٧,٥	٩٩٥,٩
١٤٧٠٤,٧	١٠٤٧٤,٦
٣١٤,٧	٤١,٥
٢٦٦,٩	٨٢,٨
٥٨١,٦	١٢٤,٣
٦٠٧,٩	٥٥٠,٥
١٥٨٩٤,٢	١١١٤٩,٤ (ب)
٪١٧,٣	٪٢٢,٣

مخاطر الإئتمان
عناصر المركز المالي:
نقد وأصول سائلة أخرى
ودائع لدى الغير
مبالغ مستحقة من مساهمين
أوراق مالية
قروض وسلف
أصول أخرى

عناصر غير مضمّنة في المركز المالي:
عناصر مرتبطة بالإئتمان محتملة
عناصر مرتبطة بالصرف الأجنبي
عقود شراء أصول آجلة
عناصر مرتبطة بالمشترقات

مخاطر الإلتزام الائتماني الموزونة

مخاطر السوق

مخاطر السوق العامة
مخاطر السوق الخاصة
مخاطر السوق الموزونة

مخاطر التشغيل

مخاطر التشغيل الموزونة

مجموع مخاطر الإلتزامات الموزونة

نسبة مخاطر الأصول (أ)/(ب) × (١٠٠)

٣٣. ملاءة رأس المال (تتمة)

لغرض السلطات الإشرافية بازل ٢، تبنت المجموعة مبدئياً الطريقة المتعارفة لمخاطر الائتمان. حسب الوقت وطبقاً لاعتماد مصرف البحرين المركزي، تخطط المجموعة تبني طريقة النموذج المبني على أساس التصنيف الداخلي لمخاطر الائتمان لأنها أقرب إلى مخاطر المجموعة الداخلية وإسلوب إدارة رأس المال. بالنسبة لمخاطر السوق فإن المجموعة تستخدم طريقة النموذج الداخلي. تبني بنك الخليج الدولي مبدئياً أسلوب المؤشر الأساسي لتحديد متطلبات رأس المال لمخاطر التشغيل على الرغم من التخطيط لاستخدام الطريقة المتعارفة لمخاطر التشغيل خاضعاً لموافقة مصرف البحرين المركزي.

وفقاً لإرشادات مصرف البحرين المركزي بخصوص ملاءة رأس المال، استبعدت الأرباح والخسائر الناتجة من إعادة تقييم الأوراق المالية المتوفرة للبيع وصفقات مشتقات تغطية مخاطر التدفق النقدي بالقيمة العادلة من الفئة الأولى لرأس المال باستثناء الأرباح والخسائر الناتجة من إعادة قياس أسهم مصنفة كأوراق مالية متوفرة للبيع بالقيمة العادلة. ووفقاً لإرشادات مصرف البحرين المركزي أيضاً يتم إدراج أرباح إعادة تقييم الأوراق المالية المسعرة والمصنفة «استثمارات متوفرة للبيع» ضمن الفئة الثانية من رأس المال. على الرغم ان محدوديتها على ٤٥٪ من أرباح إعادة التقييم غير المحققة.

تحتسب المجموعة احتياجاتها من رأس المال لمواجهة مخاطر السوق العامة باستخدام نموذج القيمة المعرضة للمخاطر. تم أخذ موافقة السلطة الرقابية للبنك باستخدام النموذج الداخلي لاحتساب احتياجات رأس المال لمواجهة مخاطر السوق العامة. العامل المضاعف المستخدم لتطبيق القيمة المعرضة للمخاطر المحتملة بواسطة النموذج الداخلي للمجموعة حدد بواقع ٣,٥٠ (٣,٧٥:٢٠٠٨) بواسطة مصرف البحرين المركزي.

تم احتساب القيمة المعرضة للمخاطر على أساس مستوى من الثقة بنسبة ٩٩٪، وفترة احتفاظ قدرها عشرة أيام، واستخدام البيانات التاريخية غير الموزونة لمدة الإثني عشر شهراً السابقة والصادرة عن السلطات الإشرافية بخصوص مصفوفة البيانات. لقد تم استبعاد العلاقة المتبادلة بين مختلف فئات المخاطر، وتم ضم الإضافات المطلوبة المتعلقة بالمخاطر المحددة بخصوص الأوراق المالية المتداولة والأوراق المالية المباعة والتي لم يتم شراؤها بعد وذلك إلى المخاطر العامة للسوق المحتملة وفق النموذج الموضوع. وجرى مضاعفة مقياس مخاطر السوق الذي تم احتسابه بـ ١٢,٥٪ ويحل محل ذلك الحد الأدنى لنسبة رأس المال المطلوبة وهي ٨٪ وذلك من أجل التوصل إلى مخاطر الالتزام السوقية الموزونة على أساس يتطابق مع مخاطر الالتزام الائتماني الموزونة.

تحتسب المجموعة متطلبات رأس المال الإشرافية لمخاطر التشغيل بتطبيق معامل الفا بنسبة ١٥٪ على متوسط الإيرادات للسنوات المالية الثلاثة المنصرمة.

٣٤. أموال تحت الإدارة

تقوم المجموعة بإدارة أنشطة استثمارية وأنشطة أمانة بالنيابة عن العملاء. إن الأصول المحتفظ بها بصفة الوكالة أو الأمانة ليست أصولاً مملوكة من قبل المجموعة وبالتالي لم يتم احتسابها في البيانات المالية الموحدة. بلغ إجمالي تلك الأموال في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ مبلغ ١٦٦٢٨,٧ مليون دولار أمريكي (٢٠٠٨: ٣,٢٢٧,٢ مليون دولار أمريكي). النقص في الأصول المحتفظ بها بصفة الوكالة أو الأمانة بسبب هبوط القيمة السوقية لهذه الأصول وتأثير تحركات سعر الصرف الأجنبي.

٣٥. معاملات مع أطراف ذات علاقة

معاملات المجموعة مع أطراف ذوي علاقة محددة في مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية.

٢٠٠٨	٢٠٠٩	
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	
٥,٣	٧,٥	منافع الموظفين قصيرة الأجل
٤,٤	٠,٥	منافع ما بعد الخدمة للموظفين
٩,٧	٨,٠	

يتكون أعضاء الإدارة الرئيسيين من أعضاء مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة والمدراء التنفيذيين للمجموعة.

منافع ما بعد الخدمة للموظفين تشمل أساساً التعويضات المدفوعة للتقاعد والاستقالات من خدمة المجموعة.

لا توجد معاملات أخرى مع أطراف ذوي علاقة.

٣٦. القيمة العادلة للأوراق المالية

يتم تسجيل الأدوات المالية للمجموعة بشكل أساسي وفقاً لطريقة التكلفة التاريخية ما عدا الأوراق المالية المتداولة والأوراق المالية المتوفرة للبيع وأدوات المشتقات المالية. وفي المقابل فإن القيمة العادلة تمثل المبلغ الذي يمكن به مبادلة الأصل أو تسوية الإلتزام في صفقة تجري بين أطراف لديهم الإلمام والرغبة بتحقيق ذلك بشكل مستقل. لذلك يمكن أن تظهر فروقات بين القيم الدفترية وفقاً لطريقة التكلفة التاريخية وتقديرات القيمة العادلة. ويستند تعريف القيمة العادلة إلى افتراض أن المجموعة منشأة مستمرة لا توجد لديها نية أو متطلبات للتقليص المادي لنطاق عملياتها أو تلتزم في صفقة بشروط مغايرة لذلك. إن الطرق التي تحظى بقبول عام في تحديد القيمة العادلة تشمل على الرجوع إلى الأسعار المعروضة في السوق أو إلى التسعير السائد للأدوات المالية المشابهة وإلى استخدام أساليب التقدير مثل تحليل التدفق النقدي بسعر مخصوم.

إستناداً لطرق التقييم المذكورة، فإن جميع القيم العادلة لجميع الأدوات المالية المضمّنة وغير المضمّنة في الميزانية العمومية لا تختلف اختلافاً كبيراً عن القيم الدفترية، فيما عدا قروض وسلفيات والتمويل لأجل المشار إليه في ٣٦ (ج).

أ) الأوراق المالية

استندت القيمة العادلة للأوراق المالية المدرجة إلى الأسعار المعروضة في السوق بإستثناء الإستثمارات في أسهم غير مدرجة والتي لا يوجد قياس قيمها العادلة بموثوقية ظهرت بالقيمة الدفترية.

ب) القروض والسلفيات

قدرت القيمة العادلة للقروض المحتفظ بها بغرض المتاجرة بناءً على أسعار السوق المعلنة. القيمة العادلة للقروض الأخرى بسعر فائدة عائم قدرت بشكل أساسي بالقيمة الدفترية مطروحاً منها مخصص انخفاض القيمة. قدرت القيمة العادلة للقروض ضعيفة الأداء على أساس المبلغ الذي يمكن استرداده وهو عبارة عن القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة المخصومة بسعر الفائدة حال نشأة القرض. كذلك قُدّرت القيمة العادلة للقروض بسعر الفائدة الثابت على أساس صافي التدفق النقدي المخصوم وذلك بإستخدام معدلات خصم مساوية لمعدلات الفائدة السائدة على العملات للقروض المماثلة من حيث المدة المتبقية على الإستحقاق وجودة الإئتمان.

ج) التمويل لأجل

احتسبت القيمة العادلة للتمويل لأجل إستناداً إلى القيمة الدفترية، حيث أن التمويل تم على أساس سعر الفائدة العائم ولتقارب الهوامش المفروضة عليه من الهوامش السائدة التي تنطبق على الاقتراض المماثل من حيث الاستحقاق. ويتم إعادة تسعير التمويل لأجل مرتين سنوياً على الأقل. القيمة العادلة للتمويل لأجل الأولي والثانوي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ كانت ٢٩٥٨,٢ مليون دولار أمريكي و ٤٦١,٧ مليون دولار أمريكي بالتوالي (٢٠٠٨: ٢٢٠٦,٧ مليون دولار أمريكي و ٤٩١,٢ مليون دولار أمريكي بالتوالي).

د) الأدوات المالية الأخرى المضمّنة في الميزانية العمومية

احتسبت القيم العادلة لأدوات الصرف الاجنبي والمشتقات المالية إستناداً إلى أسعار السوق ونماذج تحليل التدفق النقدي بسعر مخصوم عند الإمكان. أما القيم العادلة للأدوات الأخرى المضمّنة في الميزانية العمومية فتعادل القيم الدفترية لها تقريباً بسبب قصر أجلها.

هـ) عناصر محتملة متعلقة بالإئتمان

لم يكن هناك زيادة أو نقصان في القيمة العادلة فيما يتعلق بعناصر الإئتمان للأدوات المالية غير المضمّنة في الميزانية العمومية والتي تشمل على إلتزامات بتقديم الإئتمان وخطابات الاعتماد والضمان وذلك نظراً إلى أن مصادر الدخل المستقبلي المرتبطة بها تُظهر بشكل مادي الرسوم والعمولات التعاقدية التي ضُمَّت بالفعل في تاريخ الميزانية العمومية لعقود مماثلة من حيث طبيعة الإئتمان وتاريخ الاستحقاق. لقد تم عمل مخصصات خاصة لصفقات معينة حيثما تبين احتمال حدوث خسارة وقد تم تضمينها في مخصصات مواجهة انخفاض قيمة القروض والسلفيات.

٣٦. القيمة العادلة للأوراق المالية (تتمة)

أساس تقييم الأصول والخصوم المالية المسجلة في القيمة العادلة كان كما يلي:

الأسعار المدرجة (المستوى الأول) مليون دولار أمريكي	تقييم مبني على بيانات سوقية مرصودة (المستوى الثاني) مليون دولار أمريكي	طرق تقييم أخرى أو التكلفة المطفأة (المستوى الثالث) مليون دولار أمريكي
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩		
الأصول المالية:		
٥٠,٢	-	-
أوراق مالية متداولة		
١٨٦٨,٠	-	٢٤,٩
أوراق مالية استثمارية		
-	٦٠,٦	-
أدوات مالية مشتقة		
-	٩٥,٣	-
الخصوم المالية		
-		
أدوات مالية مشتقة		
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨		
الأصول المالية:		
٢٠٧,١	-	-
أوراق مالية متداولة		
٢٠٤٠,١	-	٤٩,٦
أوراق مالية استثمارية		
-	١١٣,٢	٠,٣
أدوات مالية مشتقة		
-	١٥٨,٦	٠,٣
الخصوم المالية		
-		
أدوات مالية مشتقة		

تشمل الأسعار المدرجة الأسعار المحصلة من المدراء الرائدة والوسطاء والعملاء. تم تقييم الأوراق المالية الاستثمارية باستخدام طرق تقييم تتكون من استثمارات الأسهم الخاصة والتي تم تقييمها باستخدام نسبة السعر على الأرباح للمنشآت المشابهة. تم تقييم أكثرية أصول وخصوم المجموعة والتي تظهر بالقيمة العادلة وفقاً لأسعار السوق المدرجة. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ كان هناك ٩٥,٧٪ من الأصول المالية التي تظهر بالقيمة العادلة وفقاً للأسعار المدرجة (٢٠٠٨: ٩٣,٢٪).

خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩، تناقصت قيمة الأوراق الاستثمارية التي تم قياسها بطرق تقييم أخرى (مستوى القياس ٣) بمبلغ ٢٤,٧ مليون دولار أمريكي. يتكون النقص من التغيرات في القيم المعرفة والتي تم احتسابها في بيان الدخل الشامل. لم يكن هناك أي تحويل من أو إلى تصنيف مستوى القياس ٣ خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩.

٣٧. عائد السهم الواحد

يتم احتساب العائد الأساسي على السهم بقسمة صافي الربح المخصص للمساهمين على المعدل الموزون لعدد الأسهم الصادرة خلال العام:

٢٠٠٨	٢٠٠٩	
(٣٩٦,٢)	(١٥٢,٦)	صافي الخسائر بعد الضرائب (مليون دولار أمريكي)
٢,٥٠٠	٢,٥٠٠	المعدل الموزون لعدد الأسهم الصادرة (مليون)
(٠,١٦) دولار أمريكي	(٠,٠٦) دولار أمريكي	العائد الأساسي للسهم الواحد

العائد المنخفض على السهم الواحد يساوي العائد الأساسي على السهم الواحد كما هو موضح أعلاه.

إيضاحات حول البيانات المالية (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

٣٨. الشركات التابعة الرئيسية

كانت الشركات التابعة الرئيسية على النحو التالي:

نسبة الملكية	بلد التأسيس	نسبة الملكية	
		٢٠٠٨/١٢/٣١	٢٠٠٩/١٢/٣١
%١٠٠	المملكة المتحدة	%١٠٠	%١٠٠
%١٠٠	المملكة العربية السعودية	%١٠٠	%١٠٠
%١٠٠	مملكة البحرين	%١٠٠	%١٠٠

بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) المحدود
بنك الخليج الدولي للخدمات المالية
جي أي بي انفس (شركة شخص واحد)

٣٩. متوسط المركز المالي الموحد

كان متوسط المركز المالي الموحد على النحو التالي:

٢٠٠٨/١٢/٣١	٢٠٠٩/١٢/٣١
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
٢٢٢,٣	٢٦٥,٣
٥٥٤٩,٤	٤٤٨١,٩
١٣,٢	١١٤٨,٢
٤٣٥,٢	١٣٣,٦
٧٧١٤,٦	٢٠٥٢,٦
١٣٠٩٠,٠	١١٢٢٨,١
٣٨٦,١	٢٧٣,١
٢٧٤١٠,٨	١٩٥٨٢,٨
٤٤٥١,٨	٢٨٣٦,٧
١٣٦٨١,٨	١٠٨٠٨,٢
٣٣٥٢,٣	١٠٢٦,٨
٨٩٧,٢	٢١٨,١
٢٥٨٥,٠	٢٢١٩,٧
٥٥٠,٠	٥٣٣,٩
٢٥٥١٨,١	١٧٦٤٣,٤
١٨٩٢,٧	١٩٣٩,٤
٢٧٤١٠,٨	١٩٥٨٢,٨

الأصول

نقد وأصول سائلة أخرى
ودائع لدى البنوك
مبالغ مستحقة من مساهمين
أوراق مالية متداولة
أوراق مالية استثمارية
قروض وسلف
أصول أخرى
مجموع الأصول

الخصوم

ودائع من البنوك
ودائع من العملاء
أوراق مالية مبيعة بموجب اتفاقيات إعادة الشراء
خصوم أخرى
تمويل لأجل أول
قروض ثانوية لأجل
مجموع الخصوم

حقوق الملكية

مجموع الخصوم وحقوق الملكية

٤٠. الشركة الأم

كانت البيانات المالية المختصرة غير الموحدة لبنك الخليج الدولي ش.م.ب على النحو التالي:
(أ) المركز المالي المختصر

٢٠٠٨/١٢/٣١	٢٠٠٩/١٢/٣١
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
١٥٤,٣	١٩٧,٠
٩٤٣,٤	٢٢٥٨,٩
٤٨٣٢,٠	-
١٧٤,٦	٤٧,٩
٢٢١٩,٨	٢٠١٧,٧
٢٢٨,٦	٢٣٥,٧
١٣٠٠٩,٥	٩٣٠٧,٤
٤٠٧,٧	١٩٥,٤
٢١٩٦٩,٩	١٤٢٦٠,٠
٣٢٦٢,٨	٢٣٢٦,٠
١١٨٧٦,٨	٥٥٥٧,٤
١٤٦٤,٨	٧٩٠,٠
٤٥٨,٥	٢٨٨,٣
٢٤٣١,٥	٣٠٠٧,٩
٥٥٠,٠	٥١١,٠
٢٠٠٤٤,٤	١٢٤٨٠,٦
١٩٢٥,٥	١٧٧٩,٤
٢١٩٦٩,٩	١٤٢٦٠,٠

الأصول
نقد وأصول سائلة أخرى
ودائع لدى البنوك
مبالغ مستحقة من مساهمين
أوراق مالية متداولة
أوراق مالية متوفرة للبيع
الاستثمار في الشركات التابعة
قروض وسلفيات
أصول أخرى
مجموع الأصول
الخصوم
ودائع من البنوك
ودائع من العملاء
أوراق مالية مبيعة بموجب اتفاقيات إعادة الشراء
خصوم أخرى
تمويل أول لأجل
قروض ثانوية لأجل
مجموع الخصوم
حقوق الملكية
مجموع الخصوم وحقوق الملكية

تم احتساب الاستثمار في الشركات التابعة بالقيمة العادلة. تحتسب الأرباح والخسائر الناتجة عن التغير في القيمة العادلة للاستثمار في حقوق الملكية.

(ب) بيان الدخل المختصر

السنة المنتهية في	السنة المنتهية في
٢٠٠٨/١٢/٣١	٢٠٠٩/١٢/٣١
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
٢٦٩,٣	١٩٣,٣
٣٩,٩	٢٠,٣
(٥٩,٩)	١٧,٢
٣٧,٠	٠,٥
٧,٧	٨,٨
٢٩٤,٠	٢٤٠,١
٩٨,٦	٧٧,٦
١٩٥,٤	١٦٢,٥
(٣٥٣,٥)	٤٨,٤
(٢٠١,٧)	(٣٦١,٧)
(٣٥٩,٨)	(١٥٠,٨)
(٣,٢)	(١,٧)
(٣٦٣,٠)	(١٥٢,٥)

صافي إيرادات الفوائد
إيرادات الرسوم والعمولات
إيراد / (خسائر) التداول
أرباح أوراق مالية استثمارية
إيرادات أخرى
مجموع الإيرادات
مصروفات التشغيل
صافي الإيرادات قبل الضرائب والمخصصات
مخصصات أوراق مالية
مخصصات القروض والسلفيات
صافي الخسائر قبل الضرائب
ضرائب على النشاطات الخارجية
صافي الخسائر

إن بنك الخليج الدولي على ثقة تامة بقدرته على الحفاظ على
موقعه الرائد ودوره الهام الذي يلعبه في دعم جهود التنمية في
المنطقة.



المحتويات

٨٨	الملخص التنفيذي
٨٨	١. مقدمة لإطار عمل بازل ٢
٨٨	١-١ الركيزة ١
٩٠	٢-١ الركيزة ٢
٩٠	٣-١ الركيزة ٣
٩١	٢. هيكل المجموعة والمخاطر الشاملة وإدارة رأس المال
٩١	١-٢ هيكل المجموعة
٩١	٢-٢ إدارة المخاطر ورأس المال
٩٢	٣-٢ أنواع المخاطر
٩٢	٤-٢ المخاطر في الركيزة ١
٩٥	٥-٢ المخاطر في الركيزة ٢
٩٦	٦-٢ المراقبة والتقارير
٩٦	٣. متطلبات رأس المال التنظيمي وقاعدة رأس المال
٩٧	١-٣ متطلبات رأس المال لمخاطر الائتمان
٩٧	٢-٣ متطلبات رأس المال لمخاطر السوق
٩٨	٣-٣ متطلبات رأس المال لمخاطر التشغيل
٩٨	٤-٣ قاعدة رأس المال
٩٩	٤. مخاطر الائتمان - افصاحات الركيزة ٣
٩٩	١-٤ تعريف فئات التعرض للمخاطر
١٠٠	٢-٤ وكالات تصنيف الائتمان الخارجية
١٠٠	٣-٤ عرض مخاطر الائتمان وفق بازل ٢
١٠١	٤-٤ التعرض للمخاطر
١٠٥	٥-٤ التسهيلات الائتمانية المتعثرة ومخصصاتها
١٠٧	٦-٤ التسهيلات متأخرة السداد
١٠٨	٧-٤ إعادة هيكلة القروض
١٠٨	٥. مخاطر السوق - إفصاحات الركيزة ٣
١٠٨	١-٥ مخاطر السوق
١٠٨	٢-٥ نموذج القيمة المعرضة للمخاطر
١١٠	٣-٥ تحليل الحساسية
١١٠	٦. مخاطر التشغيل - افصاحات الركيزة ٣
١١٠	١-٦ مخاطر التشغيل
١١١	٧. التعرض للمخاطر غير المضمن في الميزانية والتوريد
١١١	١-٧ بنود التعهدات المرتبطة بالائتمان
١١٢	٢-٧ المشتقات وأدوات العملات الأجنبية
١١٣	٣-٧ مخاطر ائتمان الطرف المقابل
١١٣	٤-٧ التوريد
١١٤	٨. رأس المال الداخلي شاملاً الأنواع الأخرى من المخاطر
١١٤	١-٨ نموذج رأس المال الاقتصادي
١١٦	٢-٨ أنواع المخاطر الأخرى
١١٨	٩. نسب ملاءة رأس المال ونقاط أخرى
١١٨	١-٩ نسب ملاءة رأس المال
١١٩	٢-٩ نقاط حول عملية التقييم الداخلي لملاءة رأس المال
١٢٠	١٠. دليل المصطلحات

الملخص التنفيذي

لقد أصبحت متطلبات بازل ٢ لمصرف البحرين المركزي سارية المفعول في ١ يناير ٢٠٠٨ ، وتعتبر بازل ٢ إطاراً عاماً يمكن للجنة بازل المعنية بالإشراف على المصارف (لجنة بازل) تطبيقها بشأن ملاءة رأس مال البنوك المرخصة في مملكة البحرين.

ومنذ عام ٢٠٠٦، تقوم مجموعة بنك الخليج الدولي بصورة منتظمة برصد ملاءة رأس المال لغايات إدارة رأس المال الداخلي على أساس متطلبات بازل ٢ وكذلك استناداً إلى أسلوب التصنيف الداخلي لمخاطر الائتمان، وهو ما يعتبر المؤشر الأساسي والموحد لمنهج المخاطر التشغيلية، فضلاً عن منهج النماذج الداخلية لمخاطر السوق.

وللأغراض التنظيمية، فإن البنك يطبق مبدئياً الأسلوب المعياري لمخاطر الائتمان. وفي الوقت المناسب ورهناً بموافقة مصرف البحرين المركزي فإن البنك يخطط لتطبيق منهج أسلوب التصنيف الداخلي لمخاطر الائتمان، كونها أكثر ارتباطاً وتجانساً مع طريقة البنك في إدارة رأس المال الداخلي. وبالنسبة لمخاطر السوق، فإن البنك يستخدم أسلوب النماذج الداخلية. إن البنك طبق بشكل مبدئي أسلوب المؤشرات الأساسية لتحديد متطلبات رأس المال للمخاطر التشغيلية على الرغم من أن البنك يخطط لتطبيق الأسلوب المعياري للمخاطر التشغيلية عند موافقة مصرف البحرين المركزي عليها.

إن إدارة المخاطر وملاءة رأس المال ينسجمان مع الركيزة ٣ لبازل ٢ المتعلقة بمتطلبات الإفصاح والتي حددها مصرف البحرين المركزي بناءً على توجيهات لجنة بازل المتعلقة بالركيزة ٣. إن هذا التقرير يصف إدارة المخاطر في البنك وملاءة رأس المال والسياسات والممارسات، بما في ذلك معلومات مفصلة عن عملية احتساب ملاءة رأس المال.

إن نسبة الملاءة للفئة الأولى والكلية لرأس المال تنسجم مع متطلبات الحد الأدنى لرأس المال وفق إطار عمل مصرف البحرين المركزي المستند إلى متطلبات بازل ٢.

بلغ إجمالي الأصول الموزونة بالمخاطر في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ ما قيمته ٤,٤٩٩,١١١ مليون دولار أمريكي. وبلغت مخاطر الائتمان نسبة ٩٤ بالمائة، مخاطر السوق ١,١ بالمائة، والمخاطر التشغيلية ٩,٤ بالمائة من مجموع الأصول الموزونة بالمخاطر. الفئة الأولى لرأس المال ومجموع رأس المال التنظيمي قدرتا بـ ٨,١٨٣٢ مليون دولار أمريكي و ٩,٢٤٨٨ مليون دولار أمريكي على التوالي.

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩، كانت نسبة ملاءة الفئة الأولى لرأس المال والملاءة الكلية ٤,١٦ بالمائة و ٣,٢٢ بالمائة على التوالي. ويسعى البنك إلى المحافظة على ملاءة الفئة الأولى لرأس المال فوق ٨ بالمائة، وملاءة كلية تتجاوز ١٢ بالمائة.

يعتبر البنك أن الركيزة ٣ للافصاحات في بازل ٢ مساهمة مهمة لزيادة الشفافية حيال المخاطر في القطاع المصرفي، وبصفة خاصة خلال الأوضاع السائدة في السوق والتي تتميز بعدم اليقين. وبهذا الخصوص، فإن البنك في هذا التقرير قد أفصح بشكل أكبر مما تتطلبه توجيهات الركيزة ٣ لدى مصرف البحرين المركزي، والبنك يفعل ذلك ليصل بمستوى الشفافية لما يعمده مناسباً وملائماً لمن لهم به علاقة والمشاركين في السوق.

جميع الأرقام الواردة في هذا التقرير هي كما كانت عليه في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ ما لم يشر إلى خلاف ذلك.

١. مقدمة لإطار عمل بازل ٢

إن دليل مصرف البحرين المركزي لنماذج ملاءة رأس المال الجديد قد تم تفعيله اعتباراً من ١ يناير ٢٠٠٨. وتتضمن النماذج تغييرات في المنهجية عن سابقتها بازل ١ والتي لا تأخذ بعين الاعتبار المخاطر في طريقة احتساب متطلبات ملاءة رأس المال لدى المصارف المرخصة في البحرين. إن إطار عمل بازل ٢ يوفر منهجاً أكثر حساسية للمخاطر عند تقييم المخاطر واحتساب رأس المال التنظيمي، أي الحد الأدنى لرأس مال البنك الواجب الاحتفاظ به. إن إطار عمل بازل ٢ يؤدي إلى تعزيز ممارسات إدارة المخاطر وعملياتها في المؤسسات المالية.

إن إطار عمل بازل ٢ في مصرف البحرين المركزي يستند إلى ثلاثة ركائز، وهو يتوافق مع إطار عمل بازل ٢ الذي وضعته لجنة بازل، والمستند إلى:

- ❖ الركيزة ١ احتساب مبالغ المخاطر الموزونة ومتطلبات رأس المال.
- ❖ الركيزة ٢ عملية المراجعة الإشرافية، بما في ذلك رؤوس الأموال الداخلية وعملية تقييم الملاءة (عملية التقييم الداخلي لملاءة رأس المال).
- ❖ الركيزة ٣ الكشف عن إدارة المخاطر ومعلومات ملاءة رأس المال.

١-١ الركيزة ١

الركيزة ١ تبين أسس احتساب نسبة ملاءة رأس المال التنظيمي. إن الركيزة ١ تضع تعريفاً وطريقة لاحتساب مبالغ المخاطر الموزونة وكذلك كيفية اشتقاق قاعدة رأس المال التنظيمي. إن نسبة ملاءة رأس المال تحتسب بقسمة قاعدة رأس المال التنظيمي على مجموع المخاطر الموزونة.

١. مقدمة لإطار عمل بازل ٢ (تتمة)

١-١ الركيزة ١ (تتمة)

إن النسبة الناتجة أعلاه يجب المحافظة عليها أعلى من مستوى محدد ومعلن مسبقاً. وحسب متطلبات بازل ١ لتحديد رأس المال المطبقة سابقاً، فإن الحد الأدنى لنسبة ملاءة رأس المال في البنوك المرخصة في البحرين كانت ١٢ بالمائة مقارنة بالحد الأدنى لهذه النسبة لدى لجنة بازل والتي تبلغ ٨ بالمائة.

ومع الاستعداد لتطبيق الركيزة ٢ فإن مصرف البحرين المركزي سيطبق النسبة الدنيا كبدية من خلال ما تحدده المؤسسة المصرفية لذاتها، وكما سيوضح لاحقاً عند الحديث عن الركيزة ٢ في هذا التقرير. واعتباراً من ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ ورهنا بإقرار مصرف البحرين المركزي لإرشادات الركيزة ٢ فإن على كافة البنوك المرخصة في البحرين المحافظة على نسبة ملاءة رأس المال عند ١٢ بالمائة كحد أدنى.

ويفرض مصرف البحرين المركزي أيضاً هامشاً قدره ٠,٥ بالمائة زيادة عن الحد الأدنى لنسبة ملاءة رأس المال لكافة البنوك المرخصة في البحرين. وفي حال انخفاضها عن ١٢,٥ بالمائة فيتم المطالبة بتقارير وقائية إضافية وخطة عمل رسمية تضع التعليمات اللازمة لاسترجاع المستوى المطلوب ويتم رفع الخطة لمصرف البحرين المركزي. وبالتالي، يقوم مصرف البحرين المركزي بالطلب من البنك المحافظة بشكل فعال على مستوى نسبة ملاءة رأس المال عند ١٢,٥ بالمائة. لا يوجد نسبة دنيا أخرى للفئة الأولى لرأس المال مطلوب الالتزام بها ضمن إطار عمل مصرف البحرين المركزي لملاءة رأس المال. إلا أن توفير نسبة قوية لملاءة الفئة الأولى لرأس المال هو جزء من اهتمام البنك في عملية تقييم ملاءة رأس المال الداخلي كونه يمثل الفئة الأولى لرأس المال للبنك.

حسب إطار عمل مصرف البحرين المركزي لمتطلبات بازل ٢ لملاءة رأس المال، يتم احتساب مبالغ المخاطر الموزونة بطرق أكثر تعقيداً وأكثر حساسية للمخاطر من التعليمات السابقة في بازل ١. اشتملت بازل ١ على كل من المخاطر الائتمانية والسوقية كمخاطر أساسية في حين تم تقديم المخاطر التشغيلية كنوع جديد من المخاطر في إطار عمل بازل ٢ لملاءة رأس المال لدى مصرف البحرين المركزي. الجدول التالي يلخص أسلوب احتساب مبالغ المخاطر الموزونة لكل نوع من المخاطر ضمن إطار عمل بازل ٢ لملاءة رأس المال لدى مصرف البحرين المركزي.

أسلوب تحديد متطلبات رأس المال التنظيمي		
مخاطر الائتمان	مخاطر السوق	مخاطر التشغيل
الأسلوب المعياري	الأسلوب المعياري	أسلوب المؤشر الأساسي
أسلوب التصنيف الداخلي	أسلوب النماذج الداخلية	الأسلوب المعياري

إن أسلوب البنك المطبق لكل نوع من المخاطر كان كما يلي:

(أ) مخاطر الائتمان

لغايات التقارير الرقابية، فإن البنك يستخدم الأسلوب المعياري لمخاطر الائتمان، وهو أسلوب مشابه للقواعد السابقة لبازل ١ بخصوص تعليمات ملاءة رأس المال، ما عدا استخدام التصنيف الخارجي لاستخلاص مبالغ المخاطر الموزونة وإمكانية استخدام مجموعة واسعة من الضمانات المالية.

يتم تحديد مبالغ المخاطر الموزونة من خلال ضرب التعرض للمخاطر الائتمانية بمعامل المخاطر الموزونة والذي يعتمد على الطرف المقابل والتصنيف الخارجي للطرف المقابل في حال توفره.

داخليا، فإن البنك يحسب متطلبات رأس المال من خلال أسلوب التصنيف الداخلي المعقد وذو الحساسية العالية على الرغم من كون النسبة المحسوبة غير مطلوبة حالياً لأغراض الالتزام بالتعليمات الرقابية.

(ب) مخاطر السوق

لأغراض تلبية متطلبات رأس المال التنظيمي مقابل مخاطر السوق فإن البنك يستخدم أسلوب النماذج الداخلية المبنية على نماذج القيمة المعرضة للمخاطر. واستخدام هذا الأسلوب لاحتساب رأس المال التنظيمي مقابل مخاطر السوق قد تمت الموافقة عليه من قبل مصرف البحرين المركزي.

(ج) مخاطر التشغيل

بحسب إطار عمل بازل ٢ لملاءة رأس المال لدى مصرف البحرين المركزي، فإن على كافة البنوك المرخصة في البحرين تطبيق أسلوب المؤشر الأساسي فيما يخص مخاطر التشغيل ما لم يتم منح الموافقة من قبل مصرف البحرين المركزي باستخدام الأسلوب المعياري. إن إرشادات بازل ٢ لدى مصرف البحرين المركزي حالياً لا تسمح باستخدام أسلوب القياس المتقدم لمخاطر التشغيل. لغايات التقارير الرقابية، فإن البنك حالياً يستخدم أسلوب المؤشر الأساسي، على الرغم من أنه لأغراض داخلية للمجموعة يقوم باحتساب متطلبات رأس المال باستخدام أسلوب القياس المتقدم.

تقرير بازل ٢ الركيزة ٣ (تتمة)

١. مقدمة لإطار عمل بازل ٢ (تتمة)

١-١ الركيزة ١ (تتمة)

ج) مخاطر التشغيل

بحسب أسلوب المؤشر الأساسي، يتم احتساب متطلبات رأس المال التنظيمي من خلال حاصل ضرب نسبة ثابتة (ألفا) مقدارها ١٥ بالمائة بمتوسط إجمالي الدخل للسنوات الثلاث السابقة. وبحسب الأسلوب المعياري فإن متطلبات رأس المال التنظيمي يتم احتسابها على أساس معامل (بيتا) يتراوح بين ١٢ إلى ١٨ بالمائة، تطبق على متوسط إجمالي الدخل للسنوات الثلاث السابقة لثماني مجالات عمل محددة مسبقاً.

٢-١ الركيزة ٢

الركيزة ٢ توضح عملية المراجعة الإشرافية لإطار عمل إدارة المخاطر للمؤسسة المالية وفي نهاية المطاف تكشف عن ملاءة رأس المال لديها.

في إطار عمل ملاءة رأس المال، لم يعد مصرف البحرين المركزي يكتفي فقط بتحقيق نسبة الحد الأدنى لمتطلبات ملاءة رأس المال عند ١٢ بالمائة كما كان الحال بحسب إطار عمل بازل ١ السابق.

بحسب إرشادات الركيزة ٢ لدى مصرف البحرين المركزي يقوم كل بنك على حدة بتقييم المخاطر بمؤشرات مصرف البحرين المركزي وبالتالي يتم تحديد النسبة الدنيا لملاءة رأس المال لكل البنك. يقوم مصرف البحرين المركزي حالياً بإجراءات التقييم مما سيسمح له بتحديد النسب الدنيا لرأس المال بما يزيد عن ٨ بالمائة بناءً على تقييمه للمتانة المالية وممارسات إدارة المخاطر للمؤسسة. حالياً، ولحين إتمام تقييم كافة البنوك المرخصة في البحرين، فإن عليها الاستمرار بالالتزام بالنسبة الدنيا من ملاءة رأس المال بمستوى ١٢ بالمائة وبحسب إطار عمل بازل ١ السابق.

الركيزة ٢ تشمل عمليتين هما:

- ❖ عملية التقييم الداخلي لملاءة رأس المال.
- ❖ عملية المراجعة الإشرافية والتقييم.

إن عملية التقييم الداخلي لملاءة رأس المال تتضمن إجراء مراجعة وتقييم لإدارة المخاطر ورأس المال المرتبط بالمخاطر التي يتعرض لها البنك. يقوم البنك حالياً بتطوير عملية التقييم الداخلي لملاءة رأس المال حول إطار عمل رأس المال الاقتصادي والذي تم تصميمه لضمان توفر الموارد الرأسمالية الكافية للمجموعة للإيفاء بمتطلبات رأس المال التنظيمي والداخلي، حتى في فترات الأزمات المالية أو الاقتصادية. إن عملية التقييم الداخلي لملاءة رأس المال تتناول كل مكونات إدارة المخاطر لدى البنك، بدءاً من الإدارة اليومية لمخاطرها المهمة وحتى الإدارة الإستراتيجية لرأس مال المجموعة.

إن عملية المراجعة الإشرافية والتقييم التي يقوم بها مصرف البحرين المركزي تمثل تقييماً للضوابط الداخلية والحوكمة لدى البنك. إن عملية المراجعة الإشرافية والتقييم مصممة للتأكد من أن المؤسسات تراقب مخاطرها المهمة وتوفر رأس المال اللازم وتطبق إجراءات إدارية كافية لدعم مثل هذه المخاطر.

إن المراجعة الإشرافية والتقييم تشجع أيضاً المؤسسات على تطوير وتطبيق تقنيات إدارة مخاطر متقدمة لقياس ومراقبة المخاطر، بالإضافة إلى مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل المذكورة في صميم إطار عمل الركيزة ١. ومن المخاطر الأخرى غير المغطاة بمتطلبات الحد الأدنى لرأس المال في الركيزة ١ والتي تشمل مخاطر السيولة، مخاطر سعر الفائدة البنكية الدفترية، مخاطر الأعمال ومخاطر التركيز. هذه المخاطر يتم تغطيتها إما من خلال رأس المال أو عمليات إدارة المخاطر والتحوط المستندة للركيزة ٢.

٣-١ الركيزة ٣

ضمن إطار عمل بازل ٢ لدى مصرف البحرين المركزي، الركيزة ٣ تبين كيف، متى وعلى أي مستوى من المعلومات يجب الإفصاح عنها حيال ممارسات المؤسسة لإدارة المخاطر وملاءة رأس المال.

إن الإفصاحات تشمل معلومات تفصيلية كمية ونوعية. تعتبر إفصاحات الركيزة ٣ استكمالاً للركيزتين الأولى وعملية المراجعة الإشرافية المصاحبة. تهدف الإفصاحات إلى تمكين الأطراف ذوي العلاقة والمتواجدين في السوق لتقييم مدى قابلية المؤسسة في مواجهة المخاطر ولتشجيع كافة البنوك من خلال ضغوطات السوق للتحويل إلى مزيد من النماذج المتطورة في إدارة المخاطر.

بحسب التعليمات الحالية، فإن الإفصاحات الجزئية مطلوبة في التقرير النصف السنوية والتي تشمل تحليلاً كمياً بشكل رئيسي، في حين أن الإفصاح الكامل ضروري في التقرير المالي السنوي.

في هذا التقرير، فإن البنك يفصح بأكثر من الحد الأدنى للمتطلبات الرقابية ويقدم إفصاحات عن تعرضه للمخاطر لكل ما هو مضمن في الميزانية أو خارجها. إن الإفصاحات الواردة في هذا التقرير، بالإضافة للإفصاحات الواردة في القوائم المالية الموحدة، تم عرضها وفق المعايير الدولية للتقارير المالية.

٢. هيكل المجموعة وإدارة المخاطر ورأس المال

هذا القسم يحدد مبادئ توحيد حسابات المجموعة وقاعدة رأس المال للبنك واحتسابه بما يتوافق مع إرشادات الرقابة ١ ويعرض المبادئ والسياسات المطبقة وطريقة التحكم بالمخاطر ورأس المال.

١-٢ هيكل المجموعة

يتم إعداد ونشر القوائم المالية للمجموعة على أسس موحدة، بحيث يتضمن ذلك توحيد كافة الشركات التابعة حسب المعايير الدولية للتقارير المالية. لغايات ملاءة رأس المال، يتم تضمين كافة الشركات التابعة ضمن هيكل مجموعة بنك الخليج الدولي (شركة مساهمة بحرينية). في حين أن طريقة مصرف البحرين المركزي لاحتساب ملاءة رأس المال تتقبل الأسلوب العادي والمجمع للقوائم المالية.

بحسب إطار عمل ملاءة رأس المال لدى مصرف البحرين المركزي، وكذلك إطار عمل بازل ٢ للشركات التابعة العاملة وفق أحكام تشريعات أخرى، يستطيع البنك توحيد قوائمه ضمن تشريعات إطار عمل بازل ٢ التي تتبعها دول مقر الشركات التابعة. وبحسب طريقة القوائم الموحدة فإن الأصول الموزونة بالمخاطر للشركات التابعة يتم توحيدها مع بقية المجموعة بناءً على تعليمات الجهات ذات العلاقة لتحديد إجمالي الأصول الموزونة بالمخاطر للمجموعة.

إن الشركة التابعة الرئيسية للبنك، بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) المحدود، تتبع في نظامها لأحكام سلطة الخدمات المالية في المملكة المتحدة ويتم احتساب الأصول الموزونة بالمخاطر حسب تعليمات هذه السلطة.

الشركات التابعة الرئيسية وأسس التوحيد لغايات ملاءة رأس المال كانت كما يلي:

الشركة التابعة	الدولة	نسبة الملكية	أسس التوحيد
بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) المحدود	المملكة المتحدة	٪١٠٠	تجميع
جي أي بي للخدمات المالية	المملكة العربية السعودية	٪١٠٠	توحيد كامل
جي أي بي انستمنت	البحرين	٪١٠٠	توحيد كامل

ولا يوجد أي استثمار في شركة تابعة يتم طرحه من رأس المال التنظيمي للمجموعة.

٢-٢ إدارة المخاطر ورأس المال

يهتم البنك بالمخاطر من خلال مجموعة متكاملة من سياسات إدارة المخاطر والإجراءات والحدود، وتوظيف مهنين مؤهلين بمهارات ملائمة، والاستثمار في التكنولوجيا والتدريب، والتشجيع الفعال لثقافة إدارة مخاطر جيدة على كل المستويات. ومن المبادئ الرئيسية لهذه الثقافة مبدأ الفصل الواضح بين المهام المتعارضة وتتابع التقارير بين من يقوم بالإجراء ومن يقوم بالموافقة عليه. إن إدارة المخاطر في المجموعة تدعّم من خلال الكشف والقياس والتجميع وإدارة مختلف أنواع المخاطر التي تواجهها.

لقد قام مجلس الإدارة بتشكيل لجنة سياسات المخاطر من بين أعضائه، لتقوم بمراجعة مخاطر المجموعة ورفع التقارير لمجلس الإدارة بخصوص ذلك. ويكون للمجلس المسؤولية النهائية في وضع مؤشرات المخاطر العامة والحدود التي تقوم المجموعة بالعمل ضمنها، وتتضمن مسؤولية المجلس وضع نسب رأس المال المستهدفة. يقوم المجلس بمراجعة مخاطر المحافظ والتعرض للمخاطر المهمة وكذلك سياسات المخاطر العامة للمجموعة والإجراءات والضوابط.

وتعتبر لجنة الإدارة، والتي يرأسها الرئيس التنفيذي، المسئول الأول عن الموافقة على سياسات اخذ المخاطر والأنشطة ضمن الحدود المعرفة من قبل المجلس. تقوم لجنة المخاطر للمجموعة بمساعدة لجنة الإدارة في تنفيذ الإجراءات المتعلقة بالمخاطر.

تتكون لجنة المخاطر للمجموعة، التي يرأسها المدير التنفيذي - إدارة المخاطر، من كبار المختصين بالمخاطر في المجموعة وتقوم اللجنة بالمراجعة والموافقة على المنتجات الجديدة، طرق قياس المخاطر، وعمليات التحكم بالمخاطر. وتقوم لجنة المخاطر للمجموعة أيضا بمراجعة كل سياسات المخاطر والحدود التي تحتاج موافقة لجنة الإدارة. وتقدم لجنة إدارة الأصول والخصوم والتي يرأسها رئيس إدارة الاستثمار والخزينة بتقديم مراجعة لأنشطة الأصول والخصوم في البنك. وتقوم بالتنسيق بين وظائف الأصول والالتزامات باعتبارها الصلة بين مصادر التمويل واستخدامها في مختلف مجالات الأعمال.

٢. هيكل المجموعة وإدارة المخاطر ورأس المال (تتمة)

٢-٢ إدارة المخاطر ورأس المال (تتمة)

فيما يخص الضوابط، فإن عملية إدارة المخاطر يتم تسهيلها من خلال مجموعات وظيفية مستقلة، والتي تقوم برفع تقارير مباشرة للإدارة العليا. هذه الوظائف تشمل التحكم بمخاطر الائتمان، التحكم بمخاطر السوق، التحكم بمخاطر التشغيل، الضوابط المالية والتدقيق الداخلي. إن هذا المنهج يسهل القيام بإدارة فعالة للمخاطر من خلال الكشف والقياس والمراقبة للمخاطر من نواحي مختلفة.

يعتبر المدقق الداخلي مسؤولاً عن إجراء برامج فحص المخاطر المصممة لتوفير الحماية للأصول. وهذا يتضمن التأكد من أن آليات التحكم في وضعها الصحيح وتعمل بشكل فعال وتتماشى مع سياسات المجموعة وإجراءاتها وكذلك مع القوانين والتعليمات. وتتضمن أعمال المدقق الداخلي التأكد من فعالية وظائف إدارة المخاطر وكذلك آليات ضبط وحدات الأعمال. كما تقوم لجنة التدقيق بالموافقة على خطة التدقيق السنوية وتلقى بشكل دوري تقارير أعمال التدقيق.

تقوم سياسة المجموعة على أساس المحافظة على قاعدة رأسمالية قوية للمحافظة على ثقة المستثمر والعميل واستمرارية التطور المستقبلي لأعمال المجموعة. تدير المجموعة هيكل رأسمالها وتنفذ تعديلات على ذلك الهيكل آخذة بالاعتبار الظروف الاقتصادية وخطة الأعمال الإستراتيجية. يمكن تعديل هيكل رأس المال من خلال دفع التوزيعات أو إصدار الأسهم الجديدة والحصول عن ديون ثانوية.

يعتبر رئيس الشؤون المالية مسؤولاً عن عملية التخطيط الاستراتيجي لقاعدة رأس المال. تخطيط رأس المال يتضمن تقارير ملاءة رأس المال، رأس المال الاقتصادي وتقديرات المؤشرات، مثل احتمالية التعثر أو تقديرات الخسارة نتيجة التعثر والمستخدم في احتساب رأس المال الاقتصادي. ويعتبر رئيس الشؤون المالية مسؤولاً أيضاً عن الإطار العام لإدارة الميزانية.

إن هيكل الحوكمة للمخاطر وإدارة رأس المال تم توضيحها في الجدول التالي:

مجلس الإدارة		
لجنة التدقيق		لجنة سياسات المخاطر
الرئيس التنفيذي		
لجنة الإدارة (الرئيس: الرئيس التنفيذي)	لجنة المخاطر للمجموعة (الرئيس: المدير التنفيذي - إدارة المخاطر)	لجنة إدارة الأصول والخصوم (الرئيس: رئيس إدارة الاستثمار والخزينة)

المخاطر، السيولة، مسؤوليات إدارة رأس المال تم شرحها في الجدول التالي:

الرئيس التنفيذي	
رئيس الشؤون المالية	المدير التنفيذي - إدارة المخاطر
إطار عمل إدارة الميزانية العامة إطار عمل إدارة رأس المال مراقبة مخاطر التشغيل والسوق والتقارير مراقبة السيولة والتقارير	إطار عمل إدارة المخاطر والسياسات الضوابط الائتمانية للمجموعة مراقبة مخاطر الائتمان والتقارير

٢-٣ أنواع المخاطر

إن المخاطر الرئيسية المصاحبة لأنشطة المجموعة للأعمال تتمثل في الائتمان، السوق، مخاطر السيولة والتشغيل. في الفقرات التالية شرح لهذه المخاطر وملاحظات حول إدارة هذه المخاطر والتحكم بها وفق الركيزة ١ من بازل ٢ والتي يتم من خلالها التعرف على هذه المخاطر.

٢-٤ المخاطر في الركيزة ١

تشكل الركيزة ١ الأساس لاحتساب متطلبات رأس المال التنظيمي وعليه يمكن تحديد ثلاثة أنواع خاصة من المخاطر: مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل.

٢. هيكل المجموعة وإدارة المخاطر ورأس المال (تتمة)

٢-٤ المخاطر في الركيزة ١ (تتمة)

أ) مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي مخاطر أن يفشل العميل، الطرف المقابل، أو المصدر للأوراق المالية أو أدوات التمويل الأخرى في الإيفاء بالتزامات الدفع حسب العقد والذي يؤدي إلى تكبد المجموعة خسائر في مجال التدفقات النقدية أو القيمة السوقية. وتعتبر مخاطر الائتمان هي النوع المسيطر الذي تواجهه المجموعة في أنشطتها البنكية والاستثمارية والخزينة سواء المضمنة في الميزانية أو خارجها. وحين يكون بالإمكان، فإن المجموعة تسعى لتقليل مخاطر الائتمان باستخدام تقنيات متعددة تشمل:

❖ الدخول في اتفاقات المقاصة مع الطرف المقابل والتي تسمح بمقابلة الحسابات المدينة والدائنة.

❖ الحصول على ضمانات

❖ الحصول على ضمانات من طرف ثالث لالتزامات الطرف المقابل

❖ وضع شروط وعقود على المقترضين الالتزام بها

تتم إدارة مخاطر الائتمان بشكل فعال وتتم مراقبته بدقة بما يتماشى مع سياسات وإجراءات ائتمانية معرفة بشكل جيد. قبل الموافقة على عرض التمويل يتم تقييم مخاطر الائتمان بشكل مفصل من خلال تحليل الوضع المالي للمقترض وكذلك موقعه في السوق وبيئة العمل ونوعية الإدارة. إن عملية تقييم المخاطر توجد تصنيفاً ائتمانياً داخلياً لمخاطر الطرف المقابل وهذا التصنيف يؤثر على قرار منح الائتمان وشروطه. وللعلميات في دولة أخرى يتم تحليل مخاطر تلك الدولة أيضاً. إن قرار الائتمان لأي طرف مقابل يتم بناءً على مجموع التعرض للمخاطر للمجموعة المرتبط بذلك الطرف المقابل ومؤسساته. إن وضع حدود ائتمانية على مستوى المجموعة وكذلك متطلبات قرار الموافقة يتم من خلال توجيهات وموافقة المجلس وقياس ومراقبة والتحكم في مخاطر الائتمان والذي يتم على مستوى المجموعة بشكل مستمر. إن التعرض للمخاطر بشكل عام يتم تقييمه للتأكد من التنوع الكبير لمخاطر الائتمان. إن خطر التركيز المحتمل تتم على أساس المنتج، الصناعة، المقترض الواحد، تصنيف مخاطر الائتمان، والجغرافيا يتم تقييمه بهدف تحسين تنوع المحفظة. إن وضع الحدود ومستويات التعرض للمخاطر الفعلية يتم مراجعتها من خلال المدير التنفيذي- إدارة المخاطر ومسؤول الائتمان الأول وأعضاء آخرين من الإدارة العليا. إن كل مخاطر الائتمان تتم مراجعتها مرة كل عام على الأقل. إن سياسات وإجراءات الائتمان تم تصميمها لإبراز التعرض للمخاطر والذي يتطلب مراجعة ومراقبة مفصلة أكثر بصورة مبكرة. إن مخاطر الائتمان المرافقة لأسعار الصرف وأدوات المشتقات يتم تقييمها بنفس الأسلوب فيما يخص الأنشطة المضمنة في الميزانية. إن المجموعة تستغل بشكل رئيسي حركات المشتقات للوصول إلى تبادل مقبول وتسهيل حركات العميل وكذلك إدارة الفائدة ومخاطر أسعار الصرف المرافقة للقروض طويلة الأجل. والاقتراض والأنشطة الاستثمارية. خلافاً عن المنتجات في قائمة الميزانية، التي تعكس قيمة القرض وفوائده بأقصى المخاطر للائتمان، فإن القيمة الإجمالية العائدة لأسعار الصرف أو حركات المشتقات عادة تزيد التعرض للمخاطر الائتمانية بهامش ملحوظ. إن قياس التعرض للمخاطر الائتمانية لأسعار الصرف وأدوات المشتقات يمكن اعتباره كلفة استبدال بمعدلات السوق الحالية بالإضافة إلى قيمة مناسبة لحجم المركز والتذبذب والعمر المتبقي. إن عقود المشتقات قد تحمل أيضاً مخاطر قانونية، وعليه فإن المجموعة تسعى لتقليل هذه المخاطر من خلال اتفاقيات تعاقدية نموذجية.

ب) مخاطر السوق

مخاطر السوق هي مخاطر خسارة قيمة الأدوات المالية والمحافظة نتيجة التغير السلبي في أسعار ومعدلات السوق وأحوال السوق مثل السيولة. تبرز مخاطر السوق نتيجة إدارة المجموعة لأصولها وخصومها ومتاجرتها وأنشطة الاستثمار.

تصنف مخاطر السوق التي تتعرض لها المجموعة إلى ما يلي:

مخاطر سعر الفائدة نتيجة التعرض لمخاطر التغير في مستوى ومعدل التغير التذبذب في سعر الفائدة. إن مخاطر الهوامش الائتمانية تأتي نتيجة زيادة عائد الفائدة للورقة المالية مع انخفاض سعرها مقارنة مع العائد المستهدف نتيجة تحركات السوق العامة المعدل وتصنيف الورقة المالية. إن مخاطر سعر الفائدة تعتبر من مخاطر السوق الرئيسية التي تواجهها المجموعة وتبرز بسبب أنشطة المجموعة الاستثمارية في أوراق الدين، الأصول، وإدارة الالتزامات وكذلك بيع الديون وأدوات المشتقات خارج قائمة الميزانية.

مخاطر أسعار العملات نتيجة التعرض لمخاطر التغير في أسعار صرف العملات وتذبذب قيمها الحالية والأجلة. تبرز مخاطر أسعار الصرف لدى المجموعة نتيجة متاجرتها بالعملات ومشتقاتها.

مخاطر الأسهم وتبرز من خلال التعرض لمخاطر تغير وتذبذب أسعار الأسهم ومؤشرات الأسهم.

٢. هيكل المجموعة وإدارة المخاطر ورأس المال (تتمة)

٢-٤ المخاطر في الركيزة ١ (تتمة)

(ب) مخاطر السوق (تتمة)

تسعي المجموعة لإدارة التعرض لمخاطر السوق التي تواجهها من خلال تنويع التعرض للمخاطر عبر أسواق متباينة والقيام بعمليات التحوط المتعلقة بالأوراق المالية أو من خلال أدوات المشتقات خارج قائمة الميزانية. وإدارة مخاطر المجموعة، فإنها بالإضافة إلى ممارستها الحكيمة وخبرة الإدارة، تستغل المجموعة هيكل الحدود والذي يشمل تلك المرتبطة بمراكز الاستثمار والمحفظة والاستحقاق والحد الأقصى المسموح للخسارة. من العناصر الرئيسية في إطار عمل إدارة مخاطر السوق لدى المجموعة هو تقدير الخسائر المستقبلية المتوقعة والتي قد تبرز نتيجة حركة السوق السالبة. المجموعة تستخدم مفهوم القيمة المعرضة للمخاطر لتقدير مثل هذه الخسائر. يتم اشتقاق القيمة المعرضة للمخاطر من نماذج كمية تستخدم الإحصاء ونماذج المحاكاة والتي تأخذ بعين الاعتبار معدلات السوق والأسعار التي من الممكن أن تغير قيمة الاستثمار وهي تشمل سعر الفائدة وأسعار صرف العملات وأسعار الأسهم وتذبذبها المتوقع ومدى الارتباط بين هذه المتغيرات. إن احتساب القيمة المعرضة للمخاطر للمجموعة يعتمد منحني مونتني كارلو للمحاكاة والذي يستخدم التذبذب التاريخي والارتباط لاشتقاق منحني التوزيع للأرباح والخسائر من خلال عدة آلاف من السيناريوهات.

تأخذ القيمة المعرضة للمخاطر بعين الاعتبار المنافع المحتملة نتيجة التنويع على المراكز المختلفة في كل محفظة أو عبر المحافظ المختلفة. وتماشياً مع الممارسات العامة في السوق يتم احتساب القيمة المعرضة للمخاطر لكل الأدوات المالية التي تتوفر لها أسعار يومية أو مؤشرات مناسبة. تستخدم القيمة المعرضة للمخاطر كأداة إدارة مخاطر فعالة وإضافة مهمة لمحدودية القاعدة غير الإحصائية لهيكل الحدود. إنها تسمح بقياس موحد ومستمر لمخاطر السوق عبر كافة الأنشطة والمنتجات التي تنطبق عليها. تتم مراقبة التعرض للمخاطر مقابل مدى من الحدود لكل من تصنيف الخطر والمحفظة ويتم رفع التقارير بها بشكل منتظم ومراجعتها من قبل الإدارة العليا ومجلس الإدارة.

وتكمن محدودية القيمة المعرضة للمخاطر في أن التحركات السابقة للسوق قد لا توفر التقديرات الدقيقة لخسائر السوق المستقبلية. إن التحليل التاريخي لتحركات السوق أظهرت بأن الحركات ذات الحد الأقصى (أي مستوى ثقة أكثر من ٩٩ بالمائة) تحدث بشكل متكرر أكثر من تقديرات نماذج القيمة المعرضة للمخاطر. إن اختبارات الحساسية تُجرى بانتظام لتقدير الخسائر الاقتصادية المحتملة في الأسواق غير الطبيعية. وعليه، فإن اختبار الحساسية مع القيمة المعرضة للمخاطر يقدمان صورة أكثر تكاملاً لمخاطر السوق. تقوم المجموعة دورياً بإجراء اختبار الحساسية المبني على التغيرات في معدلات السوق والأسعار الناتجة مقابل سيناريوهات لقدرات السوق المعدة مسبقاً، والتي تشمل أحداث سوق تاريخية أو افتراضية. وتشمل السيناريوهات التاريخية الأزمة المالية الآسيوية عام ١٩٩٧ الأزمة الروسية عام ١٩٩٨ وأحداث ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١ وأزمة الائتمان عام ٢٠٠٨. وبالإضافة، فإن المجموعة تنفذ اختبار حساسية مبني على افتراضات مطورة داخلياً لسيناريوهات حساسية السوق. ويتم إجراء الاختبار على كافة محافظ مخاطر السوق المهمة.

(ج) مخاطر التشغيل

مخاطر التشغيل هي مخاطر الخسارة نتيجة فشل أو عدم كفاءة العمليات الداخلية والموظفين والأنظمة أو نتيجة أحداث خارجية سواء عالمية أو محلية أو طبيعية. إنه خطر كامن يواجهه كل الأعمال ويغطي أحداث مخاطر تشغيلية محتملة كثيرة تشمل توقف الأعمال وفشل الأنظمة والاختلاس الداخلي أو الخارجي وممارسات العاملين وسلامة مكان العمل وممارسات العملاء والأعمال. تنفيذ الأعمال وإدارة العمليات وتضرر الأصول العينية.

ولأن مخاطر التشغيل لا يمكن إزالتها بالكامل، فإن المجموعة تحرص على تقليل المخاطر عبر التأكيد على توفر بنية تحتية رقابية قوية في كافة اقسام البنك. وتشتمل سياسات وإجراءات إدارة مخاطر التشغيل المختلفة على تدريب فعال للكادر ورقابة ملائمة لحماية الأصول وتسجيلها والفصل بين المهام والإدارة المالية وتقديم التقارير، بالإضافة إلى استراتيجيات الرقابة الأخرى وتشمل توفير خطط استمرارية الأعمال والتأمين وهي تكمل عمليات الرقابة أينما كان ذلك ممكناً.

ويمتلك البنك إطاراً مستقلاً لإدارة المخاطر التشغيلية. ويتم إجراء تقييم شامل للمخاطر ضمن هذا الإطار لتحديد مخاطر التشغيل الكامنة في أعمال المجموعة وإجراءاتها وأنظمتها. كذلك تتم مراجعة الإجراءات الرقابية وتعزيزها إذا لزم الأمر.

٢. هيكل المجموعة وإدارة المخاطر ورأس المال (تتمة)

٢-٥ المخاطر في الركنة ٢

إن الأنواع الأخرى من المخاطر يتم تقييمها من خلال الركنة ٢، يقوم البنك بقياس وإدارة هذه الأنواع من المخاطر على الرغم من أنها لم يتم تضمينها في احتساب نسبة ملاءة رأس المال التنظيمي. إن معظم أخطار الركنة ٢ مضمنة في احتساب البنك رأس المال الاقتصادي الداخلي. وتشمل أنواع مخاطر الركنة ٢ مخاطر السيولة ومخاطر سعر الفائدة في سجلات البنك ومخاطر الأعمال ومخاطر التركيز.

(أ) مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي مخاطر عدم كفاية التمويل لمواجهة التزامات المجموعة المالية في الوقت المطلوب وعند استحقاقها. تبرز المخاطر من الاختلاف في الوقت بين استحقاقات الأصول والالتزامات للمجموعة. وهي تشمل مخاطر الخسائر التي تبرز مما يلي:

- ❖ الاضطرار الى بيع الأصول بأقل من سعر السوق العادي
- ❖ زيادة الودائع أو الاقتراض بمعدلات عالية
- ❖ استثمار الفائض من النقد بأقل من معدلات السوق

لقد تم تصميم سياسات إدارة السيولة للتأكد من توفر التمويل في كل الأوقات العادية والصعبة لمقابلة الاحتياجات النقدية للمجموعة، حتى في الأحوال الصعبة. في الأحوال العادية، فإن الهدف هو ليس التأكد من توفر النقد الكافي لمقابلة الالتزامات المالية الحالية فحسب بل أيضا تسهيل توسع الأعمال. ويتم تحقيق هذه الأهداف من خلال تطبيق تحكم دقيق في السيولة. يوفر هذا التحكم الحصول على التمويل بدون انكشاف ودون زيادة الكلفة من تسييل الأصول أو عرض أسعار أعلى للودائع.

إن التحكم بالسيولة للمجموعة يضمن على المدى القصير بأن تدفق النقد المستقبلي للمحفظة نتيجة استحقاق الأصول كافيا لمقابلة استحقاق الالتزامات. التحكم بالسيولة يوفر أيضا المحافظة على مخزون السيولة والأصول الجاهز للاستحقاق وقاعدة الودائع المتنوعة من حيث الاستحقاق والمودعين.

إن إدارة السيولة والنقد يتم التعامل معها في المجموعة ميدئيا على المستوى الجغرافي للمؤسسات ضمن حدود موافق عليها. إن هذه الحدود تأخذ بالاعتبار عمق الأسواق والسيولة التي تعمل بها المؤسسات.

إن السياسة العامة للمجموعة تؤكد بأن كل وحدة جغرافية تعتمد على ذاتها في ما يتعلق بالنقد اللازم لعملياتها.

إن سياسات السيولة للمجموعة تتضمن ما يلي:

- ❖ مراقبة (أ) التدفقات النقدية التعاقدية المستقبلية مقابل الحدود المعتمدة و(ب) مستوى السيولة للأصول المتوفرة في حال حدوث أزمات.
- ❖ مراقبة نسب السيولة في قائمة الميزانية.
- ❖ مراقبة مصادر النقد للتأكد من أن النقد قد تم الحصول عليه من مصادر متنوعة.
- ❖ مراقبة تركيز المودعين لتحاشي الاعتماد على مودعين محددين.
- ❖ المحافظة على مستوى جيد من شروط التمويل.
- ❖ الاحتفاظ بالسيولة وتمويل خطط الطوارئ. وتوضح هذه الخطط المؤشرات الأولية لحالات الأزمات وتصف الإجراءات اللازم اتخاذها في الأحوال العامة أو الكوارث وفي ذات الوقت تقليل آثارها السلبية طويلة المدى على أنشطة المجموعة.

(ب) مخاطر سعر الفائدة في سجلات البنك

تبرز مخاطر سعر الفائدة الهيكلي في صلب قائمة الميزانية للمجموعة كنتيجة لعدم مقابلة إعادة التسعير مع حساسية سعر الفائدة للأصول والالتزامات المالية. ويتم إدارة مخاطر سعر الفائدة من خلال حدود القيمة المعرضة للمخاطر وعبر استخدام نماذج لتقييم حساسية الإيرادات لحركة سعر الفائدة.

(ج) مخاطر الأعمال

تمثل مخاطر الأعمال التذبذب الكامن في الإيرادات في كل الأعمال بسبب عدم التيقن من الإيرادات والتكاليف المرافقة للتغير في بيئة التنافس الاقتصادية. يتم تقييم مخاطر الأعمال بناءً على التذبذب التاريخي المرصود في الأرباح والخسائر.

٢. هيكل المجموعة وإدارة المخاطر ورأس المال (تتمة)

٢-٥ المخاطر في الركيزة ٢ (تتمة)

د) مخاطر التركيز

مخاطر التركيز هي مخاطر مرتبطة بدرجة تنوع محفظة الائتمان أي الخطر الكامن في ممارسة الأعمال مع أعداد كبيرة من العملاء أو عدم التساوي في التعرض للمخاطر على مستوى القطاعات والمناطق الجغرافية.

يتم ضبط مخاطر التركيز في البنك لإطار رأس المال الاقتصادي باستخدام نماذج محفظة مخاطر الائتمان التي تأخذ في الاعتبار التركيز على العميل الفرد في محفظة الائتمان. ويتم تطبيق إضافة رأس المال الاقتصادي عندما يتجاوز انكشاف الطرف المقابل حداً معيناً.

يتم تقييم مخاطر التركيز المحتملة حسب المنتج، القطاع، المقترض الواحد، والموقع الجغرافي بشكل دوري بهدف تحسين التنوع الكلي للمحفظة. وتتم مراجعة الحدود الموضوعية والمستوى الفعلي للتعرض للمخاطر بشكل دوري من الإدارة العليا ومجلس الإدارة.

٢-٦ المراقبة والتقارير

إن مراقبة المخاطر ورفع التقارير بخصوصها يتم تطبيقها بشكل يومي لمخاطر السيولة والسوق، وبشكل شهري أو ربع سنوي لمخاطر الائتمان وبشكل ربع سنوي لمخاطر التشغيل.

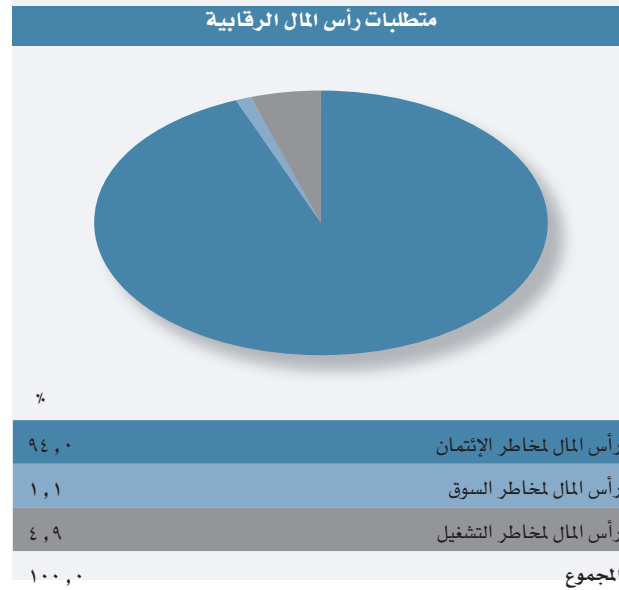
يتم رفع التقارير بالمخاطر بشكل دوري للإدارة العليا ومجلس الإدارة. يتلقى مجلس الإدارة تقارير المخاطر الداخلية لتشمل مخاطر السوق، الائتمان، التشغيل والسيولة.

إدارة رأس المال تشمل نسب رأس المال الاقتصادي الداخلي والتنظيمي، ويتم رفع التقارير بها إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة بشكل شهري.

٣. متطلبات رأس المال التنظيمي وقاعدة رأس المال

هذا القسم يبين متطلبات رأس المال التنظيمي للمجموعة وقاعدة رأس المال.

إن مكونات متطلبات رأس المال التنظيمي الكلي هي ما يلي:



٢. هيكل المجموعة وإدارة المخاطر ورأس المال (تتمة)

٣- ١ متطلبات رأس المال لمخاطر الائتمان (تتمة)

لغايات التقارير الرقابية، فإن البنك يقوم باحتساب متطلبات رأس المال لمخاطر الائتمان على أساس الأسلوب المعياري. وبحسب الأسلوب المعياري للتعرض للمخاطر داخل وخارج قائمة الميزانية يتم تحديد فئة التعرض للمخاطر على أساس نوع الطرف المقابل أو طبيعة التعرض للمخاطر. وحسب إطار ملاءة رأس المال في بازل ٢ لدى مصرف البحرين المركزي تسمى فئات المخاطر محافظ معيارية. إن المحافظ المعيارية الرئيسية تشمل مطالبات على الدول، مطالبات على بنوك ومطالبات على شركات كبرى. بعد تحديد التعرض للمخاطر بالمحافظ المعيارية ذات العلاقة، يتم اشتقاق مبالغ المخاطر الموزونة بناءً على أوزان محددة للمخاطر. وبحسب الأسلوب المعياري فإن الأوزان يتم توفيرها من قبل مصرف البحرين المركزي ويتم تحديدها بناءً على تصنيف ائتمان خارجي للطرف المقابل. ويتم اشتقاق تصنيف الائتمان خارجياً من قبل هيئات تصنيف خارجية مرخصة وموافق عليها من قبل مصرف البحرين المركزي. إن البنك يستخدم تصنيف كل من ستاندرد أند بورز وموديز وفيتش.

وبشكل عام فإن التعرض للمخاطر ومبالغ المخاطر الموزونة ومتطلبات رأس المال لتحليل مخاطر الائتمان حسب المحفظة المعيارية تم عرضها في الجدول التالي:

التعرض للمخاطر	التعرض للمخاطر غير المصنف	مجموع التعرض للمخاطر	معدل وزن المخاطر	مبالغ المخاطر الموزونة	متطلبات رأس المال
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
٢٠٤٨,٠	-	٢٠٤٨,٠	%٢	٥٦,٩	٦,٨
-	٨,٧	٨,٧	%١٠٠	٨,٧	١,٠
٥٠٣٨,٨	٣٣٧,٤	٥٣٧٦,٢	%٢٩	١٥٧٠,٧	١٨٨,٥
١٤٩٢,٤	٧٦٢٦,٨	٩١١٩,٢	%٩١	٨٣٣٩,٣	١٠٠٠,٧
-	١٧١,٦	١٧١,٦	%١٥٠	٢٥٧,٤	٣٠,٩
-	٩١,٥	٩١,٥	%١٠٠	٩١,٧	١١,٠
٢,٧	١٥١,٥	١٥٤,٢	%٩٧	١٤٩,٩	١٨,٠
٨٥٨١,٩	٨٣٨٧,٥	١٦٩٦٩,٤	%٦٢	١٠٤٧٤,٦	١٢٥٦,٩

تم تحديد التعرض للمخاطر اخذين بعين الاعتبار التحوط الممكن تطبيقه على مخاطر الائتمان. إن معالجة التحوط من مخاطر الائتمان تم توضيحها بشكل مفصل في القسم ٤-٤ (ز) من هذا التقرير.

إن التعرض للمخاطر غير المصنف للبنوك بشكل عام تمثل قروضاً ثانوية غير مصنفة لبنوك مصنفة.

إن تعريفات كل محفظة معيارية وما يرتبط بها من متطلبات مبالغ المخاطر الموزونة تم تناولها في القسم ٤ من هذا التقرير.

٣- ٢ متطلبات رأس المال لمخاطر السوق

يستخدم البنك نموذج القيمة المعرضة للمخاطر لاحتساب متطلبات رأس المال التنظيمي المرتبط بمخاطر السوق العامة.

إن احتساب القيمة المعرضة للمخاطر من خلال نموذج داخلي خاضع لمعامل مضاعف يتم تحديده من قبل مصرف البحرين المركزي. إن معامل الضرب للبنك حدده مصرف البحرين المركزي عند ٣,٥. وقد تمت زيادة معامل الضرب من قبل مصرف البحرين المركزي من الحد الأدنى التنظيمي ٢,٠ خلال عام ٢٠٠٨ بناءً على عدد من فحوصات الاستثناءات المسجلة في السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧. إن مخاطر المتاجرة التي سببت رفع استثناءات الفحص التراجعي في عام ٢٠٠٧ قد تم تسهيلها خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨.

وتمت إضافة مخاطر محددة أخرى لمخاطر السوق العامة. ويتم ضرب نتيجة قياس مخاطر السوق بـ ١,٢,٥، وهي تضم النسبة الدنيا لرأس المال وهي ٨ بالمائة، ليعطي التعرض لمخاطر السوق وزناً على أساس متناغم مع وزن التعرض لمخاطر الائتمان.

٣. متطلبات رأس المال التنظيمي وقاعدة رأس المال (تتمة)

٢-٣ متطلبات رأس المال لمخاطر السوق (تتمة)

في الجدول التالي وصف لمتطلبات رأس المال ومبالغ المخاطر الموزونة لمخاطر السوق:

متطلبات رأس المال مليون دولار أمريكي	مبالغ المخاطر الموزونة مليون دولار أمريكي	
٣,٩	٣٢,١	مخاطر الأسهم
٠,٩	٧,٩	مخاطر سعر الفائدة
٠,٢	١,٥	مخاطر أسعار العملات
٥,٠	٤١,٥	إجمالي مخاطر السوق العامة
٩,٩	٨٢,٨	إجمالي مخاطر السوق المحددة
١٤,٩	١٢٤,٣	الإجمالي

ترتبط مخاطر السوق العامة للأسهم مبدئياً بصناديق الاستثمار البديلة المدارة من قبل المدراء الخارجيين وتجري حالياً عملية تصفية هذه الصناديق.

٣-٣ متطلبات رأس المال لمخاطر التشغيل

لغايات التقارير الرقابية، يتم احتساب متطلبات رأس المال لمخاطر التشغيل حسب أسلوب المؤشر الأساسي. وحسب هذا الأسلوب، يتم ضرب متوسط إجمالي الدخل للمجموعة للسنوات الثلاث السابقة بمعامل ألفا ثابت. وقد تم تحديد معامل ألفا عند ١٥ بالمائة في إطار ملاءة رأس المال في بازل ٢ لدى مصرف البحرين المركزي.

وقد بلغت متطلبات رأس المال لمخاطر التشغيل كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ حوالي ٦٦,١ مليون دولار أمريكي.

٤-٣ قاعدة رأس المال

يبين الجدول أدناه قاعدة رأس المال التنظيمي:

المجموع مليون دولار أمريكي	الفئة الثانية لرأس المال مليون دولار أمريكي	الفئة الأولى لرأس المال مليون دولار أمريكي	
٢٥٠٠,٠	-	٢٥٠٠,٠	رأس المال المكتتب به
٧,٦	-	٧,٦	علاوة الإصدار
١٦٩,٢	-	١٦٩,٢	الاحتياطي الإجمالي
١٠٦,٧	-	١٠٦,٧	الاحتياطي الاختياري
(٩٥٠,٧)	-	(٩٥٠,٧)	الإيرادات المستبقاة
٥,٧	٥,٧	-	الأرباح غير المتحققة حسب القيمة العادلة للأوراق المالية المتوفرة للبيع
١٣٩,٤	١٣٩,٤	-	إجمالي مخصصات الديون المتعثرة (بمخاطر موزونة تبلغ ١,٢٥ بالمائة)
٥١١,٠	٥١١,٠	-	التمويل الثانوي
٢٤٨٨,٩	٦٥٦,١	١٨٣٢,٨	الفئة الأولى والفئة الثانية لقاعدة رأس المال

إن الفئة الأولى لرأس المال هي بمثابة رأس المال المدفوع ويشمل رأس المال المكتتب به، علاوة الإصدار، الإيرادات المستبقاة والاحتياطيات المقبولة. أما الخسائر المستبقاة بما فيها خسائر السنة الحالية فقد احتسبت ضمن الفئة الأولى لرأس المال بعد موافقة المدقق الخارجي. الاحتياطيات المقبولة تطرح منها أرباح وخسائر إعادة التقييم الناتجة عن إعادة احتساب القيمة العادلة للسندات وصفقات تحوط المشتقات المعدة للبيع مع استثناء الأرباح والخسائر غير المتحققة الناتجة عن إعادة احتساب القيمة العادلة للسندات والمصنفة على أنها متوفرة للبيع. الأرباح غير المتحققة على السندات والمصنفة على أنها متوفرة للبيع فهي تم احتسابها في الفئة الثانية لرأس المال.

الفئة الثانية لرأس المال تشمل القروض الثانوية، المخصصات المجمعة و٤٥ بالمائة من الأرباح غير المحققة الناتجة عن إعادة احتساب القيمة العادلة للسندات المصنفة على أنها متوفرة للبيع.

٣. متطلبات رأس المال التنظيمي وقاعدة رأس المال (تتمة)

٤-٣ قاعدة رأس المال (تتمة)

إن التمويل الثانوي والبالغة قيمته ٥١١ مليون دولار أمريكي تمثل التزامات غير مضمونة للمجموعة وهي خاضعة للدفع حال مطالبات المودعين والمدنيين الآخرين للمجموعة. والتمويل الثانوي يجب أن يتم تضمينه في الفئة الثانية لرأس المال وذلك لأغراض احتساب ملاءة رأس المال التنظيمي المقرر من قبل مصرف البحرين المركزي.

إن مصرف البحرين المركزي يستخدم قيوداً متعددة للعناصر المثلة لقاعدة رأس المال التنظيمي، فمثلاً قيمة الشهرة يجب أن لا تزيد عن ١٥ بالمائة من مجموع الفئة الأولى لرأس المال، أما الفئة الثانية لرأس المال فيجب أن لا يزيد عن الفئة الأولى لرأس المال، كما أن إجمالي القروض الثانوية يجب أن لا يزيد عن ٥٠ بالمائة من الفئة الأولى لرأس المال. علاوة على ذلك، هناك قيود وحدود على حجم المخصصات المتراكمة والتي يمكن أن تكون جزءاً من الفئة الثانية لرأس المال.

وتماشياً مع منهجية مصرف البحرين المركزي في تطبيق معيار بازل ٢ المتعلق بملاءة رأس المال، فإن التعرض لمخاطر التوريق والمصنفة بأقل من BB- أو تلك غير المصنفة يجب أن تطرح من رأس المال التنظيمي بدلاً من ضمها إلى مبالغ المخاطر الموزونة. في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ لم يكن للمجموعة مخاطر توريق.

لا يوجد هناك أي عوائق أمام تحويل الأموال أو رأس المال التنظيمي ضمن المجموعة باستثناء القيود على التحويلات الهادفة إلى ضمان متطلبات الحد الأدنى لرأس المال التنظيمي للشركات التابعة.

٤. مخاطر الائتمان - إفصاحات الركيزة ٣

يقدم هذا الجزء وصفاً لمخاطر المجموعة الائتمانية، كما يقدم إفصاحات تفصيلية عن المخاطر الائتمانية وذلك تماشياً مع إطار عمل بازل ٢ المعتمدة من قبل مصرف البحرين المركزي والمرتبطة بمتطلبات الإفصاح طبقاً للركيزة الثالثة.

٤-١ تعريف فئات التعرض للمخاطر

يوجد لدى البنك محافظ ائتمانية متنوعة داخل وخارج الميزانية، ويصنف التعرض للمخاطر الائتمانية طبقاً لفئات مخاطر الجهات المتعاملة والمحددة من قبل مصرف البحرين المركزي تماشياً مع إطار عمل بازل ٢ لملاءة رأس المال والمرتبطة بالمنهج المعيارية للمخاطر الائتمانية. درجات مخاطر الجهات المتعاملة ذات المستوى العالي تعرف بأنها محافظ معيارية طبقاً لإطار عمل بازل ٢ لملاءة رأس المال والمعتمد من قبل مصرف البحرين المركزي، وعليه فإن أوزان المخاطر الواجب استخدامها لاستخراج مقدار المخاطر الموزونة هي كما يلي:

محفظة الحكومات

إن محفظة الحكومات تشكل التعرض للمخاطر العائدة لحكومات الدول بما فيها البنوك المركزية، وعليه فإن أوزان المخاطر هي صفر بالمائة للمخاطر العائدة للعملة المحلية أو بأي عملة أخرى من عملات دول مجلس التعاون الخليجي. أما مطالبات الدول بالعملة الأجنبية فإن أوزان المخاطر لها تعتمد على درجة التقييم الائتماني الممنوحة لها من قبل وكالات التصنيف الخارجية. أما مطالبات بنوك التنمية متعددة الأطراف والمحددة من قبل مصرف البحرين المركز، فيمكن أن تُضم إلى محفظة الدول وتعامل ذات المعاملة وبذلك يكون وزن المخاطر الخاصة بها صفر بالمائة.

محفظة وحدات القطاع العام

يتم وزن المخاطر الخاصة بمنشآت القطاع العام تبعاً لتقييمها من قبل وكالات التصنيف الخارجية باستثناء منشآت القطاع العام العاملة بالبحرين والمطالبات بالعملة المحلية على منشآت القطاع العام التي يتم تقييم الوزن لمخاطرها بصفر بالمائة من قبل السلطة الرقابية في البلد المعني، حيث حدد وزن مخاطرها عند صفر بالمائة.

محفظة البنوك

تغطي مطالبات البنوك وزن مخاطر حسب التصنيف الخارجي للبنك المعني. تطبق المعاملة التفضيلية للمطالبات قصيرة الأجل، وتعرف المطالبات قصيرة الأجل بأنها مطالبات ذات فترة استحقاق أصلية تبلغ ثلاثة أشهر فأقل. محفظة البنوك تتضمن أيضاً المطالبات على شركات الاستثمار والتي تصنف بناءً على التصنيف الخارجي الخاص بها وبدون تقديم أي معاملة تفضيلية للمطالبات قصيرة الأجل.

محفظة الشركات

تغطي مطالبات الشركات وزن مخاطر حسب التصنيف الخارجي للشركة المعنية. وفي حال كانت الشركات غير مصنفة يكون وزن مخاطرها ١٠٠ بالمائة. كما يمكن أن تطبق المعاملة التفضيلية لبعض الشركات المملوكة من قبل حكومة البحرين والمعتمدة من قبل مصرف البحرين المركزي والتي يحدد وزن مخاطرها بصفر بالمائة.

٤. مخاطر الائتمان - إفصاحات الركيزة ٣ (تتمة) ١-٤ تعريف فئات التعرض للمخاطر (تتمة)

محفظة الأسهم

تشكل محفظة الأسهم من الاستثمارات بالأسهم الواردة في سجلات البنك مثل محفظة السندات الاستثمارية. إن المخاطر الائتمانية للأسهم في دفتر المتاجرة هي من ضمن المخاطر السوقية الموزونة وذلك لأغراض احتساب ملاءة رأس المال التنظيمي.

يتم تحديد وزن المخاطر لصناديق الاستثمار والأسهم المدرجة بـ ١٠٠ بالمائة، أما صناديق الاستثمار والأسهم غير المدرجة فيكون وزن المخاطر الخاص بها ١٥٠ بالمائة، في حين أن الاستثمارات في الصناديق المصنفة يكون وزن مخاطرها حسب التصنيف الخارجي لها. الاستثمارات في عملية التوريق يتم طرحها من قاعدة رأس المال التنظيمي.

بالإضافة إلى المحافظ المعيارية، فإن التعرض للمخاطر الأخرى يحدد تبعاً لدرجات التعرض للمخاطر التالية:

مخاطر القروض المعثرة

جميع مخاطر القروض المعثرة وبغض النظر عن تصنيف أدائها، فإنها تصنف منفردة تحت بند مخاطر القروض المعثرة. ويتم وضع وزن مخاطر ١٠٠ بالمائة أو ١٥٠ بالمائة حسب مستوى المخصصات المحتفظ بها مقابل القرض.

الأصول الأخرى وشرائح التوريق المملوكة

يكون وزن المخاطر للأصول الأخرى ١٠٠ بالمائة. أما شرائح التوريق فإن وزن مخاطرها يعتمد على درجة تصنيفها الخارجي. وتتراوح هذه الأوزان ما بين ٢٠ بالمائة - ٣٥٠ بالمائة.

إن شرائح التوريق المصنفة بأقل من BB- أو تلك غير المصنفة يتم طرحها من رأس المال التنظيمي بدلا من خضوعها لوزن المخاطر.

٢-٤ وكالات التصنيف الخارجية

يستخدم البنك التصنيف الصادر عن ستاندرند اند بورز وموديز وفيتش وذلك لمعرفة أوزان المخاطر الواجب تطبيقها استناداً لإطار عمل مصرف البحرين المركزي المتعلق بمقررات بازل ٢ لملاءة رأس المال. وبما أن درجات التصنيف تختلف من وكالة إلى أخرى يتم الأخذ بدرجة التصنيف الأعلى وذلك لأغراض احتساب ملاءة رأس المال التنظيمي.

٣-٤ عرض مخاطر الائتمان في ظل بازل ٢

إن مخاطر الائتمان التي سيتم عرضها في هذا التقرير تختلف عن مخاطر الائتمان المدرجة في البيانات المالية الموحدة. وتعود هذه الاختلافات إلى اختلاف المنهجيات المطبقة كما هو موضح أدناه:

❖ استناداً لإطار عمل بازل ٢ المطبق من قبل مصرف البحرين المركزي فإن التعرض للمخاطر خارج الميزانية يحول إلى خطر ائتماني بتطبيق معامل التحويل الائتماني ويتم ضرب المخاطر خارج الميزانية بمعامل التحويل الائتماني الخاص به. لذلك تحتسب هذه المخاطر وفق المحافظ المعيارية المذكورة في الجزء ١-٤ تماماً كما هو الحال مع المخاطر المضمنة في الميزانية.

❖ تقرير مخاطر الائتمان وفق الركيزة الثالثة يتم عادة وفق المحافظ المعيارية المستندة إلى طبيعة الجهة المقابلة في حين أن طريقة عرض القوائم المالية تعتمد على درجة تصنيف الموجودات. فعلى سبيل المثال، يتم تصنيف القرض المقدم لبنك ضمن محفظة البنوك وفق إطار عمل ملاءة رأس المال في حين يتم تصنيفه ضمن بند «قروض وسلف» عند إعداد القوائم المالية الموحدة.

❖ تستخدم الضمانات المقبولة في إطار عمل بازل ٢ لملاءة رأس المال لتخفيض التعرض للمخاطر في حين لا يتم الأخذ بقيمة الضمانات الصافية عند إعداد البيانات المالية الموحدة.

❖ استناداً إلى إرشادات تطبيق بازل ٢ الصادرة عن مصرف البحرين المركزي فإن التعرض للمخاطر يكون من ضمن أو يطرح من رأس المال التنظيمي في حين يعامل كموجودات ضمن القوائم المالية الموحدة.

❖ استناداً لإطار عمل بازل ٢ لملاءة رأس المال الصادر عن مصرف البحرين المركزي يتم الأخذ بالتقييم الأعلى لوكالات التصنيف الخارجية، أما لأغراض إدارة مخاطر الائتمان الداخلية فإن المجموعة تستخدم التقييم الأقل.

٤. مخاطر الائتمان - إفصاحات الركيزة ٣ (تتمة)

٤-٤ التعرض للمخاطر

(أ) إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان

إجمالي ومتوسط مخاطر الائتمان قبل تطبيق الضمانات والكفالات وغيرها من المعززات الائتمانية كانت كما يلي:

متوسط إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان مليون دولار أمريكي	إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان مليون دولار أمريكي	
٢٦٥,٣	٥٠٨,٢	بنود مضمنة في الميزانية
٤٤٨١,٩	٤١٠١,١	نقد وأصول سائلة أخرى
١١٤٨,٢	-	ودائع لدى البنوك
١٣٣,٦	٥٠,٢	مبالغ مستحقة من مساهمين
٢٠٥٢,٦	٢٠١٨,١	أوراق مالية متداولة
١١٢٢٨,١	٩٢٩٨,١	أوراق مالية استثمارية
١٤٥,٨	٥٧,٨	قروض وسلف
١٩٤٥٥,٥	١٦٠٣٣,٥	أصول أخرى باستثناء المشتقات
		إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان داخل الميزانية
٢٨٠٠,٨	٢١٦٠,٤	بنود خارج الميزانية
١٧٠,٨	٧٨,٥	التعهدات المتعلقة بالتسهيلات الائتمانية
٢٩٧١,٦	٢٢٣٨,٩	المشتقات وأدوات العملة الأجنبية
٢٢٤٢٧,١	١٨٢٧٢,٤	إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان خارج الميزانية
		إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان

متوسط إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان يعتمد على المتوسطات اليومية خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩.

الأصول الأخرى تشكل أساساً من الفوائد المستحقة والرسوم والعمولات.

إن إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان الخاص بالمشتقات وأدوات العملة الأجنبية يمثل الكلفة البديلة (التعرض للمخاطر الحالي) وهي كلفة إحلال العقود بأسعار السوق الحالية الواجب على الطرف المقابل الإيفاء بها قبل تاريخ التسوية. إن إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان الوارد ذكره في الجدول أعلاه لا يضم التعرض للمخاطر المتوقع في المستقبل. تفاصيل أخرى حول مخاطر ائتمان الطرف المقابل والمتعلقة بالتعرض للمخاطر لبنود خارج الميزانية تم الإشارة إليها في الجزء ٧-٣ (١) من هذا التقرير.

تقرير بازل ٢ الركيزة ٣ (تتمة)

٤. مخاطر الائتمان - إفصاحات الركيزة ٣ (تتمة)

٤-٤ مخاطر الائتمان (تتمة)

(ب) التوزيع الجغرافي لمخاطر الائتمان

إن التوزيع الجغرافي لمخاطر الائتمان يعتمد على مكان تواجد الطرف المقابل وعلى النحو الآتي:

المجموع مليون دولار أمريكي	بنود خارج الميزانية مليون دولار أمريكي	أصول أخرى مليون دولار أمريكي	القروض والسلف مليون دولار أمريكي	الأوراق المالية مليون دولار أمريكي	الإيداعات والأصول السائلة الأخرى مليون دولار أمريكي	
١٣٦١٦,٨	١٦٦٩,٢	٤٥,٢	٨٨١٠,٩	١٣٣٨,٧	١٧٥٢,٧	دول مجلس التعاون الخليجي دول أخرى في الشرق الأوسط
٤٥٥,٠	١٢٢,٣	٢,٢	٢٣٣,٦	٤٢,٩	٥٤,٠	وشمال أفريقيا
٢٥٩٢,٨	٢٥٩,٣	٤,١	٢٣٨,٩	٦٣,٠	٢٠٢٧,٥	أوروبا
١٣٠٦,٦	١٨٨,١	٥,٨	٠,٢	٥٨٢,٥	٥٣٠,٠	أمريكا الشمالية
٣٠١,٢	-	٠,٤	١٤,٥	٤١,٢	٢٤٥,١	آسيا
١٨٢٧٢,٤	٢٢٣٨,٩	٥٧,٨	٩٢٩٨,١	٢٠٦٨,٣	٤٦٠٩,٣	إجمالي المخاطر

تشتمل منطقة مينا على الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

(ج) مخاطر الائتمان حسب القطاع

كانت مخاطر الائتمان حسب القطاع على النحو الآتي:

المجموع مليون دولار أمريكي	بنود خارج الميزانية مليون دولار أمريكي	أصول أخرى مليون دولار أمريكي	القروض والسلف مليون دولار أمريكي	الأوراق المالية مليون دولار أمريكي	الإيداعات والأصول السائلة الأخرى مليون دولار أمريكي	
٦٢١٧,٧	١٧٦,٦	١٣,٧	١٤٣٦,٨	١٢٧٢,٥	٣٣١٨,١	الخدمات المالية
٢٧٢٧,٤	٣٨٨,٥	١٣,٨	٣٠٥٦,٩	٢٦٨,٢	-	الطاقة، النفط والبتروكيماويات
١٩١٨,١	٣١,٧	٦,٦	٣١٢,١	٢٧٦,٥	١٢٩١,٢	الحكومات
١٨٣٤,٢	٦٢٦,٢	٦,٠	١٢٠٢,٠	-	-	التجارة والخدمات
١١٦٤,٠	٥٦٦,٤	١,٠	٥٩٦,٦	-	-	المقاولات
٨٦٩,٢	٥٤,٦	١,٨	٧٩٩,٧	١٣,١	-	المواصلات
٨٦٧,١	٢٧٥,٩	٢,٠	٥٨٩,٢	-	-	التصنيع
٧٧٦,٨	٢٨,٥	٧,٠	٧٤١,٣	-	-	العقارات
٤٧٦,٩	٢٣,٨	١,٧	٤٣٥,٢	١٦,٢	-	الاتصالات
٢٢٦,٧	٤,٩	-	-	٢٢١,٨	-	استثمارات الأسهم
١٩٤,٣	٦١,٨	٤,٢	١٢٨,٣	-	-	أخرى
١٨٢٧٢,٤	٢٢٣٨,٩	٥٧,٨	٩٢٩٨,١	٢٠٦٨,٣	٤٦٠٩,٣	إجمالي المخاطر

٤. مخاطر الائتمان - إفصاحات الركيزة ٣ (تتمة)

٤-٤ مخاطر الائتمان (تتمة)

(د) التصنيف الداخلي لمخاطر الائتمان

إن مخاطر الائتمان المستندة إلى التصنيف الداخلي كانت على النحو الآتي:

المجموع مليون دولار أمريكي	بنود خارج الميزانية مليون دولار أمريكي	أصول أخرى مليون دولار أمريكي	القروض والسلف مليون دولار أمريكي	الأوراق المالية مليون دولار أمريكي	الإيداعات والأصول السائلة الأخرى مليون دولار أمريكي	
١٣٩٤١,٣	١٤٢٥,٤	٣٩,٩	٦١٣٢,٨	١٧٦٩,٩	٤٥٧٣,٢	غير متأخرة وغير متعثرة
٢٥٧٣,٥	٦٣٧,٥	١١,٩	١٨٥٨,٦	٢٩,٥	٣٦,٠	درجات التصنيف ١ إلى ٤
٧٣٩,٧	١٣٦,١	٣,٣	٥٧٠,١	٣٠,٢	-	درجات التصنيف ٥+ إلى ٥-
١٦١,٥	١٤,٦	١,٥	١٢٨,٥	١٦,٩	-	درجات التصنيف ٦+ إلى ٦-
٢٠,٤	٢٠,٤	-	-	-	-	درجة التصنيف ٧
٢٠٩,٨	٤,٩	-	-	٢٠٤,٩	-	درجة التصنيف ٨
١٧٦٤٦,٢	٢٢٣٨,٩	٥٦,٦	٨٦٩٠,٠	٢٠٥١,٤	٤٦٠٩,٢	استثمارات الأسهم
						المبلغ المحاسب
						متأخرة ولكن غير متعثرة
٢٦,٧	-	-	٢٦,٧	-	-	درجات التصنيف ١ إلى ٧
١٧١,٤	-	-	١٧١,٤	-	-	درجة التصنيف ٨
١٩٨,١	-	-	١٩٨,١	-	-	المبلغ المحاسب
						متأخرة ومتعثرة فردياً
٩,٣	-	-	٩,٣	-	-	درجة التصنيف ٨
٨١,٩	-	-	٨١,٩	-	-	درجة التصنيف ٩
٩١,٢	-	-	٩١,٢	-	-	المبلغ المحاسب
						متعثرة فردياً ولكن غير متأخرة
٢٥٨,١	-	٠,٩	٢٥٧,٢	-	-	درجات التصنيف ١ إلى ٧
٣٦,٦	-	٠,٣	٣٦,٣	-	-	درجة التصنيف ٨
٢٥,٣	-	-	٢٥,٣	-	-	درجة التصنيف ٩
١٦,٩	-	-	-	١٦,٩	-	استثمارات الأسهم
٣٣٦,٩	-	١,٢	٣١٨,٨	١٦,٩	-	المبلغ المحاسب
١٨٢٧٢,٤	٢٢٣٨,٩	٥٧,٨	٩٢٩٨,١	٢٠٦٨,٣	٤٦٠٩,٣	المجموع

إن هذا التحليل مقدم قبل تطبيق أي من أساليب تخفيف المخاطر الائتمانية، فمثلاً مخاطر البنود خارج الميزانية المتعلقة بالأطراف المصنفين بدرجة ٨ تمت تغطيتها بضمانات نقدية كاملة.

نظام التصنيف الداخلي المستخدم من قبل المجموعة سيتم تناوله بالتفصيل في الجزء ٨-١ من هذا التقرير.

٤. مخاطر الائتمان - إفصاحات الركيزة ٣ (تتمة)

٤-٤ مخاطر الائتمان (تتمة)

هـ مخاطر الائتمان وفق تاريخ الاستحقاق

إن استحقاق التعرض للمخاطر الائتمانية الممنوحة و المستندة إلى تواريخ استحقاق تعاقدية كانت كما يلي:

المجموع مليون دولار أمريكي	أصول أخرى مليون دولار أمريكي	القروض والسلف مليون دولار أمريكي	الأوراق المالية مليون دولار أمريكي	الإيداعات والأصول السائلة الأخرى مليون دولار أمريكي	
٦٩٠٥,٩	٥٠,٦	٢٠٣١,٥	٢١٥,٥	٤٦٠٨,٣	خلال ٣ شهور
١٨٠٨,٤	٧,٢	١٥٨٢,٢	٢١٨,٠	١,٠	٤ شهور إلى سنة
٤٤١٩,٢	-	٣٤٠٦,٦	١٠١٢,٦	-	من سنتين إلى خمس سنوات
١٧٥٨,٧	-	١٤١٨,٧	٣٤٠,٠	-	من ست سنوات إلى عشر سنوات
٨٦٧,٥	-	٧٥٦,٩	١١٠,٦	-	من ١١ سنة إلى ٢٠ سنة
٢٧٣,٨	-	١٠٢,٢	١٧١,٦	-	أكثر من ٢٠ سنة وأخرى
١٦٠٣٣,٥	٥٧,٨	٩٢٩٨,١	٢٠٦٨,٣	٤٦٠٩,٣	التعرض للمخاطر الإجمالي

التحليل الخاص بالتعرض للمخاطر خارج الميزانية سيتم تناوله في الجزء ٧ من هذا التقرير.

تمثل مخاطر الأوراق المالية خلال ٢٠ عاماً مضت الاستثمارات في الأسهم مخصصاً منها إجمالي المخصصات المتراكمة.

و) الأسهم المسجلة في قوائم البنك

إن استثمارات الأسهم الموجودة ضمن الأوراق المالية الاستثمارية في القوائم المالية الموحدة قد تضمنت في محفظة الأسهم المعيارية في الركيزة ١ من إطار عمل ملاءة رأس المال لمخاطر الائتمان. استثمارات الأسهم هذه تمثل عادة الاستثمارات في الأسهم الخاصة، وتشكل من كل من الاستثمارات المباشرة والاستثمارات في الصناديق المدارة من قبل مدراء مختصين خارجيين وبنوك استثمار خارجية.

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩، بلغت استثمارات الأسهم الموجودة في سجلات البنك حوالي ١٧١,٦ مليون دولار أمريكي، منها حوالي ٦٢,٢ مليون دولار أمريكي عبارة عن صناديق استثمارية مدارة. الأسهم غير المدرجة والتي تمثل استثمارات أسهم خاصة سجلت بكلفتها مخصصاً منها مخصصات التعثر وليس هناك أسواق أو أي طرق مناسبة أخرى يمكن من خلالها اشتقاق القيم العادلة والمنطقية لمثل هذه الاستثمارات. وتتجه المجموعة إلى الخروج من هذه الاستثمارات مبدئياً عبر الاكتتابات العامة الأولية أو الاكتتابات الخاصة.

خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩، بلغت الأرباح المحققة من استثمارات الأسهم حوالي ٠,٥ مليون دولار أمريكي، أما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ فإن الأرباح غير المحققة من استثمارات الأسهم بلغت حوالي ١٢,٦ مليون دولار أمريكي، وتم تضمين ٤٥ بالمائة من الأرباح غير المحققة أي ما مقداره ٥,٧ مليون دولار أمريكي في الفئة الثانية لرأس المال وذلك استناداً إلى إطار عمل بازل ٢ لملاءة رأس المال والمعتمد من قبل مصرف البحرين المركزي.

ز) مخففات مخاطر الائتمان

معلومات التعرض لمخاطر الائتمان التي تم عرضها في الجزء ٤ من هذا التقرير تمثل التعرض للمخاطر الإجمالية قبل تطبيق أي من أساليب مخففات مخاطر الائتمان. الضمانات والكفالات التي يمكن استخدامها لتخفيف مخاطر الائتمان في ظل إطار عمل ملاءة رأس المال اعتبرت ضمانات مقبولة. فقط أنواع محددة من الضمانات وبعض مصدري الكفالات تعتبر مقبولة لأغراض احتساب المخاطر الموزونة واحتساب ملاءة رأس المال التنظيمي. علاوة على ذلك، فإن عملية إدارة الضمانات وكذلك شروط اتفاقيات الضمانات (مثل إجراءات مراقبة القيم السوقية والجوانب القانونية) يجب أن تلبى الحد الأدنى من متطلبات مصرف البحرين المركزي الواردة في تعليمات ملاءة رأس المال.

إن تخفيض متطلبات رأس المال نتيجة لمخففات مخاطر الائتمان يتم احتسابها بطرق مختلفة ويعتمد ذلك على نوعية مخففات مخاطر الائتمان وعلى النحو الآتي:

٤. مخاطر الائتمان - إفصاحات الركيزة ٣ (تتمة)

٤-٤ مخاطر الائتمان (تتمة)

ز) مخفضات مخاطر الائتمان (تتمة)

- ❖ مبلغ التعرض للمخاطر المعدل: يستخدم البنك الطريقة الشاملة للضمانات المالية مثل النقد، السندات والأسهم، ويتم تعديل قيمة التعرض للمخاطر وفقاً للضمانة المالية. حجم التعديل يعتمد على تذبذب الضمان والتعرض للمخاطر. ويستخدم البنك المعدلات الخاصة بالتذبذب المحددة من قبل مصرف البحرين المركزي والمعروفة بالاقتطاعات الرقابية، وذلك لتخفيف ميزة الضمان وزيادة حجم التعرض للمخاطر.
- ❖ استبدال الطرف المقابل: أسلوب الاستبدال يستخدم في الكفالات حيث يتم استبدال تصنيف الطرف المقابل بتصنيف الكفيل وهذا يعني أن مخاطر الائتمان الخاصة بالعميل تم استبدالها بمخاطر الائتمان الخاصة بالكفيل وبالتالي فإن متطلبات رأس المال ستخف. وعليه، فإن التعرض للمخاطر المضمون بالكامل سيعامل وكأن القرض قد تم منحه بداية للكفيل وليس إلى العميل.

استعراض الأنواع الرئيسية لمخفضات المخاطر

يستخدم البنك أساليب متعددة لتخفيف المخاطر في أسواق مختلفة تساهم في تنوع المخاطر وحماية الائتمان. إن أساليب مخفضات مخاطر الائتمان المختلفة مثل الضمانات، الكفالات، المشتقات الائتمانية، اتفاقيات (مثل الاتفاقات والأسهم التي ليس لها سعر محدد). المقاصة والتعهدات تستخدم لتقليل مخاطر الائتمان. ولم تحسب كافة أنشطة مخفضات المخاطر الائتمانية بالضرورة لأغراض ملاءة رأس المال وذلك لأنها ليست كلها مصنفة كمقبولة من قبل مصرف البحرين المركزي في ظل إطار عمل بازل ٢ للملاءة رأس المال.

التعرض للمخاطر المضمونة بضمانات مالية مقبولة، الكفالات والمشتقات الائتمانية التي عرضت بمحفظه معيارية كانت كما يلي:

منها ما هو مضمون بـ:

التعرض للمخاطر قبل مخفضات مخاطر الائتمان	كفالات ومشتقات إئتمانية مقبولة	ضمانات مقبولة	مليون دولار أمريكي
٢٠٤٨,٠	٤٥٢,٣	-	الدول
٥٣٧٩,٤	٤٦٥,٣	٣,٢	البنوك
٩٦١٣,٧	١٢٩,٧	٤٨٦,٠	الشركات

الكفالات والمشتقات الائتمانية

حصرياً، فإن مانحي الكفالات المقبولة والمشتقات الائتمانية يمكن اعتمادهم في الأسلوب المعياري لمخاطر الائتمان. الكفالات التي تصدر عن الشركات هي التي يمكن أخذها بعين الاعتبار إذا كان تصنيفها الائتماني (A-) أو أكثر. التعرض للمخاطر المضمونة يعطى وزن المخاطر الخاص بالكفيل.

يستخدم البنك المشتقات الائتمانية كحماية ضد مخاطر الائتمان ضمن نطاق ضيق حيث أن المحفظة الائتمانية تعتبر متنوعة بشكل جيد.

الضمانات ومبادئ التقييم

إن حجم ونوع الضمان يعتمد على تقييم مخاطر الائتمان الخاصة بالطرف المقابل. وتتم مراقبة القيمة السوقية / القيمة العادلة للضمان بانتظام ويتم طلب أي ضمان إضافي انسجاماً مع شروط الاتفاقيات الموقعه. وبشكل عام فإن الإقراض يعتمد على قدرة العميل على التسديد وليس على قيمة الضمان، إلا أن الضمان يعتبر خياراً ثانوياً في حال كانت قدرة العميل على التسديد غير كافية، كما أن الضمانات عادة لا تكون مقابل السندات أو الاستثمارات الموظفة.

أنواع الضمانات

تطلب المجموعة مقابل القروض والسلف ضمانات مثل الموجودات المادية، الودائع النقدية، السندات والكفالات.

٥-٤ التسهيلات الائتمانية المتعثره ومخصصاتها

تمثل الأصول المالية الشخصية المتعثره الأصول التي يوجد دليل ملموس لدى المجموعة على عدم إمكانية تحصيل كامل المبلغ المستحق، وذلك يشمل أصل القرض وفوائده انسجاماً مع الالتزامات الواردة في الاتفاقيات التعاقدية. إن الدليل الملموس على تعثر الأصول المالية يمكن أن يشمل: خرق العقد مثل التعثر في تسديد أصل القرض وفوائده، تعرض المقترض لمشاكل مالية نتيجة لأسباب اقتصادية أو قانونية، مؤشرات على دخول المقترض بحالة إفلاس، غياب السوق الفعلي أو حصول تغيرات معاكسة في تسديد المقترضين أو ظروف اقتصادية تؤدي إلى التعثر. أما بالنسبة للأسهم المصنفة على أنها للبيع فإن الانخفاض الملحوظ في القيمة العادلة عن سعر التكلفة يؤخذ بعين الاعتبار للحكم على تعثرها.

٤. مخاطر الائتمان - إفصاحات الركيزة ٣ (تتمة)
٥-٤ التسهيلات الائتمانية المتعثرة ومخصصاتها (تتمة)

مخصصات التعثر تحدد استناداً إلى الفرق بين صافي القيمة الدفترية والقيمة المغطاة بموجودات مالية. القيمة المغطاة تقاس بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة في المستقبل بما فيها القيم المغطاة من الكفالات والضمانات.

تقاس مخصصات التعثر أيضاً بناءً على أسس مجمعة على اعتبار أن القروض المتعثرة موجودة في تاريخ التقرير ولكن تحدد بشكل فردي فقط في المستقبل. التدفقات النقدية المستقبلية للأصول المالية والتي تم احتسابها بشكل مجمع تقويم الديون المتعثرة الخاصة بها استناداً إلى التدفقات النقدية التعاقدية وتجارب الخسائر التاريخية للأصول التي تحمل نفس خصائص المخاطر الائتمانية. تجارب الخسائر التاريخية يتم تعديلها بناءً على المشاهدات والبيانات الحالية وذلك لعكس آثار الظروف الحالية التي لم تؤثر في الفترة التاريخية التي تم الاعتماد عليها. مخصصات التعثر تظهر في بيان الدخل الموحد ويتم تسجيلها في حساب مقابل القروض والسلف واستثمارات الأوراق المالية.

(أ) تسهيلات القروض المتعثرة والمخصصات ذات العلاقة

تسهيلات القروض المتعثرة والمخصصات ذات العلاقة بها كانت كما يلي:

مخصصات القروض المتعثرة	صافي التعرض للمخاطر	إجمالي التعرض للمخاطر	
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	
٢٧٠,٤	٢٧٤,٧	٦٤٥,١	شركات
١٢٣,٧	٣٥,٣	١٥٩,٠	مؤسسات مالية
٣٩٤,١	٤١٠,٠	٨٠٤,١	المجموع

إن تسهيلات القروض المتعثرة ومقدارها ٨٠٤,١ مليون دولار تشمل قروضاً قيمتها ٤٤٠ مليون دولار لم يتأخر سدادها ولكن تم وضع مخصصات محددة لها كنوع من التحوط. لذلك فإن ما نسبته ٥٤,٧ من تسهيلات القروض المتعثرة تعتبر حسابات جارية من حيث تسديد القرض والفوائد.

تسهيلات القروض المتعثرة كانت لأطراف في دول مجلس التعاون الخليجي.

(ب) مخصصات ديون التعثر - القروض والسلف

تغيرات المخصصات للقروض والسلف كانت كما يلي:

المخصصات المحددة					
شركات	مؤسسات مالية	المجموع	المخصصات المجمعة	إجمالي المخصصات	
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	
٨٤,٤	٩,٨	٩٤,٢	١٨٠,٠	٢٧٤,٢	في ١ يناير ٢٠٠٩
(١,٨)	-	(١,٨)	-	(١,٨)	المبالغ المستخدمة
١٨٧,٨	١١٣,٩	٣٠١,٧	٦٠,٠	٣٦١,٧	مخصص السنة
٢٧٠,٤	١٢٣,٧	٣٩٤,١	٢٤٠,٠	٦٣٤,١	في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

إن احتماليات التعثر تزداد نتيجة لتأثير الكساد العالمي على البيئة الاقتصادية في المنطقة. احتماليات التعثر تستخدم في احتساب المخصصات المجمعة للقروض المتعثرة في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ وذلك باستخدام معدل تعثر مساوٍ لـ ١٣,٩ بالمائة، متجاوزاً بذلك مستويات تعثر الشركات عبر الفترة التاريخية الماضية والتي حصلت في شهر يوليو ١٩٩١.

(ج) الأوراق المالية الاستثمارية المتعثرة والمخصصات ذات العلاقة بها

الأوراق المالية الاستثمارية المتعثرة والمخصصات ذات العلاقة بها كانت كما يلي:

مخصصات المتعثرة	صافي التعرض للمخاطر	إجمالي التعرض للمخاطر	
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	
٦٧,٢	١٦,٩	٨٤,١	استثمارات الأسهم
٦٧,٢	١٦,٩	٨٤,١	المجموع

مخصصات التعثر الإجمالية البالغة ٦٧,٢ مليون دولار أمريكي تمثل نسبة ٧٩,٩ بالمائة من التعرض للمخاطر الإجمالي لاستثمارات الأوراق المالية الاستثمارية المتعثرة.

٤. مخاطر الائتمان - إقصاحات الركيزة ٣ (تتمة)
٥-٤ التسهيلات الائتمانية المتعثرة ومخصصاتها (تتمة)
د) مخصصات التعثر - الأوراق المالية الاستثمارية

التغيرات في مخصصات التعثر الخاصة بالأوراق المالية الاستثمارية كانت كما يلي:

المخصصات المحددة					
إجمالي المخصصات مليون دولار أمريكي	المخصصات المجمعة مليون دولار أمريكي	المجموع مليون دولار أمريكي	سندات مدعومة		استثمارات مهيكلية مليون دولار أمريكي
			بأصول مليون دولار أمريكي	الأسهم مليون دولار أمريكي	
٧٧٦,٥	١٢٤,٠	٦٤٢,٥	٩,٥	٦٨,٥	٥٦٤,٥
(٠,٨)	-	(٠,٨)	-	٠,٣	(١,١)
(٦٣٠,٢)	(٤٩,٥)	(٥٨٠,٧)	(٩,٣)	(٨,٠)	(٥٦٣,٤)
(٤٨,٠)	(٥٤,٢)	٦,٢	(٠,٢)	٦,٤	-
٩٧,٥	٣٠,٣	٦٧,٢	-	٦٧,٢	-

في ١ يناير ٢٠٠٩
التغيرات في سعر الصرف
المبالغ المستخدمة
المخصص/(المسترجع) للسنة
في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

لقد استخدمت بالكامل المخصصات المحددة التي وضعت للاستثمارات المهيكلية بعد شطب كافة استثمارات البنك في هذا الميدان، كما ورد في الايضاح رقم ٩ (ب) من البيانات المالية الموحدة. وتم استخدام مبلغ ٤٩,٥ مليون دولار من المخصصات المجمعة بعد تسوية صفقات مقايضة عجز تسديد الائتمان. أما استرجاع مبلغ ٥٤,٢ مليون دولار من المخصصات المجمعة فقد جاء في اعقاب بيع جزء جوهري من محفظة الأوراق المالية الاستثمارية، كما هو وارد في الايضاح رقم ٧ من البيانات المالية.

٦-٤ التسهيلات متأخرة السداد

انسجاماً مع الإرشادات الصادرة عن مصرف البحرين المركزي فإن التسهيلات الائتمانية تصنف بأنها غير عاملة وتعلق الفوائد عندما يمر ٩٠ يوماً على استحقاق أصل المبلغ أو فوائده دون تسديد. الفوائد على التسهيلات غير العاملة تضاف إلى الدخل فقط في حال تحصيلها. تصنف التسهيلات الائتمانية مستحقة ويقيم تعثرها بالاستناد إلى إرشادات معايير المحاسبة الدولية كما هو موضح في الجزء ٤-٥ من هذا التقرير. ويتم وضع مخصصات محددة عندما يكون هناك دليل ملموس بأن التسهيلات الائتمانية أصبحت متعثرة.

أ) القروض

القيمة الإجمالية والدفترية الصافية للقروض سواء أصل القرض أو الفائدة المستحقة عليه التي تأخر سدادها ٩٠ يوماً كانت كما يلي:

غير مضمونة		مضمونة	
القيمة الدفترية الصافية مليون دولار أمريكي	الإجمالي مليون دولار أمريكي	القيمة الدفترية الصافية مليون دولار أمريكي	الإجمالي مليون دولار أمريكي
٧٣,٢	٢٣٨,٢	١٩٨,١	١٩٨,١
١٨,٠	١٢٥,٩	-	-
٩١,٢	٣٦٤,٢	١٩٨,١	١٩٨,١

شركات
مؤسسات مالية
المجموع

إن القروض المستحقة كانت تخص أطراف أو عملاء في دول مجلس التعاون الخليجي.

إن القروض متأخرة السداد المضمونة قد تم ضمانها بأسهم مدرجة في أسواق أسهم معروفة. إن القيمة السوقية لهذا الضمان تمثل ١٣٤ بالمائة من المبلغ الأصلي للتسهيلات متأخرة السداد المضمونة.

وتتمثل مخصصات القروض غير المحددة ومقدارها ٢٤٠,٠ مليون دولار ٢٦٣,٢ بالمائة من صافي القيمة الدفترية للقروض متأخرة السداد غير المضمونة.

إن وضعية القروض متأخرة السداد المستندة إلى فترات استحقاق تعاقدية أصلية كانت كما يلي:

المجموع مليون دولار أمريكي	أكثر من ٣ سنوات مليون دولار أمريكي	٢-٣ سنوات مليون دولار أمريكي	أقل من سنة مليون دولار أمريكي
٤٣٦,٤	-	٤,٠	٤٢٢,٤
١٢٥,٩	٠,٩	-	١٢٥,٠
٥٦٢,٣	٠,٩	٤,٠	٥٥٧,٤

شركات
مؤسسات مالية
المجموع

٤. مخاطر الائتمان - إفصاحات الركيزة ٣ (تمة)

(ب) الأوراق المالية الاستثمارية

لم يكن هناك أوراق مالية استثمارية تأخر سداد قيمتها الأصلية أو الفائدة المستحقة عليها أكثر من ٩٠ يوماً من تاريخ استحقاقها.

٧-٤ إعادة هيكلة تسهيلات القروض

لم يكن هناك أية إعادة هيكلة لتسهيلات القروض خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩.

٥. مخاطر السوق - إفصاحات الركيزة ٣

١-٥ مخاطر السوق

مخاطر السوق هي المخاطر الناتجة عن خسائر نتيجة التغيرات المعاكسة في أسعار الفائدة، أسعار الصرف، أسعار الأسهم وظروف السوق مثل السيولة. إن مخاطر السوق الرئيسية التي تتعرض لها المجموعة هي مخاطر أسعار الفائدة، مخاطر أسعار الصرف، مخاطر أسعار الأسهم المعدة للمتاجرة، عمليات الإستثمار وإدارة الأصول والخصوم. إن تنوع المحفظة الإستثمارية ووجود أنشطة أعمال متعددة عبر مناطق جغرافية مختلفة ساهم في تخفيض الأثر السلبي المحتمل من مخاطر السوق على الإيرادات.

تشكل أنشطة المتاجرة للمجموعة عادة من المتاجرة بالديون والتعامل بالأسهم والسندات بالإضافة الى الأدوات المالية المتعلقة بالعملة الأجنبية والمشتقات. أدوات المشتقات المالية تشمل العقود المستقبلية، العمليات الآجلة، عمليات المقايضة والخيارات في أسعار الفائدة، أسعار الصرف وأسواق الأسهم والائتمان. تقوم المجموعة بإدارة ومراقبة مخاطر السوق على محافظ المتاجرة من خلال هياكل محددة لكل من القيمة المعرضة للمخاطر والقيمة غير المعرضة للمخاطر. إن القيود على القيمة غير المعرضة للمخاطر ترتبط بالمراكز والحجم والتركيزات والخسائر المسموحة وتواريخ الإستحقاق وغيرها.

٢-٥ نموذج القيمة المعرضة للمخاطر

يعتمد إطار عمل إدارة مخاطر السوق للمجموعة على عنصر رئيسي وهو تقدير الخسائر المحتملة المستقبلية والتي يمكن ان تتجم عن التحركات السوقية المعاكسة. التعرض لمخاطر السوق العامة يُحسب باستخدام نموذج القيمة المعرضة للمخاطر. ان استخدام اسلوب التقييم الداخلي لاحساب متطلبات رأس المال لمخاطر السوق العامة تمت الموافقة عليه من قبل مصرف البحرين المركزي. معامل الضرب المستخدم لاحساب القيمة عند الخطر وفق النموذج الداخلي والمعتمد من مصرف البحرين المركزي هو ٥, ٣. معامل الضرب تم زيادته من قبل مصرف البحرين المركزي من الحد الأدنى الرقابي ٠, ٣ خلال عام ٢٠٠٨ وذلك استناداً الى توقعات الفحص الرقمية المسجلة خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧. إن الأصول المعرضة للمخاطر المتعلقة بالمتاجرة والتي أدت الى ارتفاع توقعات الفحص الرقمية في ٢٠٠٧ تم تسييلها خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨.

قصور القيمة المعرضة للمخاطر تعني ان تحركات السوق الماضية لا تقدر بدقة خسائر السوق المستقبلية. التحليل التاريخي لتحركات السوق أظهر ان تحركات السوق الكبيرة (عند مستوى ثقة أعلى من ٩٩ بالمائة) تحدث بتكرار أكثر مما تتوقعه نماذج القيمة المعرضة للمخاطر. إختبارات الحساسية تجرى بانتظام لتقدير الخسائر الاقتصادية المحتملة في الأسواق غير الاعتيادية. وعليه، فإن إختبارات الحساسية المرافقة للقيمة المعرضة للمخاطر تعطي تصوراً شاملاً دقيقاً لمخاطر السوق. تقوم المجموعة عادة بإجراء فحوصات الحساسية للتغيرات الحاصلة في أسعار السوق الناتجة عن التحديد المسبق لسيناريوهات حساسية السوق وتتضمن أحداثاً سوقية تاريخية وافتراضية. السيناريوهات التاريخية تشمل الأزمة الآسيوية في ١٩٩٧، الأزمة الروسية في ١٩٩٨، أحداث ١١ سبتمبر وأزمة الائتمان عام ٢٠٠٨. بالإضافة لذلك فإن المجموعة تقوم باختبارات حساسية تعتمد على سيناريوهات داخلية افتراضية متطورة لحساسية السوق. إختبارات الحساسية تغطي كافة محافظ مخاطر السوق الملموسة.

الهدف الرئيسي من ادارة الأصول والخصوم هو تعظيم صافي دخل الفائدة من خلال ادارة مسبقة لاعادة تسعير الأصول والخصوم المستندة على التحركات المرافقة لاسعار الفائدة. القيمة المعرضة للمخاطر تستخدم لضبط التذبذبات في عوائد الفائدة الناجمة عن التغيرات في أسعار الفائدة. إعادة تسعير الأصول والخصوم بكافة بنودها مدرجة في الجزء ٨ من هذا التقرير.

٥. مخاطر السوق - إفصاحات الركيزة ٣ (تتمة)

٢-٥ نموذج القيمة المعرضة للمخاطر (تتمة)

لأغراض ادارة المخاطر الداخلية تقوم المجموعة بقياس الخسائر الممكن حدوثها عند مستوى ثقة ٩٥ بالمائة. داخليا، تقيس المجموعة القيمة المعرضة للمخاطر باستخدام فترة اقتناء افتراضية لمدة شهر واحد لكل من المراكز المالية للمتاجرة وكذلك المراكز في سجلات البنك. لأغراض ملاءة رأس المال التنظيمية، تحتسب الأرقام باستخدام القيمة المعرضة للمخاطر المستندة الى مستوى ثقة ٩٩ بالمائة (٣٣.٢ انحراف معياري) وفترة اقتناء عشرة أيام واستخدام تحركات يومية تاريخية غير موزونة لمدة سنة لأسعار ومعدلات السوق. الإرتباطات الخارجية لبنود المخاطر يتم استثناها لأغراض ملاءة رأس المال التنظيمي.

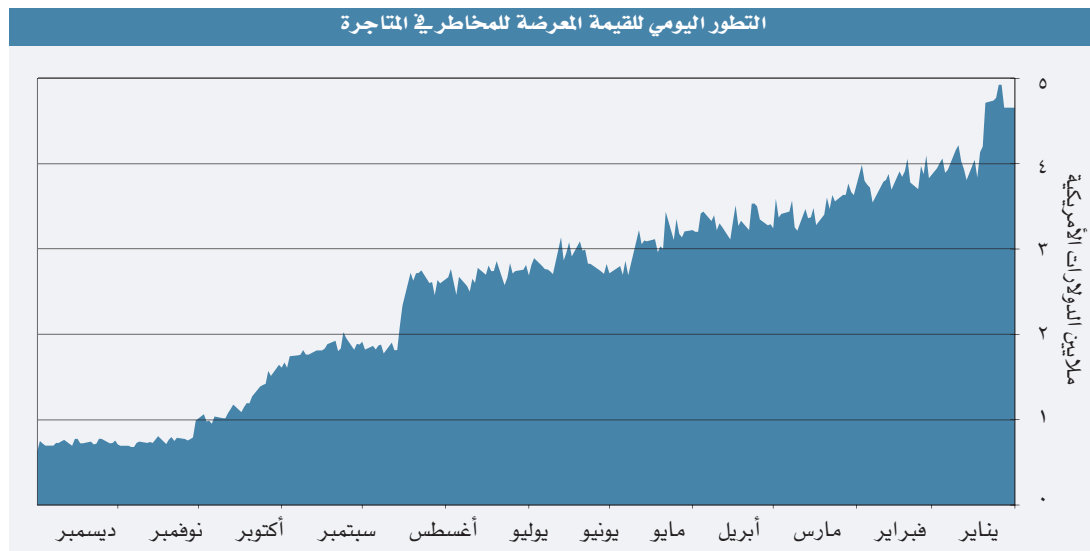
ان القيمة المعرضة للمخاطر المعتمدة على درجة المخاطرة لمراكز المتاجرة للمجموعة والمحسبة انسجاماً مع المؤشرات الرقابية المشار إليها أعلاه كانت كما يلي:

أدنى	أعلى	متوسط	٢٠٠٩/١٢/٣١	
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	
٠,٦	٤,٠	٢,٣	٠,٦	مخاطر الأسهم
٠,١	١,٤	٠,٤	٠,١	مخاطر أسعار الفائدة
-	٠,٢	٠,١	-	مخاطر أسعار الصرف
٠,٦	٤,٩	٢,٥	٠,٦	المخاطر المتنوعة الإجمالية

مخاطر سوق الأسهم ترتبط أساساً بالصناديق الاستثمارية المدارة من قبل المدراء الخارجيين. في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ كانت الصناديق الاستثمارية يجري تسهيلها واسترداد استثماراتها.

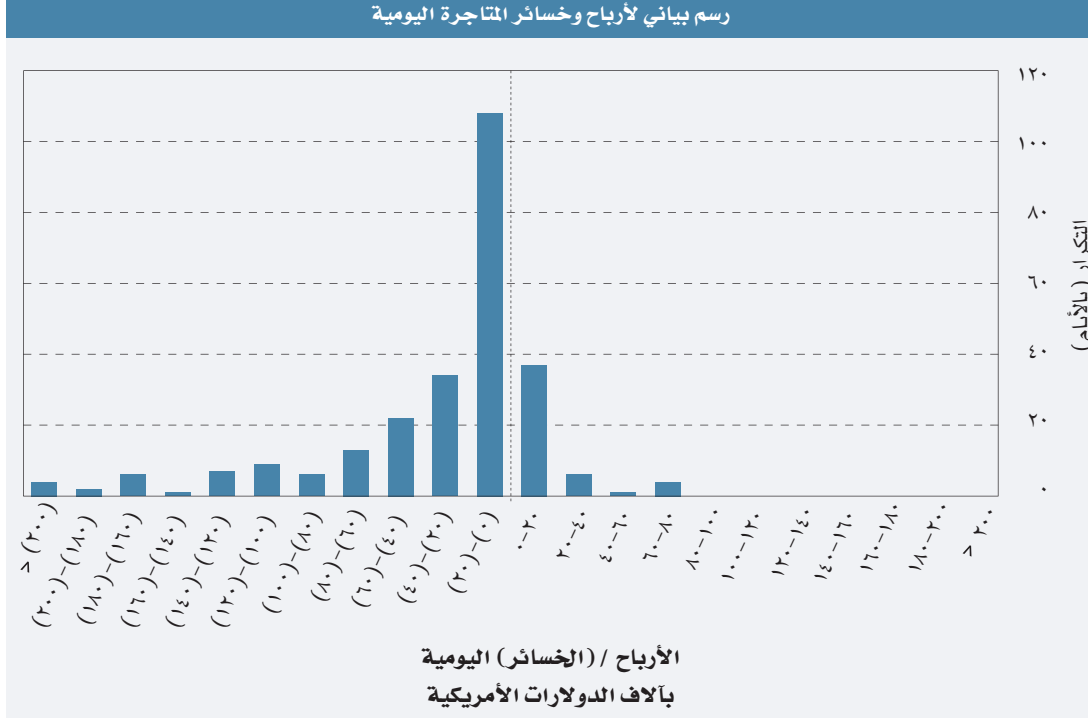
تقوم المجموعة وبشكل يومي باحتساب القيمة المعرضة للمخاطر لأغراض رقابية ولأغراض التقييم الداخلي مقابل الأرباح والخسائر الفعلية للمتاجرة. خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩، لم تقع أي خسارة للمتاجرة اليومية تتجاوز القيمة المعرضة للمخاطر مع اغلاق العمل مقارنة مع القيمة المعرضة للمخاطر في يوم العمل السابق.

الرسم أدناه يوضح القيمة المعرضة للمخاطر لإجمالية لكافة أنشطة المتاجرة للمجموعة مع نهاية كل يوم عمل وذلك خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩.



٥. مخاطر السوق - إفصاحات الركيزة ٣ (تتمة)
٢-٥ نموذج القيمة المعرضة للمخاطر (تتمة)

الأرباح والخسائر اليومية للمتاجرة خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ تم تلخيصها كالآتي:



٣-٥ تحليل الحساسية

حساسية مخاطر سعر الفائدة في سجلات البنك لتغيرات أسعار الفائدة مشار إليها في الجزء ٨-٢ (ج) من هذا التقرير.

تعرضت المجموعة أيضا للتأثر بالتغيرات في هوامش الإئتمان للقيمة العادلة للأوراق المالية المتوفرة للبيع. مخاطر هوامش الإئتمان تدار من خلال حدود القيمة المعرضة للمخاطر ومن خلال استخدام النماذج لتقييم حساسية التغيرات في سعر الأسهم نتيجة لتحركات الهوامش الإئتمانية. واعتماداً على الأوراق المالية المتوفرة للبيع في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩، فإن زيادة هوامش الإئتمانية بنقطة واحدة سيؤدي الى انخفاض القيمة العادلة بما قيمته ٠,٥ مليون دولار أمريكي.

٦. مخاطر التشغيل - إفصاحات الركيزة ٣
١-٦ مخاطر التشغيل

بما أن مخاطر التشغيل لا يمكن تفاديها بشكل كامل، فإن المجموعة تسعى جاهدة إلى تقليصها وذلك من خلال التأكد من وجود ضوابط رقابية قوية في المجموعة. ان الإجراءات والعمليات المستخدمة لإدارة مخاطر التشغيل تضم التدريب الفعال للموظفين، وجود ضوابط مناسبة لحماية الموجودات والسجلات، اجراء تسويات منتظمة للحسابات والصفقات، مراقبة حثيثة لحدود المخاطر، فصل للمسئوليات ووجود اداره مالية كفؤة تعتمد نظام التقارير. إضافة لذلك يتم اعتماد استراتيجيات للضوابط الداخلية تضم خطط استمرارية العمل والتأمين للتأكد من سير إجراءات العمل حسب الأصول.

وكجزء من اطار عمل المجموعة لادارة مخاطر التشغيل يتم تطبيق نظام داخلي لتقييم المخاطر بشكل شمولي يحدد المخاطر التشغيلية الناجمة عن أنشطة المجموعة وعملياتها وأنظمتها. الضوابط الموجودة للتخفيف من هذه المخاطر تتم مراجعتها أيضا ويتم تعزيزها كلما كان ذلك ضروريا. كما تم تطوير قاعدة بيانات لقياس الأحداث المتعلقة بمخاطر التشغيل بالإضافة الى سجل يضم مؤشرات المخاطر الرئيسية التي يمكن ان تزود المجموعة بتحذيرات مبكرة لأية مخاطر تشغيل محتملة.

٦. مخاطر التشغيل - إفصاحات الركيزة ٣ (تتمة)

١-٦ مخاطر التشغيل (تتمة)

لأغراض رقابية يتم احتساب متطلبات رأس المال لمخاطر التشغيل بناء على أسلوب المؤشر الأساسي حيث يتم احتساب متوسط إجمالي دخل المجموعة للسنوات الثلاث السابقة وضرب الناتج بمعامل ألفا ١٥ بالمائة وذلك كما هو محدد في تعليمات مصرف البحرين المركزي.

متطلبات رأس المال لمخاطر التشغيل تعتمد على إجمالي الدخل للسنوات الثلاث السابقة، إلا ان هذه المتطلبات يتم تحديثها سنويا فقط.

٧. التعرض للمخاطر غير المضمن في الميزانية والتوزيع

التعرض للمخاطر خارج الميزانية يقسم الى نوعين وفقاً لطريقة احتساب مخاطر الإئتمان الموزونة والمعتمدة من قبل مصرف البحرين المركزي استناداً لاطار عمل بازل ٢ لملاءة رأس المال:

- ❖ بنود التعهدات المرتبطة بالتسهيلات: وتشمل الكفالات، الإلتزامات الإئتمانية، والتسهيلات الإئتمانية غير المستغلة.
- ❖ المشتقات وأدوات العملات الأجنبية: وهي عبارة عن عقود تشتق قيمتها من الأدوات أو المؤشرات المالية، وتشمل العقود المستقبلية، العقود الآجلة، المقايضة، الخيارات في أسعار الفائدة، العملات الأجنبية وأسواق الأسهم والإئتمان.

بالإضافة لمخاطر إئتمان الطرف المقابل المحسوبة ضمن اطار عمل بازل ٢ لمخاطر الإئتمان، فإن للمشتقات انكشافات مخاطر سوقية مصاحبة لها أيضاً ويوجد لها رأسمال خاص بها، كما تم الإشارة لذلك بالتفصيل في بند ٥ من هذا التقرير.

بالنسبة لكلا نوعي التعرض للمخاطر خارج الميزانية، هناك قيم مختلفة لطرق احتساب متطلبات رأس المال التنظيمي كما هو موضح أدناه.

١-٧ بنود التعهدات المرتبطة بالتسهيلات

بالنسبة لبنود التعهدات المرتبطة بالتسهيلات فإن القيمة الاسمية يتم تحويلها الى التعرض للمخاطر عند التعثر من خلال استخدام معامل تحويل ائتماني للمخاطر حين التعثر. وهذا المعامل يكون ٥٠ بالمائة أو ١٠٠ بالمائة وذلك يعتمد على نوع التعهد، ويتم تحويل المبالغ الإجمالية خارج الميزانية لتعرضات مخاطر مساوية لها داخل الميزانية.

الإلتزامات الإئتمانية والتسهيلات الإئتمانية غير المستغلة تمثل التزمات لم يتم استغلالها أو سحبها حتى تاريخ التقرير. القيمة الاسمية تبين طريقة احتساب معامل التحويل الإئتماني المعتمدة لاحتساب المخاطر حين التعثر. ان معامل التحويل الإئتماني يتراوح بين ٠ - ١٠٠ بالمائة وذلك يعتمد على الاسلوب المستخدم، نوع المنتج، وفيما اذا كانت المبالغ غير المستغلة تم الغائها بغير شروط أو غير قابلة للتفويض.

الجدول أدناه يلخص المبالغ الأصلية الافتراضية، المبالغ الموزونة بالمخاطر ومتطلبات رأس المال لكل نوع من التعهدات المرتبطة بالتسهيلات:

المبلغ الأصلي الافتراضي مليون دولار أمريكي	مبالغ المخاطر الموزونة مليون دولار أمريكي	متطلبات رأس المال مليون دولار أمريكي
١٧١,٦	١٦١,٤	١٩,٤
٨٠٨,٧	٣٢٢,٤	٣٨,٧
٢٣٤,٣	٤٨,٣	٥,٨
٩٤٥,٨	٤٥٠,٢	٥٤,٠
٢١٦٠,٤	٩٨٢,٣	١١٧,٩

بدائل الائتمان المباشر

بنود التعهدات المرتبطة بالصفقات
بنود التعهدات للمتاجرة قصيرة الأجل وذاتية التسييل
الإلتزامات، وتشمل التزمات القروض غير المسحوبة
والتزمات التعهد بالتغطية والتسهيلات المدورة

المجموع

الإلتزامات يمكن سحبها عند الطلب.

٧. مخاطر التشغيل - إفصاحات الركيزة ٣ (تتمة)

١-٧ بنود التعهدات المرتبطة بالتسهيلات (تتمة)

المبالغ الأصلية الافتراضية المشار إليها أعلاه تمثل إجمالي قبل تطبيق مخففات مخاطر الائتمان، مثل الضمانات النقدية، الكفالات والتعويضات البديلة. في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ كان لدى المجموعة ضمانات نقدية وكفالات وتعويضات بديلة وضمانات عالية الجودة مقابل التعهدات المرتبطة بالتسهيلات بلغت ١١٥,١ مليون دولار أمريكي.

٢-٧ المشتقات وأدوات العملات الأجنبية

تقوم المجموعة باستخدام المشتقات وأدوات العملات الأجنبية لتلبية حاجات عملاتها وذلك لتوليد إيرادات متاجرة وكجزء من نشاط إدارة الأصول والخصوم للتحوط لأي انكشافات ناتجة عن مخاطر السوق. المشتقات والعملات الأجنبية تخضع لذات النوع من مخاطر الائتمان ومخاطر السوق كأدوات مالية الأخرى. يوجد لدى المجموعة سياسات واجراءات مناسبة وشاملة ومصداق عليها من قبل مجلس الإدارة لضبط انكشافات كل من مخاطر السوق والائتمان الناتجة عن عمليات المشتقات والعملات الاجنبية.

في حالة مبادلات المشتقات، فإن المبلغ الأصلي الافتراضي لا يتغير، وهو عبارة عن مبلغ يستخدم في احتساب الدفعات فقط. وحيث أن هذا المبلغ هو مقياس حجم يستخدم في أسواق المشتقات والعملات الأجنبية، فهو ليس أداة قياس لمخاطر السوق أو المخاطر الائتمانية. قياس المجموعة للخطر الائتماني هو كلفة إحلال العقود عند معدلات السوق الحالية والتي قد يتعرضونها الطرف المقابل قبل تاريخ التسوية. مبالغ مخاطر الائتمان تمثل الأرباح الإجمالية غير المتحققة على الصفقات التي تمت دون هوامش قبل الأخذ بالاعتبار أي ضمانات أو اتفاقيات مقاصة مقابلها.

تساهم المجموعة في كل من سوق مشتقات العملات القابلة للمتاجرة وسوق التبادل المباشر. أدوات العملات القابلة للتجارة تنفذ من خلال عملات محددة وتوثق بعقود وتشمل المستقبلات والخيارات. أما عقود التبادل المباشر فتتخذ بين طرفين متقابلين بعد التفاوض حول شروط الاتفاقية التي تشمل الادوات المستخدمة، المبالغ الأصلية، تواريخ الاستحقاق والسعر. بشكل عام، فإن شروط هذه التعاقدات تفصل وفق متطلبات عملاء المجموعة وبما ينسجم مع ممارسات السوق الطبيعية. ويتم توثيق هذه الاتفاقيات الرئيسية، كما ان وجود اتفاقيات مقاصة رئيسية تحمي المجموعة من أي تعثر قد يواجهه الطرف المقابل.

تعاملات المجموعة في المشتقات والعملة الأجنبية هي في طبيعتها قصيرة الأجل، والصفقات التي تزيد مدة استحقاقها عن سنة تمثل إما معاملات تجارية متوازنة تماما أو معاملات استخدم فيها القيمة العادلة والتدفقات النقدية التحوطية.

إن المبالغ الافتراضية الاجمالية للمشتقات وأدوات العملة الأجنبية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ تم الإشارة إليها في الجدول أدناه.

المجموع مليون دولار أمريكي	التحوط مليون دولار أمريكي	المتاجرة مليون دولار أمريكي	
			عقود أسعار الفائدة:
٣٦٣٦,٦	١١٣١,٥	٢٥٠٥,١	مقايضات أسعار الفائدة
٢٤,٣	-	٢٤,٣	خيارات وتغطية الحد الأعلى والأدنى لأسعار الفائدة مشترة
٢٤,٣	-	٢٤,٣	خيارات وتغطية الحد الأعلى والأدنى لأسعار الفائدة مبيعة
١٨١,٦	١٨١,٦	-	عقود مالية مستقبلية
٢٨٦٦,٨	١٣١٣,١	٢٥٥٣,٧	
			عقود الصرف الأجنبي:
٣٣١٠,٤	٢٨٩٠,٩	٤١٩,٥	عقود فورية وأجلة ومستقبلية لم تستحق
			عقود الائتمان:
٣٩,٠	-	٣٩,٠	عقود حماية مبيعة
٧٢١٦,٢	٤٢٠٤,٠	٣٠١٢,٢	المجموع

٧. مخاطر التشغيل - إفصاحات الركيزة ٣ (تتمة)

٣-٧ مخاطر إئتمان الطرف المقابل

مخاطر ائتمان الطرف المقابل هي المخاطر التي قد يتعرض لها الطرف المقابل للعقد جراء تغيرات أسعار الفائدة، العملات الأجنبية، والأسهم وتؤدي الى تعثره قبل تاريخ استحقاق العقد. مخاطر ائتمان الطرف المقابل تجاه المشتقات وأدوات العملة الأجنبية تخضع لسقوف ائتمانية وبنفس الأسلوب كباقي المخاطر الائتمانية الأخرى. مخاطر ائتمان الطرف المقابل تظهر في كل من دفتر المتاجرة وسجلات البنك.

أ) احتساب مخاطر إئتمان الطرف المقابل

لأغراض ملاءة رأس المال التنظيمي فإن البنك يستخدم أسلوب التعرض للمخاطر الحالي لاحتساب مخاطر ائتمان الطرف المقابل تجاه المشتقات وأدوات العملة الأجنبية استناداً لآطار عمل مخاطر الائتمان المعتمد من مصرف البحرين المركزي والمستند لبازل ٢. التعرض للمخاطر الائتمانية يشكل مجموع التعرض للمخاطر الحالية (تكلفة الإحلال) والتعرض للمخاطر المستقبلية المحتملة. التعرض للمخاطر المستقبلية المحتملة يكون تقديري ويعكس التغيرات المتوقعة في القيم السوقية للتعاقدات الفردية خلال الفتره المتبقية من عمر العقد، ويقاس بالمبلغ الأصلي الافتراضي مضروباً بوزن المخاطر. حجم المخاطر الموزونة يعتمد على تصنيف مخاطر العقد والفتره الزمنية المتبقية من عمر العقد. التعرض للمخاطر المستقبلية المحتملة الصافية على العقود خلال الفتره القانونية للعقد يحسب كجزء من إجمالي التعرض للمخاطر المستقبلية المحتملة.

ومتطلبات رأس المال لمخاطر ائتمان الطرف المقابل تجاه المشتقات وأدوات العملة الأجنبية حلت ضمن محفظة معيارية موضحة بالجدول أدناه:

التعرض للمخاطر عند التعثر

التعرض للمخاطر الحالي	التعرض للمخاطر المستقبلية	إجمالي التعرض للمخاطر	مبلغ المخاطر الموزونة	متطلبات رأس المال
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
٢١,٣	٣٥,١	٥٦,٤	١٣,٢	١,٦
٥٧,٢	٠,١	٥٧,٣	٠,٤	-
٧٨,٥	٣٥,٢	١١٣,٧	١٣,٦	١,٦

بنوك

شركات

المجموع

ب) مخفضات مخاطر الطرف المقابل

تستخدم مخفضات المخاطر على نطاق واسع لتقليص انكشاف الأفراد من الأطراف المقابلة. ان أكثر مخفضات مخاطر المشتقات وأدوات العملة الأجنبية انتشاراً هو استخدام اتفاقيات المقاصة الرئيسية، والتي تتيح للمجموعة تنفيذ المقاصة الموجبة أو السالبة للقيم للعقود المتفق عليها وذلك في حال تعرض الطرف المقابل للتعثر.

تخفيض مخاطر الائتمان للطرف المقابل تجاه المشتقات وأدوات العمله الأجنبية من خلال استخدام أساليب مخفضات المخاطر تتضح كما يلي:

التعرض للمخاطر الحالي	تأثير اتفاقيات المقاصة	صافي التعرض للمخاطر الحالي
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
٧٨,٥	(١٦,٥)	٦٢,٠

التعرض لمخاطر الائتمان للطرف المقابل

٤-٧ التوزيع

يعرف التوزيع على انه هيكل استخدام للتدفق النقدي لضمان مركزيّ مخاطر مختلفين على الأقل أو شرائح تعكس درجة مخاطر ائتمانية مختلفة. المبالغ المدفوعة للمستثمر تعتمد على المخاطر الكامنة حيث يتم نقل الالتزام المالي من المؤسسة التي انشأت الدين الى المؤسسة الأخرى التي اشترته.

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ لم يوجد لدى المجموعة اي مخاطر من صافي المخصصات المحددة لشرائح التوزيع.

٧. مخاطر التشغيل - إفصاحات الركيزة ٣ (تتمة) ٤-٧ التوزيع (تتمة)

تقدم المجموعة خدمات إدارة الضمانات لخمسة سندات مضمونة بأصول تم خصدها خلال الفترة ٢٠٠٢ و ٢٠٠٦. تهدف هذه السندات الى استخلاص قيم نسبية من مجموعة واسعة من تصنيف الموجودات عبر سلسلة واسعة من التقييمات الائتمانية. ضمانات السندات تشمل قروض عقارية سكنية وتجارية، قروض شخصية، القروض الممنوحة للمشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم والمستحقات الأخرى. ولضمان التنوع فإن كل سند مدين مضمون لديه ما بين ٨٠ - ١٤٠ استثمار فردي منوع وفق الحجم وتصنيف الموجودات والصناعة والمنطقة الجغرافية والتقييم الائتماني وتاريخ الاصدار.

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ فإن الاستثمارات الكامنة في هذه السندات والتي تقوم المجموعة بدور مدير الضمان لها بلغت ١,٦ مليار دولار أمريكي. في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ لم يوجد لدى المجموعة أي مخاطر تجاه السندات المدارة من قبلها.

في مايو ٢٠٠٨ قامت وكالة التصنيف «فيتش» بإعادة تقييم مدير هذه السندات عند مستوى "CAM2".

٨. رأس المال الداخلي شاملاً الأنواع الأخرى من المخاطر

يدير البنك ويقيس الأنواع الأخرى من المخاطر التي لا تقع تحت إطار عمل الركيزة ١ في بازل ٢ لدى مصرف البحرين المركزي. وهي بشكل مبدئي يتم تغطيتها في نموذج رأس المال الاقتصادي الداخلي للمجموعة.

هذا القسم يبين نموذج رأس المال الاقتصادي في البنك ويناقش معالجة الأنواع الأخرى من المخاطر التي لم يتم التطرق لها في إطار عمل الركيزة ١ في بازل ٢ لدى مصرف البحرين المركزي.

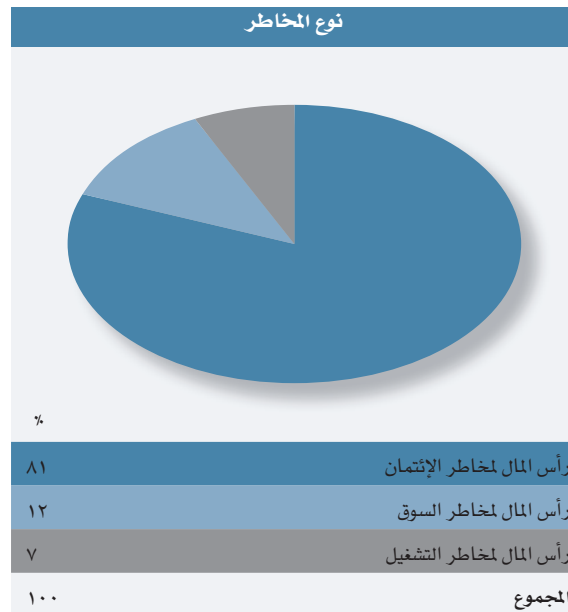
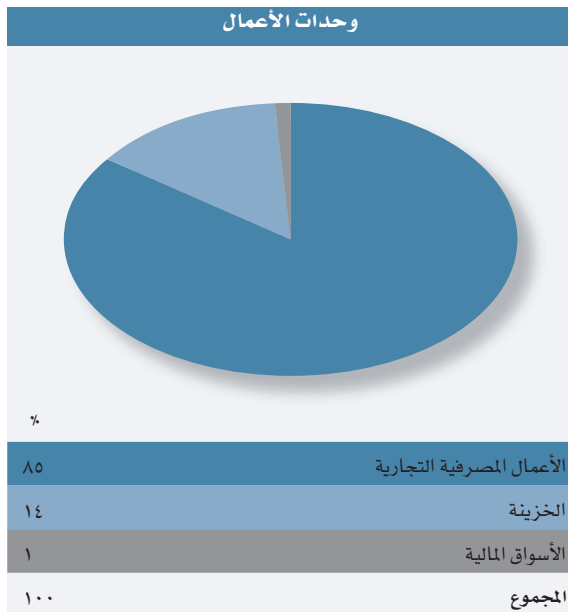
١-٨ نموذج رأس المال الاقتصادي

منذ سنوات عديدة يطبق البنك نموذج رأس المال الاقتصادي وطريقة العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر في اتخاذ القرارات وفي تقارير الأداء والتقييم.

يقوم البنك بحساب رأس المال الاقتصادي للأنواع التالية الرئيسية من المخاطر: الائتمان، السوق، ومخاطر التشغيل. إن مخاطر التشغيل تشمل مخاطر الأعمال. بالإضافة إلى ذلك فإن نموذج رأس المال الاقتصادي يشمل مخاطر التركيز، مخاطر سعر الفائدة في سجلات البنك ومخاطر الأعمال.

يتكون رأس المال الاقتصادي حسب نوع المخاطر ووحدات الأعمال كما يلي:

إن الفروقات الجوهرية بين رأس المال الاقتصادي ورأس المال التنظيمي حسب إطار عمل بازل ٢ لدى مصرف البحرين المركزي يمكن تلخيصها كما يلي:



٨. رأس المال الداخلي شاملاً الأنواع الأخرى من المخاطر (تتمة) ١-٨ نموذج رأس المال الاقتصادي (تتمة)

- ❖ مستوى الثقة لكل أنواع المخاطر حسب طريقة رأس المال الاقتصادي هو ٩٩,٨٨ بالمائة مقارنة مع ٩٩,٠ بالمائة حسب إطار عمل بازل ٢ لدى مصرف البحرين المركزي .
- ❖ مخاطر الائتمان يتم احتسابها من قبل البنك بتقدير احتمالية التعثر وخسائر ومخاطر التعثر وذلك خلافاً للأسلوب المعياري الذي يستخدم القيم والنسب الرقابية.
- ❖ إن نموذج رأس المال الاقتصادي يستغل نظام التصنيف الداخلي للبنك، كما سيتم تناوله بالتفصيل لاحقاً في هذا القسم من التقرير، وذلك لتصنيف الطرف المقابل بدلاً من استخدام تصنيفات الوكالات المتخصصة أو تطبيق وزن مخاطر ١٠٠ بالمائة للطرف المقابل غير المصنف.
- ❖ يتم تسجيل مخاطر التركيز في نموذج رأس المال الاقتصادي من خلال استخدام نموذج محفظة مخاطر الائتمان الداخلية ومعامل الإضافة حيثما انطبق ذلك.
- ❖ يطبق نموذج رأس المال الاقتصادي رسوماً رأسمالية على مخاطر سعر الفائدة في سجلات البنك.
- ❖ يطبق نموذج رأس المال الاقتصادي رسوماً رأسمالية على مخاطر الأعمال حيثما انطبق ذلك.

نظام التصنيف الداخلي

يعتمد نموذج رأس المال الاقتصادي على نظام تصنيف داخلي للائتمان. يستخدم نظام التصنيف الداخلي للائتمان في كافة مناحي المجموعة وهو كامن في كل قرارات الأعمال المرتبطة بمنح الائتمان. التصنيف هو تقدير يعكس بشكل واضح قدرة العميل على السداد، أي مخاطر التعثر لدى العميل.

تقوم المجموعة بمراقبة وإدارة والتحكم بمخاطر الائتمان بناءً على نظام التصنيف الداخلي للائتمان لكل مقترض بناءً على تدرج من ١ إلى ١٠ وخاضع لآلية تحويل بين السالب (-) والموجب (+) لتصنيف درجات من ٢ إلى ٦. إن نظام التصنيف الداخلي للائتمان هو مقياس لقيمة الائتمان لمقترض واحد، استناداً إلى تقييم مخاطر الائتمان غير المضمون على المدى المتوسط ومخاطر التعرض للائتمان بالعملات الأجنبية. إن الأهداف الرئيسية لنظام التصنيف الداخلي للائتمان هو المحافظة على معيار واحد موحد لقياس نوعية الائتمان، ويخدم كقاعدة مبدئية لمؤشرات المخاطر المقررة من قبل مجلس الإدارة وحدود لصلاحيات الائتمان التي يتم تفويضها. إن نظام التصنيف الداخلي للائتمان يخدم أيضاً كمدخل رئيسي لنظام المخاطر المعدلة بالعائد على رأس المال للمجموعة. التصنيف يكون للمقترض وليس للتسهيلات، ويعكس أفقاً زمنياً متوسط المدى، وبالتالي يكون التصنيف لدورة اقتصادية.

إن خارطة التصنيف الداخلي المباشرة لدرجات التقييم حسب وكالات التصنيف العالمية تم شرحها أدناه:

درجات التصنيف الداخلي	التصنيف الداخلي	مدى معدل التعثر تاريخياً (%)	فيتش وستاندر آند بورز	موديز
بالدرجة الاستثمارية				
درجة التصنيف ١	معياري	٠,٠٠ - ٠,٠٠	AAA	Aaa
درجة التصنيف ٢	معياري	٠,٠٤ - ٠,٠٠	AA	Aa
درجة التصنيف ٣	معياري	٠,٠٩ - ٠,٠٦	A	A
درجة التصنيف ٤	معياري	٠,٣٤ - ٠,١٥	BBB	Baa
تصنيف استثماري أقل				
درجة التصنيف ٥	معياري	١,٣٨ - ٠,٥٧	BB	Ba
درجة التصنيف ٦	معياري	٨,٨٤ - ٢,٥٦	B	B
درجة التصنيف ٧	معياري	٢٥,٦٧	CCC	Caa
المصنفة				
درجة التصنيف ٨	شبه معياري	٢٥,٦٧	CC	Ca
درجة التصنيف ٩	مشكوك فيه	٢٥,٦٧	C	C
درجة التصنيف ١٠	خسارة	-	D	-

٨. رأس المال الداخلي شاملاً الأنواع الأخرى من المخاطر (تتمة) ١-٨ نموذج رأس المال الاقتصادي (تتمة)

لا تسعى خارطة التصنيف الخارجي لتصوير وجود علاقة ثابتة بين درجات التصنيف الداخلية للبنك وتلك المقدمة من الوكالات الخارجية بسبب اختلاف طرق التقييم بينها.

إن معدلات التعثر التاريخية تمثل مدى احتمالية التعثر بين آلية التحويل الموجبة والسالبة لكل تصنيف بناءً على تصنيف ستاندرد أند بورز لمعدل التعثر لسنة واحدة من بين ٢٨ سنة (١٩٨١-٢٠٠٨) للالتزامات غير المضمونة الرئيسية. إن معدلات التعثر تمثل معدل فترة ٢٨ سنة وبالتالي تعكس مدى كاملاً للظروف الاقتصادية السائدة خلال الفترة.

٢-٨ أنواع المخاطر الأخرى (أ) مخاطر السيولة

لقد وضعت المجموعة حدوداً متفقاً عليها تتحكم بحجم الالتزامات المستحقة على المدى القصير. وتراقب جهة مستقلة في إدارة المخاطر ملف استحقاق التدفق النقدي المستقبلي مقابل الحدود المقررة بشكل يومي. تتم مراقبة تدفق النقد مقابل الحدود المطبقة على أساس يومي وتراكم التدفق النقدي الحاصل على مدى ١٤ يوماً. إن تحليل التدفق النقدي تتم أيضاً مراقبته بشكل أسبوعي عن طريق لجنة الأصول والخصوم.

تشكل ودائع العملاء جزءاً مهماً من مصادر المجموعة. وتضع المجموعة أهمية خاصة للمحافظة على واستمرار كل من ودائع العملاء أو البنوك. ويعتمد ثبات الودائع على المحافظة على الثقة في المتانة المالية للمجموعة والشفافية المالية.

لقد نمت قاعدة التمويل من خلال التمويل لأجل لتصل إلى ٢٠٠٧,٩ مليون دولار أمريكي في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩. وتعتبر إمكانية الحصول على التمويل قصير الأجل غير الملزم من خلال علاقات المجموعة العريضة في الشرق الأوسط وعالمياً مدعاة لمزيد من الراحة. وبالإضافة إلى قاعدة التمويل المستقرة فإن المجموعة تحتفظ بمخزون من السيولة والأوراق المالية القابلة للتسويق التي يمكن بيعها فوراً أو بيعها بهدف إعادة الشراء للحصول على التمويل.

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩، كان ما نسبته ٥٣,٤ بالمائة من مجموع الأصول قد تم التعاقد عليها بحيث تستحق خلال عام واحد. وبالنسبة للودائع، فإن السجلات أظهرت بأن هناك تفاوت كبير بين التعاقدات والاستحقاق الفعلي.

وبلغت الودائع من دول مجلس التعاون الخليجي ٦٦٠٩,١ مليون دولار أمريكي أو ما نسبته ٦٥,٨ بالمائة من ودائع المجموعة في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩، إضافة إلى ٢٥٤٠,٥ مليون دولار أو ما نسبته ٢٥,٢ بالمائة جاءت من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الأخرى. وبالتالي فإن مجموع الودائع من الأطراف المقابلة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يمثل ٩١ بالمائة من إجمالي الودائع في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩. إن الخبرات التاريخية تظهر بأن ودائع البنك من الأطراف المقابلة في إقليم الشرق الأوسط أكثر استقراراً من تلك المتحصل عليها من السوق ما بين البنوك الدولي، والتي بلغت فقط ٨٩٩,٩ مليون دولار أمريكي أو ما نسبته ٩ بالمائة من قاعدة الودائع في البنك. في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ كان حجم الودائع المقدمة إلى الأطراف المقابلة في دول خارج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أكثر من الودائع المستلمة منها بمقدار ٣,١ مرة، والتي تظهر بأن المجموعة بالصافي هي مقرض للنقد في سوق ما بين البنوك.

(ب) مخاطر التركيز

مخاطر التركيز هي مخاطر الائتمان نتيجة عدم وجود محفظة ائتمان متنوعة بشكل جيد، أي أن مخاطر ممارسة الأعمال مع عدد كبير من العملاء أو التعرض للمخاطر أكثر في قطاع أو إقليم جغرافي معين. إن طريقة احتساب رأس المال الاقتصادي للبنك لمخاطر الائتمان ترصد مخاطر التركيز من خلال تطبيق تركيز الإسم الواحد.

بحسب تعليمات مصرف البحرين المركزي للمقترض الواحد، فإن على البنوك المرخصة في البحرين الحصول على موافقته لأي خطة لإقراض طرف واحد أو مجموعة من الأطراف ذات العلاقة بما يزيد عن ١٥ بالمائة عن قاعدة رأس المال التنظيمي. في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ كان التعرض للمخاطر لمقترض واحد بما يزيد عن ١٥ بالمائة من قاعدة رأس المال التنظيمي أي يزيد عن ٣٧٣,٢ مليون دولار أمريكي كما يلي:

٨. رأس المال الداخلي شاملاً الأنواع الأخرى من المخاطر (تتمة)
٢-٨ أنواع المخاطر الأخرى (تتمة)
ب) مخاطر التركيز (تتمة)

التعرض للمخاطر	التعرض للمخاطر	التعرض للمخاطر	الطرف المقابل أ
ضمن الميزانية مليون دولار أمريكي	خارج الميزانية مليون دولار أمريكي	إجمالي التعرض للمخاطر مليون دولار أمريكي	الطرف المقابل ب
٦٢٣,٨	٦٦,٠	٦٩٩,٨	الطرف المقابل ج
١٢٠,٠	٣٣٠,٠	٤٥٠,٠	
٢٨٨,٨	-	٢٨٨,٨	

وهذا التعرض للمخاطر تمت الموافقة عليه من قبل مصرف البحرين المركزي وحسب تعليماته للمقترض الواحد. وحسب تعليمات مصرف البحرين المركزي للمقترض الواحد يتم تضمين أي مؤسسة تبلغ قيمة الحصة فيها ٢٠ بالمائة أو أكثر ضمن هذا. وهو اقل بنسبة كبيرة عن ما هو مقرر في معايير المحاسبة الدولية.

ج) مخاطر سعر الفائدة في سجلات البنك

تشكل مخاطر هيكل سعر الفائدة في قائمة الميزانية للمجموعة نتيجة لعدم مقابلة إعادة تسعير الأصول والخصوم الحساسة لسعر الفائدة. تتم إدارة مخاطر سعر الفائدة المرافقة من خلال حدود القيمة المعرضة للمخاطر وكذلك من خلال استخدام نموذج تقييم حساسية الإيرادات للتغير في سعر الفائدة.

ليس لدى المجموعة مخاطر كبيرة للعمليات الأجنبية أو للأسهم في سجلات البنك. إن الأسهم المسجلة في سجلات البنك مذكورة بشكل مفصل في القسم ٤-٤ (و) من هذا التقرير.

وبشكل عام، فإن سياسة المجموعة هي مقابلة الأصول المالية بالالتزامات بنفس العملة أو التحوط لمخاطر العملات من خلال عمليات المقابضة للعملات.

إعادة التسعير لأصول المجموعة المالية والتزاماتها موضحة بالجدول التالي:

المجموع	بنود	أكثر من عام	٧ إلى ١٢ أشهر	٤ إلى ٦ أشهر	خلال ٣ شهور	
مليون دولار أمريكي	بلا فوائد مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	
٥٠٨,٢	-	-	-	٢٧,٦	٤٨٠,٦	نقد وأصول سائلة أخرى
٤١٠١,١	-	-	-	-	٤١٠١,١	ودائع لدى البنوك
٥٠,٢	٥٠,٢	-	-	-	-	أوراق مالية متداولة
						أوراق مالية استثمارية:
١٥١,٥	-	١٥١,٥	-	-	-	- عائد ثابت
١٦٩٥,٠	(٣٠,٣)	-	-	٥٢,٦	١٦٧٢,٧	- عائد متغير
١٧١,٦	١٧١,٦	-	-	-	-	- مساهمات في صناديق
٩٢٩٨,١	(٢٤٠,٠)	١٥,٢	٦٠,٤	١٧٠٦,٦	٧٧٥٥,٩	قروض وسلف
٢٣٢,٠	٢٣٢,٠	-	-	-	-	أصول أخرى
١٦٢٠٧,٧	١٨٣,٥	١٦٦,٧	٦٠,٤	١٧٨٦,٨	١٤٠١٠,٣	إجمالي الأصول
١٠٠٤٩,٥	-	٤,٠	٥٥٩,٢	٦٦٣,٦	٨٨٢٢,٧	الودائع
						أوراق مالية مبيعة حسب اتفاقات
٥٦٥,٠	-	-	-	-	٥٦٥,٠	إعادة شراء
٢٩٤,٩	٢٩٤,٩	-	-	-	-	التزامات أخرى
٣٥١٨,٩	-	-	٥٠,٠	١٢٦٠,٠	٢٢٠٨,٩	التمويل لأجل
١٧٧٩,٤	١٧٧٩,٤	-	-	-	-	حقوق الملكية
١٦٢٠٧,٧	٢٠٧٤,٣	٤,٠	٦٠٩,٢	١٩٢٣,٦	١١٥٩٦,٦	إجمالي الخصوم وحقوق الملكية
-	(١٨٩٠,٨)	١٦٢,٧	(٥٤٨,٨)	(١٣٦,٨)	٢٤١٣,٧	فجوة حساسية سعر الفائدة
-	-	١٨٩٠,٨	١٧٢٨,١	٢٢٧٦,٩	٢٤١٣,٧	فجوة حساسية سعر الفائدة التراكمي

٨. رأس المال الداخلي شاملاً الأنواع الأخرى من المخاطر (تتمة)

٢-٨ أنواع المخاطر الأخرى (تتمة)

ج) مخاطر سعر الفائدة في سجلات البنك (تتمة)

إن إعادة التسعير تتم على الفترة المتبقية للتاريخ القادم لإعادة تسعير الفائدة وبنود قائمة الميزانية في البيانات المالية الموحدة.

يتضمن ملف إعادة التسعير للودائع اثر المقايضات على سعر الفائدة والذي يستخدم لتثبيت العوائد على صافي رأس المال الحر للمجموعة. إن أدوات التمويل المشتقة والمستخدمة لغايات التحوط لمخاطر أسعار الفائدة فيما يخص إدارة الأصول والخصوم يتم تضمينها في ملف إعادة التسعير للأصول والخصوم ذات العلاقة. يتم تصنيف مخصصات القروض والأوراق المالية الاستثمارية غير المحددة كمناصر لا تنتج فوائد.

تتم إعادة تسعير معظم الأصول والخصوم المهمة خلال العام.

بلغ حجم التعرض للمخاطر لسعر الفائدة لأكثر من عام حوالي ١٦٦,٧ مليون دولار أمريكي أو ما نسبته ١ بالمائة من مجموع الأصول. ويمثل هذا التعرض للمخاطر استثمار صافي رأس المال الحر في أوراق مالية حكومية بمعدل ثابت وسعر فائدة ثابت. وفي ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ كان معدل الفترة للأوراق المالية الحكومية ذات العائد الثابت والمقايضات بسعر الفائدة هو ٣,٥٥ الفترة المعدلة تمثل تغير النسبة التقديرية في قيمة المحفظة الناتجة من تغير ١٠٠ نقطة أساس في المردود. وتبلغ القيمة السعريّة لنقطة الأساس للأوراق المالية ذات العائد الثابت وعمليات المقايضة لسعر الفائدة ٥٤٠٠٠ دولار أمريكي.

بناءً على ملف إعادة التسعير في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ وعلى فرض أن الأصول المالية والالتزامات ستبقى لحين الاستحقاق أو التسوية بدون أي إجراء من قبل المجموعة لتعديل مخاطر سعر الفائدة، وإن زيادة واستمرار نسبة ١ بالمائة (١٠٠ نقطة أساس) في سعر الفائدة لكل الاستحقاقات يمكن أن ينتج عنها نقص في صافي الدخل قبل الضرائب للسنة التالية وحقوق الملكية للمجموعة بحوالي ٥,٦ ملايين دولار أمريكي و ١٠,٩ مليون دولار أمريكي على التوالي. إن الأثر على حقوق الملكية للمجموعة يمثل الأثر المتراكم لزيادة أسعار الفائدة على مدى كامل الفترة بسبب عدم المقابلة في ملف إعادة التسعير للأصول والخصوم المالية الحساسة لسعر الفائدة.

د) مخاطر الأعمال

تمثل مخاطر الأعمال التذبذب الكامن في الإيرادات لكل الأعمال بسبب عدم التأكد من الإيرادات والتكاليف نتيجة التغير في البيئة التنافسية والاقتصادية.

لغايات رأس المال الاقتصادي، يتم احتساب مخاطر الأعمال بناءً على التكاليف السنوية المطبقة في نطاق الأعمال.

٩. نسب ملاءة رأس المال ونقاط أخرى

١-٩ نسب ملاءة رأس المال

تتبنى المجموعة سياسة الاحتفاظ بقاعدة رأس مال قوية وذلك لحماية المستثمر والمودع والحفاظ على ثقة السوق للإبقاء على التطور المستقبلي للأعمال. وتتم ملاحظة اثر مستوى رأس المال على عوائد المساهمين وكذلك المحافظة على التوازن بين عوائد أكبر ومزايا وجود مركز مالي جيد. تقوم المجموعة بإدارة هيكل رأس المال وإجراء التعديلات فيه آخذة بالاعتبار تغير الظروف الاقتصادية وخطط الأعمال الإستراتيجية. يتم تعديل هيكل رأس المال من خلال توزيع الأرباح وإصدار أسهم جديدة أو تمويل ثانوي.

إن نسبة ملاءة رأس المال للشركة التابعة الرئيسية بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) المحدود والمجموعة كانت كما يلي:

بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة)		
المجموعة	المحدود	
١١١٤٩,٤	٥٨٤,٠	إجمالي مبالغ المخاطر الموزونة (مليون دولار أمريكي)
٢٤٨٨,٩	٢٠١,٥	قاعدة رأس المال (مليون دولار أمريكي)
١٨٣٢,٨	٢٠١,٥	الفئة الأولى لرأس المال (مليون دولار أمريكي)
%١٦,٤	%٣٤,٥	نسبة الفئة الأولى لرأس المال (%)
%٢٢,٣	%٣٤,٥	النسبة الكلية (%)

٩. نسب ملاءة رأس المال ونقاط أخرى (تتمة)

١-٩ نسب ملاءة رأس المال (تتمة)

يهدف البنك للمحافظة على نسبة الفئة الأولى لرأس المال عند مستوى أعلى من ٨ بالمائة ومعدل الملاءة الكلية فوق ١٢ بالمائة. ويشترط مصرف البحرين المركزي حالياً حداً أدنى هو ١٢ بالمائة للبنوك المرخصة في البحرين. إن مصرف البحرين المركزي لا يشترط حداً أدنى للفئة الأولى لرأس المال.

إستراتيجية وطرق المحافظة على معدل ملاءة قوي

يُعد البنك سنوياً تقديرات إستراتيجية لعدة سنوات تشمل احتياجات رأس المال قصيرة الأجل وتقدير طويل الأجل لمصادر رأس المال.

إن تقييم تقديرات التخطيط الاستراتيجي قد أدت في الماضي إلى ضخ الأموال في رأس المال. لقد أظهرت عملية تخطيط رأس المال زيادة الفئة الثانية لرأس المال من خلال الديون الثانوية في ٢٠٠٥ بحوالي ٤٠٠ مليون دولار أمريكي لتعزيز معدل ملاءة رأس المال التنظيمي الإجمالي، وزيادة رأس المال بمقدار ٥٠٠ مليون دولار أمريكي في مارس ٢٠٠٧ لتوفير رأس مال أساسي إضافي لدعم خطط نمو الأصول على المدى المتوسط. وزيادة أخرى على رأس المال قدرها مليار دولار أمريكي في ديسمبر ٢٠٠٧ لتحسين مصادر رأس المال وتعويض آثار وضع المخصصات المتعلقة بالتعرض للمخاطر نتيجة أزمة الائتمان العالمية.

٢-٩ نقاط حول عملية التقييم لملاءة رأس المال

تغطي الركيزة ٢ من إطار عمل بازل ٢ لدى مصرف البحرين المركزي عمليتين رئيسيتين: عملية التقييم الداخلي لملاءة رأس المال وعملية المراجعة الإشرافية والتقييم. وتشمل عملية التقييم الداخلي لملاءة رأس المال تقييم وتحديد وقياس وإدارة وضوابط المخاطر المهمة بهدف تقييم كفاية مصادر رأس المال الداخلي وتحديد ما إذا كان متطلب رأس المال الداخلي يعكس مستوى المخاطر. إن الغرض من عملية المراجعة الإشرافية والتقييم هو التأكد من أن لدى المؤسسة رأس مال كاف لمواجهة المخاطر التي تتعرض لها وكذلك لتشجيع المؤسسات على تطوير وتطبيق تقنيات إدارة مخاطر متطورة فيما يخص مراقبة وقياس المخاطر.

زادت قاعدة رأس المال التنظيمي للبنك عن الحد الأدنى المقرر من مصرف البحرين المركزي والبالغ ١٢ بالمائة طوال العام المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩. وعلى أساس نتائج اختبارات الحساسية لملاءة رأس المال والتقديرات المستقبلية لرأس المال، فإن البنك يعتبر أن الهامش الذي احتفظ به لفائيات ملاءة رأس المال كاف وإن استهداف رأس المال داخلي بحد أدنى ٨ بالمائة للفئة الأولى لرأس المال ١٢ بالمائة للملاءة الكلية لرأس المال هو ملائم على ضوء المخاطر ومركز رأس المال. إن معدلات ملاءة رأس المال التنظيمي للمجموعة الموضحة في القسم ٩-١ من هذا التقرير تزيد بشكل جوهري الحد الأدنى لرأس المال المستهدف والذي يعتبر عالياً مقارنة بالمستوى العالمي.

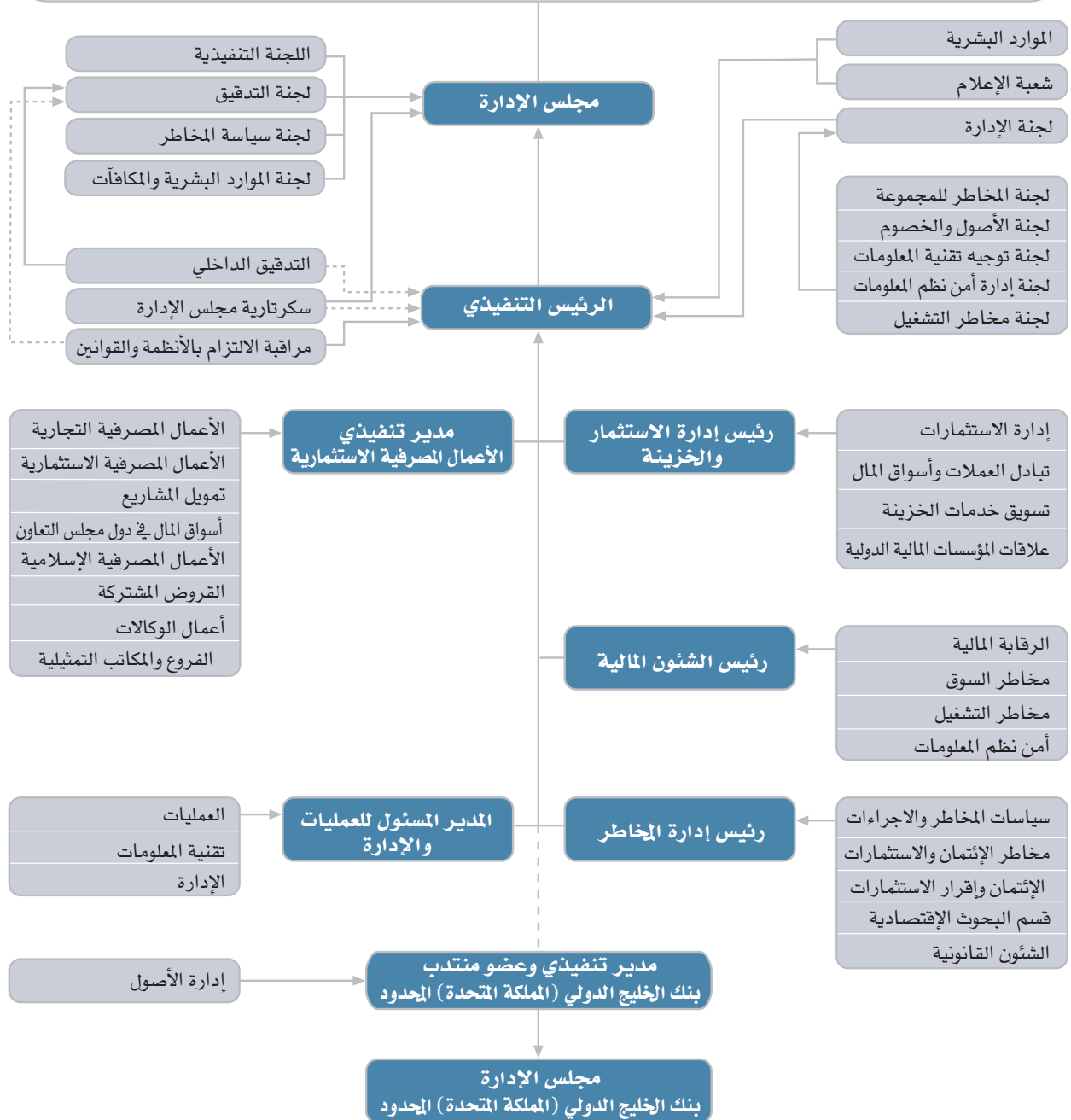
يستخدم البنك نماذج رأس مال داخلية، ورأس مال اقتصادي، واحتساب لملاءة رأس المال على أساس التصنيف الداخلي لدى مصرف البحرين المركزي لمخاطر الائتمان عند تقدير متطلبات رأس المال الداخلي سواء مع أو بدون تطبيق سيناريوهات حساسية السوق. وبالنسبة لعدد أنواع المخاطر في الركيزة ٢ الموجودة في إطار رأس المال الاقتصادي للبنك (أي مخاطر سعر الفائدة في سجلات البنك، مخاطر التركيز ومخاطر الأعمال)، يستخدم البنك مقاييس رأس المال الداخلي الخاصة به كأساس لتحديد هامش رأس المال الإضافي. يعتمد البنك نتائج اختبارات الحساسية لملاءة رأس المال مع رأس المال الاقتصادي والتقديرات المستقبلية لمبالغ المخاطر الموزونة لتحديد متطلبات رأس المال الداخلي والتأكيد على أن المجموعة تتمتع برأس مال كاف حسب سيناريوهات الحساسية التي تعكس مخاطر البنك.

١٠. دليل المصطلحات

ALCO	Assets and Liabilities Committee	لجنة الأصول والخصوم
AMA	Advanced Measurement Approach	أسلوب القياس المتقدم
Basel Committee	Basel Committee for Banking Supervision	لجنة بازل للرقابة على البنوك
CBB	Central Bank of Bahrain	مصرف البحرين المركزي
CCF	Credit Conversion Factor	معامل تحويل الائتمان
CDO	Collateralised Debt Obligation	سند مضمون بأصول
CEO	Chief Executive Officer	الرئيس التنفيذي
CFO	Chief Financial Officer	مدير الشؤون المالية
CI & TO	Chief Investment and Treasury Officer	رئيس إدارة الاستثمار والخزينة
EAD	Exposure at Default	المخاطر عند التعثر
FIRBA	Foundation Internal Ratings Based Approach	أسلوب التصنيف الداخلي
FSA	Financial Services Authority (United Kingdom)	هيئة الخدمات المالية (المملكة المتحدة)
GCC	Gulf Cooperation Council	مجلس التعاون الخليجي
GIB	Gulf International Bank B.S.C.	بنك الخليج الدولي ش. م. ب.
GIB UK	Gulf International Bank (U.K.) Limited	بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) المحدود
The Group	Gulf International Bank B.S.C. and Subsidiaries	المجموعة: بنك الخليج الدولي (ش م ب) والشركات التابعة
ICAAP	Internal Capital Adequacy Assessment Process	عملية تقييم ملاءة رأس المال الداخلية
IFRS	International Financial Reporting Standards	معايير التقارير المالية الدولية
LGD	Loss Given Default	الخسائر عند التعثر
MD RM	Managing Director - Risk Management	المدير التنفيذي - إدارة المخاطر
MENA	Middle East and North Africa	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
ORMF	Operational Risk Management Framework	إطار عمل إدارة مخاطر التشغيل
PD	Probability of Default	احتمالية التعثر
PSE	Public Sector Entities	مؤسسات القطاع العام
RAROC	Risk-adjusted Return on Capital	العائد على رأس المال الموزون بالمخاطر
RMBS	Residential Mortgage-Backed Securities	السندات المضمونة برهونات عقارية سكنية
RWA	Risk Weighted Amount	مبالغ المخاطر الموزونة
SIV	Structured Investment Vehicle	استثمارات مهيكلة
VaR	Value-at-Risk	القيمة المعرضة للمخاطر

مساهمو بنك الخليج الدولي

صندوق الاستثمارات العامة (المملكة العربية السعودية)، الهيئة العامة للاستثمار (الكويت)، شركة قطر القابضة (قطر)، شركة ممتلكات البحرين القابضة، وزارة المالية (الإمارات العربية المتحدة)، وزارة المالية (سلطنة عمان)



أعضاء مجلس الإدارة

معالي السيد جماز بن عبدالله السحيمي رئيس مجلس الإدارة

يتراًس معالي جماز السحيمي مجلس إدارة بنك الخليج الدولي منذ عام ٢٠٠٨ وأعيد انتخابه لرئاسة المجلس عام ٢٠٠٩ لمدة ثلاث سنوات قادمة. وكان قد شغل قبل ذلك وحتى عام ٢٠٠٦ منصب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لهيئة السوق المالية، وهي الهيئة الرقابية لسوق الأوراق المالية بالملكة العربية السعودية. وعمل معاليه خلال الفترة من عام ١٩٨٩ - ٢٠٠٤ وكلياً لمحافظة مؤسسة النقد العربي السعودي. وكان قد التحق بمؤسسة النقد عام ١٩٨٤ كمدير عام للرقابة على البنوك. كما شغل منصب نائب المدير العام لصندوق التنمية الصناعية السعودي خلال الفترة من ١٩٨٢ - ١٩٨٤. في نوفمبر ٢٠٠٩ تم تعيينه نائباً لرئيس مجلس إدارة الشركة العربية السعودية للاستثمار (سنايل السعودية). وكان في السابق قد انتخب عضواً في مجالس إدارة العديد من الشركات الرائدة في القطاعين العام والخاص، بما في ذلك الهيئة العامة للاستثمار في المملكة العربية السعودية والمؤسسة العامة للبترول والمعادن والشركة الوطنية للتأمين التعاوني والبنك السعودي العالمي (الذي تم دمجه لاحقاً مع بنك الخليج الدولي). ويحمل معالي جماز السحيمي درجة البكالوريوس في الهندسة الكهربائية من جامعة واشنطن في سياتل بالولايات المتحدة.

السيد منصور بن صالح الميمان نائب رئيس مجلس الإدارة

انضم السيد منصور الميمان الى مجلس ادارة بنك الخليج الدولي عام ٢٠٠٩. ويشغل منذ عام ١٩٩٨ منصب وكيل وزارة المالية وأمين عام صندوق الاستثمارات العامة بالملكة العربية السعودية. وقبل ذلك عمل كوكيل وزارة المالية المساعد لشؤون الميزانية والتنظيم (١٩٩٣-١٩٩٨). كما يشغل السيد الميمان عضوية مجلس إدارة شركة التعدين العربية السعودية (معادن) وشركة أسمنت المنطقة الجنوبية والسوق المالية السعودية والشركة السعودية للخطوط الحديدية والبنك السعودي للتسليف والادخار. حصل السيد الميمان على البكالوريوس في المحاسبة وإدارة الأعمال من جامعة الملك سعود (١٩٧٣) وماجستير إدارة أعمال من جامعة الادل في الولايات المتحدة (١٩٨٠).

معالي الدكتور حمد بن سليمان البازعي

عُين معالي الدكتور حمد البازعي في مجلس إدارة بنك الخليج الدولي عام ١٩٩٩. ويشغل منذ عام ٢٠٠٩ منصب نائب وزير المالية في المملكة العربية السعودية. وتولى قبل ذلك منصب وكيل الوزارة للشؤون الاقتصادية. وهو عضو في مجلس إدارة شركة أسمنت المنطقة الجنوبية وفي مجلس إدارة شركة تطوير التعليم القابضة. ويحمل الدكتور البازعي بكالوريوس العلوم الإدارية من جامعة الملك سعود، وماجستير ودكتوراه في الاقتصاد من جامعة ولاية كولورادو بالولايات المتحدة الأمريكية.

الأستاذ الدكتور عبدالله بن حسن العبدالقادر

انضم الدكتور عبدالله العبدالقادر الى مجلس ادارة بنك الخليج الدولي عام ٢٠٠٩. ويعمل الدكتور العبدالقادر أستاذاً في جامعة الملك فهد للبترول والمعادن منذ عام ١٩٨١. وخلال الفترة من عام ٢٠٠٤ - ٢٠٠٩ كان عضواً في مجلس إدارة هيئة السوق المالية السعودية. وله خبرات واسعة في مجالس إدارات الشركات والجمعيات المهنية بالملكة العربية السعودية، ومنها شركة الاتصالات السعودية وجمعية الحاسب والهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين. الدكتور العبدالقادر حاصل على بكالوريوس إدارة أعمال (١٩٨١) وماجستير إدارة أعمال (١٩٨٣) من جامعة الملك فهد للبترول والمعادن ودكتوراه في إدارة الأعمال من جامعة كولورادو بالولايات المتحدة الأمريكية (١٩٨٨).

السيد سليمان بن عبدالله الحمدان

انضم السيد سليمان الحمدان الى مجلس ادارة بنك الخليج الدولي عام ٢٠٠٩. ويشغل حالياً منصب الرئيس التنفيذي للشركة الوطنية للخدمات الجوية (ناس) في المملكة العربية السعودية منذ شهر نوفمبر ٢٠٠٨. وقبل ذلك شغل عدة مواقع في البنك السعودي البريطاني، بما في ذلك نائب العضو المنتدب ومدير عام الخدمات المصرفية الشخصية، كما عمل سابقاً في الصندوق السعودي للتنمية (١٩٧٩-١٩٨٥). ويشغل السيد الحمدان عضوية مجلس ادارة شركة الشرق الأوسط للكايلات المتخصصة (مسك) وشركة البنك السعودي الهولندي المالية والشركة الأهلية للتأمين التعاوني. حصل السيد الحمدان على بكالوريوس في العلوم الادارية من جامعة الملك سعود (١٩٧٩) وماجستير ادارة اعمال من جامعة نيوهيفن بالولايات المتحدة الأمريكية (١٩٨٥).

السيد عبدالله بن محمد الزامل

انضم السيد عبدالله الزامل الى مجلس ادارة بنك الخليج الدولي عام ٢٠٠٩. ويشغل حالياً منصب الرئيس التنفيذي لشركة الزامل للاستثمار الصناعي، وشغل قبل ذلك منصب الرئيس التنفيذي للعمليات في الشركة من عام ٢٠٠٤-٢٠٠٩. وكان قد عمل في شركة مكيفات الزامل كنائب رئيس أول، وبدأ حياته المهنية في هذه الشركة كمهندس صناعي عام ١٩٨٧. ويتراًس السيد الزامل مجلس ادارة كل من شركة الزامل هيدسون وشركة ارماسل الزامل الشرق الاوسط وشركة الخليج للادارة الالكترونية والأنظمة، وهو عضو في مجلس ادارة العديد من الشركات ومن بينها شركة الزامل نيودلهي لمشاريع البنية التحتية المحدودة ومجموعة البحرين الصناعية وشركة الشرق الأوسط لمكيفات الهواء المحدودة. حاصل على بكالوريوس هندسة صناعية من جامعة واشنطن بالولايات المتحدة (١٩٨٧) وماجستير ادارة مالية وإدارة اعمال من جامعة الملك فهد للبترول والمعادن (١٩٩٢).

السيد خالد بن صالح المديفر

انضم المهندس خالد المديفر إلى مجلس إدارة بنك الخليج الدولي عام ٢٠٠٩. ويشغل منصب نائب الرئيس للفسفات وتطوير الأعمال الجديدة في شركة التعدين العربية السعودية (معادن)، وقد التحق بشركة معادن عام ٢٠٠٦، كنائب رئيس للشؤون الصناعية، وقبل ذلك شغل منصب مدير عام وأمين سر مجلس إدارة شركة أسمنت القصيم (١٩٩٣-٢٠٠٦). وخلال الفترة من ١٩٨٧-١٩٩٣ عمل في عدة مواقع في الشركة الشرقية للبتروكيماويات (شرق)، ليصبح نائب الرئيس للشؤون المالية. وهو عضو سابق في مجلس منطقة القصيم وحالياً عضو بمجلس الإدارة واللجنة الفنية للشركة السعودية للخطوط الحديدية وشركة أسمنت القصيم كما أنه عضو في مجلس الإدارة ورئيس اللجنة التنفيذية بشركة معادن للفسفات ورئيس مجلس إدارة شركة معادن للبنية التحتية. حاصل على بكالوريوس هندسة (١٩٨٤) وماجستير إدارة أعمال (١٩٨٧) من جامعة الملك فهد للبترول والمعادن.

١ عضو اللجنة التنفيذية

٢ عضو لجنة التدقيق

٣ عضو لجنة سياسات المخاطر

٤ عضو لجنة الموارد البشرية والمكافآت

الإدارة العليا

الدكتور يحيى عبدالله اليحيى الرئيس التنفيذي

شغل الدكتور اليحيى عضوية مجلس إدارة مجموعة البنك الدولي كمدير تنفيذي ممثلاً للمملكة العربية السعودية من ١٩٩٩ إلى ٢٠٠٦. وأنيطت إليه خلال هذه الفترة عدة مهمات كان من أبرزها عمله كمعيد للمدراء التنفيذيين ورئيس لجنة التوجيه التابعة لمجلس الإدارة (٢٠٠٣-٢٠٠٦) ورئيس لجنة شؤون الموظفين وعضو لجنة الميزانية (٢٠٠٢-٢٠٠٣) ونائب رئيس لجنة التدقيق وعضو لجنة الحوكمة (٢٠٠٢-٢٠٠٣). قبل ذلك عمل الدكتور اليحيى كمستشار لمحافظة مؤسسة النقد العربي السعودي (١٩٩١) ومدير عام شركة ابراهيم الجفالي واخوانه في الرياض (١٩٩٤-١٩٩٩) ومؤسس ومدير عام المعهد المصرفي بمؤسسة النقد العربي السعودي في الرياض (١٩٨٦-١٩٨٩) وأستاذ الهندسة الصناعية وهندسة النظم في جامعة الملك سعود بالرياض (١٩٨٦-١٩٨٩) وجامعة ميتشغان بالولايات المتحدة (١٩٨٣-١٩٨٦) ومحاضر في تعليمات البرمجة بالمعهد الهندي للإحصاء في بنغلور (١٩٨٢) ومحلل مشاريع في صندوق التنمية الصناعية السعودي بالرياض (١٩٧٥). وشغل الدكتور اليحيى عضوية مجالس إدارة العديد من المؤسسات كان من بينها الشركة السعودية لإعادة التأمين (أول شركة إعادة تأمين في السعودية) (٢٠٠٧-٢٠٠٨) ومؤسسة الخليج للاستثمار (٢٠٠٦-٢٠٠٨) والبنك الأهلي التجاري (٢٠٠٨) وبنك الخليج الدولي (١٩٩٩-٢٠٠١) وجمعية المهندسين السعودية (١٩٧٩-١٩٩٩) إضافة إلى عضوية لجنة التدقيق بمجلس إدارة البنك السعودي الفرنسي (١٩٩٧-١٩٩٩) والبنك الزراعي السعودي (١٩٩٢-١٩٩٥). ونال الدكتور اليحيى الدكتوراه في الهندسة الصناعية وهندسة التشغيل من جامعة ميتشغان آن آربر بالولايات المتحدة الأمريكية (١٩٨٣) وهو خريج جامعة البترول والمعادن بالمملكة العربية السعودية (١٩٧٥). الدكتور اليحيى حالياً هو الرئيس التنفيذي لبنك الخليج الدولي منذ شهر يناير ٢٠٠٩. كما يرأس مجلس إدارة شركة الشعيبة للمياه والكهرباء (أول مشروع طاقة مستقل في السعودية) ويشغل عضوية مجلس إدارة شركة أوجيه للاتصالات.

السيد ستيفن وليامز مدير تنفيذي-رئيس الشؤون المالية

محاسب قانوني وعضو في جمعية المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز. حاصل على البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة كارديف في بريطانيا. التحق ببنك الخليج الدولي عام ١٩٨٧. تم تعيينه مديراً للرقابة المالية عام ٢٠٠٠ ورئيساً للشؤون المالية عام ٢٠٠٨. وتشمل مسؤولياته اعداد التقارير المالية والتنظيمية والإدارية للبنك، إضافة إلى وضع الخطط الاستراتيجية والمالية وصياغة الميزانية العامة ومتابعة مخاطر السوق والتشغيل وحماية نظم المعلومات. وقد أشرف السيد وليامز على مشروع تطبيق متطلبات اتفاقية بازل الثانية في البنك، وهو عضو في فريق العمل الخاص بالملاءة المالية في معهد التمويل الدولي بواشنطن. كذلك فإن السيد وليامز عضو في عدة لجان في البنك، بما في ذلك لجنة الإدارة ولجنة المخاطر للمجموعة ولجنة الأصول والخصوم ولجنة نظم المعلومات، كما يرأس لجنة حماية نظم المعلومات ولجنة مخاطر التشغيل. وقبل التحاقه بالبنك عمل السيد وليامز في شركة التدقيق المحاسبي «كي بي ام جي» في لندن والشرق الأوسط.

السيد انطوان ديكسترا مدير تنفيذي - رئيس ادارة الاستثمار والخزينة

بكالوريوس اقتصاد من جامعة ايراسموس في روتردام بهولندا وبرنامج ادارة تنفيذية لمدة عام من معهد إنسياد بفرنسا (٢٠٠٥). التحق ببنك الخليج الدولي كمدير تنفيذي - رئيس لإدارة الاستثمار والخزينة عام ٢٠٠٨. خلال الفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠٠٨ عمل كمدير تنفيذي أول في مكتب لندن لبنك بير ستيرنز الاستثماري. وهو عضو في المجلس الاشرافي لشركة «برنكس» لحماية الأعمال وعضو مجلس ادارة صندوق الاستثمار لجامعة ايراسموس وعضو مجلس ادارة شركة زيغورا للاستثمار في زيورخ. وكان السيد ديكسترا عضواً في الإدارة التنفيذية لبنك ان اي بي كابيتال الاستثماري في هولندا من عام ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٦،

حيث كان مسئولاً عن وحدة الأعمال الاستراتيجية للأسواق المالية وسوق العقار وادارة الأصول والاستثمارات. وهو عضو سابق في مجلس ادارة شركة هاركورت انفستمنت كونسلتنج.

السيد عباس أميري* مدير تنفيذي - الأعمال المصرفية الاستثمارية

يتمتع السيد أميري بخبرة مصرفية تمتد لأكثر من ٢٥ سنة في بنك الخليج الدولي، حيث عمل في أقسام البنك الائتمانية والمصرفية المختلفة. ويشرف السيد أميري على كافة علاقات البنك مع عملائه في دول الخليج، مثل وزارات المالية والأجهزة الحكومية والشركات والمؤسسات المصرفية والاستثمارية. وتضم النشاطات الأخرى التي يشرف عليها تمويل المشاريع والتمويل الهيكلية والقروض المشتركة والأعمال المصرفية الاسلامية إضافة إلى أعمال فروع البنك في كل من الرياض وجدة ولندن ونيو يورك والمكثبين التمثيليين في أبو ظبي وبيروت. كما أن السيد أميري عضو في لجنة الادارة ولجنة الإئتمان ولجنة الاصول والخصوم في البنك.

* السيد أميري تقاعد من البنك في شهر أكتوبر ٢٠٠٩.

السيد حسن محمد عبدالغني مدير تنفيذي - العمليات والإدارة

التحق السيد عبدالغني ببنك الخليج الدولي قبل أكثر من ٣٠ عاماً عمل خلالها في دوائر وأقسام البنك المختلفة، بما في ذلك إدارة فرع البنك في سنغافورة. وقد أنهى العديد من الدورات المصرفية المتخصصة والمتقدمة في الائتمان والعمليات، إضافة إلى برنامج الإدارة التنفيذي من جامعة فيرجينيا بالولايات المتحدة. تم تعيين السيد عبدالغني مديراً تنفيذياً في عام ٢٠٠٧، وتغطي مسؤولياته حالياً كافة الأعمال المساندة لعمليات البنك وتقنية وأنظمة المعلومات والموارد البشرية والخدمات الإدارية. ولقد ساهم السيد عبدالغني في تأسيس فرع الرياض بالإضافة إلى إدارة الموارد البشرية لمجموعة بنك الخليج الدولي، كما كان مسؤولاً عن فروع البنك في دول مجلس التعاون الخليجي وعن الاقراض المشترك، إضافة إلى أعمال المؤسسات المالية الدولية ووحدات أخرى عديدة. والسيد عبدالغني عضو في عدد من لجان البنك هي لجنة الإدارة ولجنة المخاطر للمجموعة ولجنة الموارد البشرية ولجنة تقنية المعلومات ولجنة أمن نظم المعلومات ولجنة المخصصات.

السيد مسعود ظفر رئيس الائتمان

محاسب قانوني وعضو في جمعية المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز. انضم إلى ادارة التدقيق الداخلي في بنك الخليج الدولي عام ١٩٨٢. وتم تعيينه كرئيس لدائرة التدقيق الداخلي عام ١٩٨٧. في عام ٢٠٠٤ عين رئيساً للائتمان يقدم تقاريره مباشرة إلى الرئيس المسئول للعمليات. إضافة إلى ذلك فإن السيد ظفر عضو في عدد من لجان البنك، بما في ذلك لجنة الادارة ولجنة المخاطر للمجموعة ولجنة الأصول والخصوم ولجنة مخاطر التشغيل. وقبل انضمامه إلى البنك عمل في شركة ارنست أند يونج في لندن وشركة كي بي ام جي في البحرين.

السيد ماثيو ستايدر مدير تنفيذي - الرئيس التنفيذي لبنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) الحدود

بكالوريوس في العلوم السياسية من كلية سي دبليو بوست وماجستير في السياسة الدولية من جامعة لونغ أيلاند في الولايات المتحدة. التحق ببنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) المحدود الذي كان يسمى سابقاً بالبنك السعودي العالمي عام ١٩٩٢. وعمل كرئيس ورئيس تنفيذي لمجموعة ايه أي انترناشيونال، وهي شركة للمنتجات الصناعية المتنوعة في الولايات المتحدة خلال الفترة من ١٩٨٢-١٩٩٣. كما عمل قبل ذلك لمدة ١١ سنة في مكتب نيويورك لمؤسسة شرودرز، وهي بنك استثماري مقره في لندن.

الإدارة العليا

الدكتور يحيى عبدالله اليحيى
الرئيس التنفيذي

ستيفن وليامز

مدير تنفيذي - رئيس الشؤون المالية

أنطوان ديكسترا

مدير تنفيذي - رئيس إدارة الاستثمار والخزينة

حسن محمد عبدالغني

مدير تنفيذي - العمليات والإدارة

مسعود ظفر

القائم بأعمال رئيس إدارة المخاطر

ومستول الإئتمان الأول

ماثيو سنايدر

مدير تنفيذي - الرئيس التنفيذي لبنك الخليج

الدولي (المملكة المتحدة) المحدود

الأعمال المصرفية

الأعمال المصرفية التجارية

ماثوسوامي تشاندراسكاران

رئيس الأعمال المصرفية التجارية

علي الدرازي

رئيس علاقات العملاء في الإمارات، البحرين،

الكويت والمنطقة الشرقية في السعودية

علي عبد الوهاب

رئيس علاقات العملاء في سلطنة عمان وقطر

فاضل المبر

المدير الاقليمي - المملكة العربية السعودية

هارون علي رضا

مدير فرع جدة

التمويل المهيكل

ماثوسوامي تشاندراسكاران

رئيس التمويل المهيكل

راي كريشانان

استشارات هيكل تمويل المشاريع

راجان مالك

القروض المشتركة وأعمال الوكالات

افتخار علي

الأعمال المصرفية الاسلامية

الأعمال المصرفية الدولية

أصغر علي بابا

الأعمال المصرفية الدولية

شريل خازن

مدير فرع لندن

جريجيا باكستر

مدير فرع نيويورك

حسن ياسين

الممثل الرئيسي

مكتب لبنان التمثيلي

الأعمال المصرفية الاستثمارية

سرينيفاس فامبارالا

رئيس الأعمال المصرفية الاستثمارية

مانيش أجماني

المساهمات الخاصة في دول مجلس التعاون الخليجي

فخري فازلي

تمويل الشركات - دول مجلس التعاون الخليجي

خالد الغامدي

جي آي بي للخدمات المالية - المملكة العربية

السعودية

إدارة الأصول

عدي باتنيك

مستول الاستثمار الأول

أليكس جراسيان

إدارة محفظة الأسهم

أنتوني تشيسنال

مستول علاقات المستثمرين

الخزينة

ستيفن مولدر

رئيس تبادل العملات وأسواق المال والدخل

الثابت والمشتقات

ياسر حميدان

رئيس الاستثمارات

علي القصير

رئيس علاقات المؤسسات المالية الدولية

إدارة المخاطر والتمويل

رسل بيتيت

رئيس الإدارة المالية

راهول توماس

رئيس مخاطر السوق

مايكل كولنج

رئيس مخاطر التشغيل وأمن نظم المعلومات

شين بانجفاني

مخاطر التشغيل - البحرين

سمير الجشي

أمن نظم المعلومات - البحرين

جوليان انتوني

رئيس الشؤون المالية، بنك الخليج الدولي

(المملكة المتحدة) المحدود

الوحدات الإدارية

علي بوحجي

العمليات - البحرين

علي عاشور

شؤون الخدمات الإدارية - البحرين

سانجاي ناركار

رئيس تقنية المعلومات - البحرين

ديميتري فارفيتسيوتس

برامج نظم المعلومات - البحرين

ابراهيم الرفاعي

عمليات تقنية المعلومات - البحرين

راشد عبد الرحيم

العمليات والإدارة - المملكة العربية السعودية

ديفيد مسكال

العمليات - بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة)

المحدود

الموارد البشرية

كورنل فوري

رئيس الموارد البشرية للمجموعة

جمال هجرس

الموارد البشرية - البحرين

درشان سينج

تطوير الموارد البشرية

التدقيق الداخلي، الشؤون

القانونية ومراقبة الالتزام

بالأنظمة والقوانين

حسن الملا

رئيس التدقيق الداخلي للمجموعة

عميرة علي

المستشار القانوني

جورج دجاندي

مراقبة الإلتزام بالأنظمة والقوانين - البحرين

توبي بيلنجتون

المستشار القانوني وسكرتير الشركة - بنك

الخليج الدولي (المملكة المتحدة) المحدود

شعبة الإعلام

عبد الله نعيش

رئيس شعبة الإعلام

والقائم بأعمال أمين سر مجلس الإدارة

بنك الخليج الدولي

المقر الرئيسي

ص. ب. ١٠١٧
مبنى الدولي
٣ شارع القصر
المتامة - مملكة البحرين
هاتف
عام: ١٧ ٥٢٤٠٠٠ (+٩٧٣)
تبادل العملات وأسواق النقد:
عام: ١٧ ٥٣٠٠٣٠ / ١٧ ٥٢٤٣٠٠ (+٩٧٣)
مبيعات الخزينة: ١٧ ٥٢٢٥٣٣ (+٩٧٣)
الدخل الثابت والمشتقات المالية:
١٧ ٥٢٢٥٢١ (+٩٧٣)
الاستثمارات: ١٧ ٥٢٢٦٧١ (+٩٧٣)
الأعمال المصرفية الإستثمارية:
١٧ ٥٢٢٦٧١ (+٩٧٣)
الأعمال المصرفية الدولية: ١٧ ٥٢٢٤٠٢ (+٩٧٣)
المؤسسات المالية الدولية: ١٧ ٥٢٢٦٨٥ (+٩٧٣)
تليفاكس
عام: ١٧ ٥٢٢٦٣٣ (+٩٧٣)
مبيعات الخزينة: ١٧ ٥٢٢٤٢٢ (+٩٧٣)
تبادل العملات وأسواق المال:
١٧ ٥٢٢٥٣٠ (+٩٧٣)
الاستثمارات: ١٧ ٥٢٢٦٢٩ (+٩٧٣)
الأعمال المصرفية الإستثمارية:
١٧ ٥٢٢٦٩٠ (+٩٧٣)
الأعمال المصرفية الدولية: ١٧ ٥٢٢٦٤٢ (+٩٧٣)
المؤسسات المالية الدولية: ١٧ ٥٤٢٧٣٠ (+٩٧٣)
سويقت: GULFBHBM
خط رويتر المباشر:
وحدة تبادل العملات وحقوق الخيار: GIBB
وحدة أسواق النقد الدولية/عملات الشرق
الأوسط: GIBF
مبيعات الخزينة: GIBA
إنترنت
<http://www.gibonline.com>

الشركات التابعة

بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) المحدود

One Knightsbridge
London SW1X 7XS
United Kingdom
هاتف: ٢٠٧٢٥٩ ٣٤٥٦ (+٤٤)
تليفاكس: ٢٠٧٢٥٩ ٦٠٦٠ (+٤٤)
العنوان البرقي
SAUDIBANK LONDON SW1
S.W.I.F.T SINTGB2L

جي آي بي للخدمات المالية

شركة ذات مسئولية محدودة
الطابق الثالث ، البرج الجنوبي
أبراج التعاونية
شارع الملك فهد
ص. ب. ٨٩٥٨٩

الرياض ١١٦٧٣

المملكة العربية السعودية

هاتف: ٢١٨ ٠٥٥٥ (+٩٦٦١)

تليفاكس: ٢١٨ ٠٠٥٥ (+٩٦٦١)

الفرع

فرع لندن

One Knightsbridge

London SW1X 7XS

United Kingdom

هاتف

عام: ٢٠ ٧٣٩٣ ٠٤١٠ (+٤٤)

الخزينة: ٢٠ ٧٣٩٣ ٠٤٦١ (+٤٤)

تليفاكس

عام: ٢٠ ٧٣٩٣ ٠٤٥٨ (+٤٤)

الخزينة: ٢٠ ٧٣٩٣ ٠٤٣٠ (+٤٤)

المعاملات المصرفية: ٢٠ ٧٣٩٣ ٠٤٥٤ (+٤٤)

سويقت: GULFGB2L

بريد إلكتروني

londonbranch@gibuk.com

فرع نيويورك

Madison Avenue 033

New York, NY 10017

United States of America

هاتف: ٢١٢ ٩٢٢ ٢٣٠٠ (+١)

تليفاكس: ٢١٢ ٩٢٢ ٢٣٠٩ (+١)

سويقت: GULFUS33

بريد إلكتروني

gregga.baxter@gibuk.com

فرع جزر كيمن

بواسطة فرع نيويورك

فرع الرياض

أبراج التعاونية

شارع الملك فهد

ص. ب. ٩٣٤١٣

الرياض ١١٦٧٣

المملكة العربية السعودية

هاتف

عام: ٢١٨ ٠٨٨٨ (+٩٦٦١)

الخزينة: ٢١٨ ١١٩٢ (+٩٦٦١)

تليفاكس

عام: ٢١٨ ٠٨٨٨ (+٩٦٦١)

الأعمال المصرفية للشركات:

٢١٨ ١١٨٤ (+٩٦٦١)

الخزينة: ٢١٨ ١١٥٥ (+٩٦٦١)

سويقت: GULFSARI

فرع جدة

مركز بن حمران

مكتب ٥٠٦ ب

شارع الأمير محمد بن عبد العزيز

ص. ب. ٠٤٠٥٣٠ جدة ٢١٥١١

جدة - المملكة العربية السعودية

هاتف: ٦٦٠ ٧٧٧٠ (+٩٦٦٢)

تليفاكس: ٦٦٠ ٦٠٤٠٠ (+٩٦٦٢)

بريد إلكتروني

h.alireza@gibryd.com

سويقت: GULFSARI

المكاتب التمثيلية

مكتب لبنان التمثيلي

مركز جفینور، الجناح ب

مكتب رقم ١٤٠١

ص. ب. ٦٩٧٣/١١٣

بيروت، لبنان

هاتف: ٧٣٩ ٥٠٥ (+٩٦١)

٧٣٩ ٥٠٧ (+٩٦١)

تليفاكس: ٧٣٩ ٥٠٣ (+٩٦١)

بريد إلكتروني

gibbey@inco.com.lb

مكتب الإمارات العربية المتحدة

التمثيلي

مبنى صندوق النقد العربي

شارع الكورنيش

ص. ب. ٢٧٠٥١

أبوظبي

دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: ٢ ٦٢١ ٤٧٤٧ (+٩٧١)

تليفاكس: ٢ ٦٣١ ١٩٦٦ (+٩٧١)

بريد إلكتروني

ali.alderazi@gib.ae

